الباب الثالث

الظواهر النحوية في قراءة ابن عامر

مدخل:

يتضمن هذا الباب دراسة لقراءة ابن عامر على المستوى النحوي؛ أي: التركيب أو الجملة. وقد انتهيت في البابين السابقين من دراسة هذه القراءة على المستويين: الصوتي والصرفي، وسوف أتعرض في هذا الباب لدراسة الجملة من حيث علاقة كل كلمة فيها بما قبلها، وبما بعدها. والمتتبع لاختلاف القراء في قراءة القرآن الكريم يجد أن اختلافهم حول الظواهر النحوية أكثر من اختلافهم حول الظواهر الصرفية، ومرجع هذا تعدد الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة في القرآن الكريم: فقد يقرؤها بعضهم بالرفع، وبعضهم بالنصب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾[1].

فقد قُرئ كل من (آدم) و(كلمات) بالرفع والنصب[2]: فمن قرأ برفع (آدم) نصب (كلمات): فكسر التاء، ومن نصب (آدم) رفع (كلمات)، وعلى كلتا القراءتين لا تخرج الآية عن المعنى المراد، ومثل ذلك كثير سوف يأتي الكلام عنه في حينه إن شاء الله.

وبطبيعة الحال ليست الوجوه الإعرابية في الكلمة الواحدة على مستوى واحد من الفصاحة والقياسية عند النحاة، بل منها ما ارتضاه النحويون وقبلوه؛ لمطابقته للقياس، ومنها ما لم يرتضوه فأثاروا حوله الجدل والنقاش بل غالى بعضهم فأنكر

(١) البقرة: ٣٧.
(٢) النشر (٢/ ٢١١).

كثيرًا من القراءات الصحيحة المتواترة بدعوى مخالفتها للقياس، أو لعدم وجود نظير لها في قول العرب متناسين أن القرآن الكريم بما يشتمل عليه من قراءات صحيحة متواترة هو الحجة الأولى في كل نمط تعبيري من أنماط العربية ولا يجوز أن يحتج على القرآن بغيره من شعر أو نثر ولو كان ذلك سابقًا على نزوله.

وفيما يلي أتتبع الظواهر النحوية في قراءة ابن عامر بالدراسة والتحليل، وربطها بما قرره النحويون في كتبهم.

وسوف أحاول -بقدر الإمكان- أن ألتزم في تصنيفها بالترتيب الذي جاءت عليه كتب النحو المتأخرة مع تعديل طفيف في هذا التصنيف، فيأتي الكلام أولًا عما يعدونه مقدمة للنحو ومنْ ذلك: الإعراب وعلاماته الأصلية والفرعية، وما يعرب بالعلامات الفرعية كالمثنى والأفعال الخمسة، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

ومن ذلك أيضًا أنواع المعرفة كالضمير، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمعرف بأل، والمعرف بالإضافة، ثم يأتي الكلام عن الجملة الاسمية، وما يتعلق بها أيضًا من مرفوعات ومنصوبات، ثم يأتي الكلام عن المجرورات بالحرف والإضافة، وحول كل ذلك قضايا واستطرادات تأتي في حينها إن شاء الله تعالى.

الفصل الأول
المقدمات النحوية
الإعراب

يعرف ابن هشام الإعراب بأنه: «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[١]. ومعنى هذا: أن الكلمة المعربة اسمًا كانت أو فعلًا يتعير آخرها حسبما يقتضيه العامل المؤثر فيها سواء أكان فعلًا أو عاملًا عمل الفعل.

وللإعراب أربعة أنواع: (الرفع، والنصب، والجر، والجزم)، ولكل نوع علامة أصلية؛ فعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، وعلامة الجزم السكون[٢]، ولكل نوع من هذه الأنواع أيضًا علامات فرعية تنوب عن العلامات الأصلية في مواضع محددة ذكرتها كتب النحو، وفيما يلي أذكر بعضها:

١ - المثنى:

يعرب بالعلامات الفرعية، «وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان والهندان فإنه يرفع الألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها والمكسور ما بعدها»[٣]. وهذا الإعراب هو اللغة المشهورة في المثنى، ولكن جاءت قراءة بعض القراء السبعة ومنهم ابن عامر بما يخالف هذه اللغة وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[٤]. فقد أجمعت كتب القراءات على أن نافعًا وابن عامر وحمزة والكسائي

(١) شرح شذور الذهب (٣٣).
(٢) شرح شذور الذهب (٣٥، ٣٦).
(٣) أوضح المسالك (١٢).
(٤) طه: ٦٣.

قرءوا هذه الآية بتشديد النون في (إنَّ)، وبالألف في (هذان)[١]، قال الشيخ محمد الشهاوي في أرجوزته: «وشدِّدَنْ إنَّ بإنْ هذان»[٢].

وقد أثارت هذه القراءة جدلًا بين النحاة، والقراء: فقد ضعَّفها بعض النحاة؛ لمخالفتها اللغة المشهورة في المثنى إذ كان ينبغي أن تكون (هذان) بالياء لا بالألف، لأنها اسم (إن) الناصبة.

قال الفراء: وقوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ قد اختلف فيه القراء؛ فقال بعضهم: هو لحن ولكنا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب. حدثنا أبو العباس قال: حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: حدثنا أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله في النساء: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٣]، وعن قوله في المائدة: ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون ﴾[٤] وعن قوله: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾[٥]، فقالت: يابن أخي، هذا كان خطأ من الكتاب[٦].

وقد تصدى ابن تيمية رحمه الله للرد على من زعموا أن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتهم ونسبوا هذا القول إلى عثمان نفسه، فهذا باطل من وجوه كما يقول ابن تيمية:

أحدها: أنه ليس من المعقول أن يقرأ الصحابة اللحن في القرآن مع قدرتهم على

---

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد (٤١٩).

(٢) روضة الشاكر في قراءة ابن عامر، مخطوط لمحمد الشهاوي (٢٢)، والمستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٤٠).

(٣) النساء: ١٦٢.

(٤) المائدة: ٦٩.

(٥) طه: ٦٣.

(٦) معاني القرآن (٢/ ١٨٣).

إزالته.

ثانيها: أن العرب كانوا يستقبحون اللحن في الكلام فكيف لا يستقبحونه في القرآن.

ثالثها: أن المصحف لا يقرؤه العربي فقط، بل يقرؤه العربي والعجمي.

رابعًا: أن عثمان أمر زيد بن ثابت أن يكتب التابوت بالتاء ونهاه أن يكتبها بالهاء، وأن عمر نهى ابن مسعود عن قراءة (عَتَّى حين) على لغة هذيل[1]، فهذا دليل على عدم ثبوت ما نسب إلى عثمان من قول.

وما رواه الفراء عن عائشة ضعيف أيضًا، وقد عقب ابن هشام على رواية الفراء بقوله: «وهذا أيضًا بعيد الثبوت عن عائشة رضي الله عنها»[2] والذين أنكروا هذه القراءة ربما ربطوا بين عدم ذيوع اللغة وضعف القراءة، وليس الأمر كذلك، فليس هناك تلازم بين شهرة اللغة وصحة القراءة: فقد تكون القراءة صحيحة متواترة، ولكن بلغة غير مشهورة، أو هي دون الأفصح، لأن القراءة تعتمد على الرواية والنقل، ولو كانت القراءات القرآنية متلازمة مع الأفصح من الكلام لاختار كل قارئ أفصح اللغات، واجتهد في ذلك كل الاجتهاد.

وقد عقد ابن هشام بحثًا قيمًا حول هذه القراءة، وأورد فيها تخريجات كثيرة منها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائمًا رفعًا ونصبًا وجرًا، فهو بذلك يُعامل معاملة الاسم المقصور فيعرب بالحركات المقدرة على الألف، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية في دفاعه عن هذه القراءة (١٥/ ٢٤٨-٢٥٧).
(٢) شرح شذور الذهب (٥١).

تـزود منـا بـين أذنـاه طعنـة		دعتـه إلى هـابي الـتراب عقـيم[١]

وقال آخر:

إن أباهـا وأبـا أباهـا		قـد بلغـا في المجـد غايتاهـا[٢]

ومن هذه التخريجات أنَّ: (إنَّ) حرف جواب بمعنى: نعم، وعلى هذا فلا تعمل شيئًا.

فقد روي أن رجلًا سأل ابن الزبير فلم يعطه فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له ابن الزبير: «إنَّ وراكبها» أي: نعم ولعن الله راكبها.

إلى غير ذلك من التخريجات الكثيرة التي أوردها ابن هشام[٣]، والتي يتسم معظمها بالتكلف. وقد اختار أبو جيان الوجه الأول وهو مجيء القراءة على بعض لغات العرب؛ أي على لغة من يلزم المثنى الألف في كل أحواله[٤].

٢- جمع المؤنث السالم:

لقد سبق الكلام عن هذا الجمع في الدراسة الصرفية من حيث طريقة جمعه، والكلام هنا عن إعرابه. ويطلق جمع المؤنث السالم على كل ما جُمِعَ بالألف والتاء الزائدتين، وتنوب الكسرة فيه عن الفتحة في حالة نصبه، أما في حالتي الجر والرفع فهو كالمفرد فيجر بالكسرة ويرفع بالضمة. هذا هو الإعراب المشهور والصحيح لهذا الجمع[٥].

---

(١) قاله هوبر الحارثي، لسان العرب (٦/ ٤٦٠٩) مادة هبا.
(٢) قاله أبو النجم، وقيل: رؤبة، شواهد العيني بهامش الأشموني (١/ ٧٠).
(٣) شرح شذور الذهب (٤٦-٤٩).
(٤) البحر المحيط (٦/ ٢٥٥).
(٥) شرح الأشموني (١/ ٩٢، ٩٣).

ومثاله ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ﴾[١]، فقد قرأ ابن عامر (واتبعتهم) بالتشديد في التاء، و(ذرياتهم) الأولى بالألف بعد الياء ورفع التاء، (وذرياتهم) الثانية بالألف بعد الياء أيضًا وكسر التاء على النصب[٢].

فقد رفع بالضمة في الموضع الأول، لأنه فاعل لقوله: ﴿ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ﴾، ونصب بالكسرة في الموضع الثاني، لأنه مفعول به لقوله: ﴿ أَلْحَقْنَا ﴾.

٣- الأفعال الخمسة:

تطلق الأفعال الخمسة على كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. ويمكن تكوين خمسة أفعال من كل فعل مضارع مع هذه الضمائر الثلاثة: حالتان مع الألف نحو: يقومان وتقومان، وحالتان مع الواو نحو: يقومون وتقومون، وواحدة مع الياء نحو: تقومين.

وتعرب هذه الأفعال بالنون رفعًا، وبحذفها نصبًا وجزمًا[٣].

وقد جاء الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة مرفوعًا بثبوت النون على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[٤].

فقد قرأ ابن كثير ونافع (تبشرون) بكسر النون غير أن ابن كثير شدد النون، وخففها نافع، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بفتح النون[٥]

---

(١) الطور: ٢١.
(٢) حجة القراءات لأبي زرعة (٦٨٢) ط٤.
(٣) الهمع (١/ ٥١).
(٤) الحجر: ٥٤.
(٥) السبعة في القراءات لابن مجاهد (٣٦٧).

على أنها علامة رفع المضارع المتصل بواو الجماعة[١]، وهنا جاءت قراءة ابن عامر مطردة على الأصل في إعراب الأفعال الخمسة.

٤- الممنوع من الصرف:

المقصود بالصرف هنا: التنوين، والاسم الممنوع من الصرف هو: الممنوع من التنوين، قال ابن منظور: «وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين»[٢]، والممنوع من الصرف من المعرب بعلامة فرعية، إذ تنوب الفتحة فيه عن الكسرة في حالة الجر، وتنوين الاسم أصل فيه، وعدم تنوينه فرع، لأن الاسم لا يمنع من الصرف إلا عند اجتماع علتين فيه، أو عند وجود علة تقوم مقام علتين.

وقد جمع ابن يعيش العلل المانعة من الصرف بقوله: «الأسباب المانعة من الصرف تسعة وهي: العلمية والتأنيث، ووزن الفعل والوصف، والعدل، والجمع، والتركيب، والعجمة، والألف والنون الزوائد. فهذه التسعة متى اجتمعت منها اثنتان في اسم واحد أو سبب يقوم مقام السببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين»[٣]. والمقصود باجتماع سببين: أن تجتمع العلمية مع علة أخرى: كالتأنيث والعجمة والعدل والتركيب ووزن الفعل وزيادة الألف والنون، أو تجتمع الوصفية مع علة أخرى: كالعدل ووزن الفعل وزيادة الألف والنون. وهناك علتان تكفي واحدة منهما لمنع الاسم من الصرف وهما: أن يكون الاسم على صيغة منتهى الجموع، وأن يكون مختومًا بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، وهذا ما يسمى بالعلة التي تقوم مقام العلتين.

وفيما يلي أتتبع ما اختلف القراء حول صرفه وعدم صرفه من الأسماء في القرآن

---

(١) البحر المحيط (٥/ ٤٥٨).
(٢) لسان العرب (٤/ ٢٤٣٥) مادة صرف.
(٣) شرح المفصل (١/ ٥٩).

الكريم مبينًا موقف ابن عامر من ذلك، وموضحًا أسباب كل من الصرف وعدمه في هذه الأسماء.

أولًا: منتهى الجموع:

ويعرف بأنه: كل جمع بعد الألف الدالة على الجمع فيه حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن. ومن ذلك (مساكين) في قوله تعالى: ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[١] فقد قرأ نافع وابن عامر (مساكين) بالجمع وفتح النون عند الوصل بلا تنوين[٢] فهو مجرور، لأنه مضاف إليه وعلامة جره الفتحة النائبة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف.

ومن ذلك: سلاسل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾[٣] فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وحمزة (سلاسل) بلا تنوين[٤]، ولهشام قراءتها بالتنوين كما سيأتي، «واختلفوا في الوقف: فالبصري بالألف تبعًا للخط، وحمزة وقنبل بإسكان اللام من غير ألف تبعًا للفظ، والبزي وابن ذكوان وحفص لهم الوجهان: الوقف بالألف، والوقف بالإسكان وليس بموضع وقف»[٥].

ومن ذلك (قوارير) في قوله تعالى: ﴿ كانت قوارير * قوارير من فضة ﴾[٦] فقد قرأ ابن عامر (قوارير) الأولى بترك التنوين ولكنه يقف عليها بالألف. أما (قوارير) الثانية فيقرؤها بترك التنوين أيضًا ولكنه يقف عليها بالألف من رواية هشام،

---

(١) البقرة: ١٨٤.
(٢) حجة القراءات (١٢٤).
(٣) الإنسان: ٤.
(٤) غيث النفع (٣٥٦).
(٥) المرجع السابق.
(٦) الإنسان: ١٥، ١٦.

وبالإسكان من رواية ابن ذكوان[١]، وفي الوقف على (قوارير) بالألف مع أنها غير منونة مراعاة لرءوس الآي حتى يحدث الانسجام الصوتي عند الوقف على آيات هذه السورة التي ختمت آياتها كلها بالألف، فالألف في (قوارير) عند الوقف تشبه ألف الإطلاق في آخر القافية من بيت الشعر.

قال ابن خالويه: «فأما الوقف عليه في هذه القراءة بالألف فاتباع للخط، ولأن من العرب من يقول: رأيت (عُمَرَا) فيقف على ما لا ينصرف بالألف»[٢].

ثانيًا: ألف التأنيث:

فألف التأنيث المقصورة أو الممدودة تمنع الاسم من الصرف.

ومما ختم بألف التأنيث المقصورة كلمة: (تترى) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾[٣] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما (تترى) بالتنوين وباقي السبعة (ومنهم ابن عامر) بغير تنوين وصلًا وانتصب على الحال؛ أي: متواترين[٤]، ويزيد الألوسي توضيح هذا الاسم بقوله: «التاء الأولى بدل من الواو كما في تراث وتجاه ويدل على ذلك الاشتقاق، وجمهور القراء والعرب على عدم تنويه فألفه للتأنيث كألف دعوى وذكرى وهو مصدر في موضع الحال»[٥].

ومما خُتم بألف التأنيث الممدودة: (زكرياء) في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾[٦] فقراءة ابن عامر بتخفيف الفاء ومد الألف من (زكرياء) ورفع الهمزة لأنه فاعل

(١) غيث النفع في القراءات السبع (٣٥٧).
(٢) الحجة في القراءات السبع (٣٥٩).
(٣) المؤمنون: ٤٤.
(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٠٧).
(٥) تفسير الألوسي (٥/ ٥٠٤).
(٦) آل عمران: ٣٧.

والهمزة للتأنيث، ولذلك لا تنون[١]. وقد سق الكلام عن كلمة (زكرياء) في الدراسة الصرفية عند الكلام عن ألف التأنيث الممدودة.

ثالثًا: العلمية والتأنيث:

وهما علتان تمنعان الاسم من الصرف عند اجتماعهما فيه، فإذا كان الاسم علمًا وأريد به المؤنث مُنع من الصرف نحو: (ثمود) إن كان علمًا على قبيلة، أما إن قُصد به المذكر فلا يُمنع من الصرف كما لو أريد بـ(ثمود) أنه علم على الحي[٢].

ومن هنا جاءت كلمة (ثمود) في القرآن الكريم على قراءة ابن عامر مصروفة تارة وممنوعة تارة أخرى كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[٣]، فقد قرأ ابن عامر (ثمودًا) الأولى بالتنوين، والثانية بفتح الدال من غير تنوين[٤].

قال ابن الأنباري: «اختلف القراء في صرف ثمود وعدم صرفه، فمن صرفه جعله اسم الحي، ومن لم يصرفه جعله اسم القبيلة معرفة فلم ينصرف للتعريف والتأنيث»[٥].

ومما قصد به المذكر من الأعلام على قراءة ابن عامر (سبأ) في قوله تعالى: ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[٦]، فقد قرأ أبو عمرو والبزي (سبأ) بفتح الهمزة من غير تنوين، وقرأ قنبل بإسكان الهمزة، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بكسر الهمزة

(١) الكشف لمكي (١/ ٣٤١)، والبيان لابن الأنباري (١/ ٢٠١).
(٢) الهمع (١/ ٣٤).
(٣) هود: ٦٨.
(٤) شرح ابن القاصح (٢٩٢).
(٥) البيان (٢/ ٢٠).
(٦) النمل: ٢٢.

والتنوين[١].

قال مكي: «وحجة من صرفه أنه جعله اسمًا للأب أو للحي، فصرفه إذ لا علة فيه غير التعريف، وأهل النسب يقولون: هو اسم للأب، فهو سبأ بن يشجب بن ماشين بن يعرب بن قحطان، وهو الاختيار، لأن الأكثر عليه»[٢].

ولا مانع أن يكون (سبأ) ممنوعًا من الصرف للعملية والتأنيث، ولكنه صرف لتحقيق التناسب الصوتي بينه وبين كلمة (نبأ) بعده، وقد جاء لفظ (سبأ) مصروفًا في قول النابغة الجعدي:

أضحت ينفرها الولدان من سبأِ		كأنهم تحت دفيها دحاريج[٣]

فقد أتى الشاعر بكلمة (سبأ) مصروفة على أنها علم مذكر، أو من أجل وزن البيت، «فإن كان العلم مؤنثًا بالهاء؛ أي بالتاء التي تنقلب هاء عند الوقف امتنع من الصرف مطلقًا أي: سواء أكان علمًا لمذكر: كطلحة، أو لمؤنث: كفاطمة»[٤].

ومما لحقته التاء من الأعلام ما جاء في قوله تعالى على قراءة ابن عامر: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لَّيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥].

فقد قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (ليكة) بفتح اللام وترك الهمزة بعدها وفتح التاء[٦]. فـ(ليكة) علم على بلد، ولما لحقته تاء التأنيث مُنِعَ من الصرف، ولذلك جر بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه مضاف إليه. ولكن بعض النحاة والمفسرين ضعَّفوا

(١) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ١٥٥).
(٢) المرجع السابق (٢/ ١٥٦).
(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٥٠-٢٥٣).
(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ٩٢، ٩٣).
(٥) الشعراء: ١٧٦.
(٦) السبعة في القراءات لابن مجاهد (٤٧٣) وشرح ابن القاصح (٣٤٠).

ضعَّفوا هذه القراءة زاعمين أن أصلها: (أيكة) ودخلت عليها الألف واللام ثم خففت بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام.

قال الزمخشري: «ومن قرأ بالنصب وزعم أن (ليكة) بوزن (ليلة) اسم بلد فتوهم قاد إليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة (ص) بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف القياس للخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ»[1].

وليست فتحة التاء في: (ليكة) علامة نصب كما عبر الزمخشري، وإنما هي علامة الجر وربما قصد الزمخشري بالنصب هنا مطلق الفتح.

وقد رد أبو حيان على الذين طعنوا في هذه القراءة: كالمبرد، وابن قتيبة، والزجاج، وأبي علي الفارسي، والنحاس وتبعهم الزمخشري، واحتجوا بعدم وجود مادة (ليك) في المعاجم، وأن الأصل في هذه الكلمة (الأيكة) وأن القراءة تكون بنقل حركة الهمزة إلى اللام مع حذف الهمزة فتصير (ليكة) وكان الصواب كسر التاء.

فرد أبو حيان بقوله: «وهذه نزعة اعتزالية يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله»[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلمة (الأيكة) وردت في أربعة مواضع من القرآن:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴾[3].

---

(١) الكشاف (٣/ ١٢٥).
(٢) البحر المحيط (٧/ ٣٧).
(٣) الحجر: ٧٨.

الثاني: قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ﴾.

الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴾[1].

الرابع: قوله تعالى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ﴾[2].

أما موضعا الحجر و(ق) فلم يختلف القراء في قراءتهما بالألف قبل اللام والهمزة بعدها، ولكن اختلافهم مقصور على موضعي الشعراء و(ص).

وأعني باختلاف القراء فتحهم للتاء في هذين الموضعين، لأن فتح التاء هو الذي أثار المشكلة، وإلا فإن القراءة بحذف همزة الوصل قبل اللام وحذف الهمزة بعدها أصل من أصول نافع من رواية ورش، فلو كانت القراءة هنا بكسر التاء لحملت على هذا، ولكن فتح التاء دليل على أنهم أرادوا منع الكلمة من الصرف.

رابعًا: العلمية والعجمة:

وقد يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة، ومما يمنع من الصرف للعلمية والعجمة (عزير) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[3] فقد قرأ عاصم والكسائي (عزير) بتنوين الراء، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة بترك التنوين، واختلف عن أبي عمرو، فروي عنه التنوين وعدمه[4].

وقد أورد ابن الأنباري في توجيه القراءة -التي لا تنوين فيها- ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون (عزير) مبتدأ و(ابن) خبره وحذف التنوين من (عزير) لالتقاء

---

(١) ص: ١٣.
(٢) ق: ١٤.
(٣) التوبة: ٣.
(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٣١٣، والوافي في شرح الشافية ص٢٨٢.

الساكنين.

الثاني: أن يكون (عزير) مبتدأ و(ابن) صفة له وحذف التنوين من (عزير) لوقوع (ابن) بين علمين، وعلى هذا يكون الخبر محذوفًا تقديره: معبودنا.

الثالث: أن يكون (عزير) غير منصرف للعجمة والتعريف كإبراهيم وإسماعيل، ويضعف ابن الأنباري هذا الوجه الأخير، لأنه يرى أن (عزير) اسم عربي مشتق من (عزره) أي: عظَّمه ووقره[1].

ولكنَّ أبا حيان يرجح أن يكون أعجميًّا نحو: (عاذر، وعيذار، وعزرائيل) فهو ممنوع من الصرف لأنه على أربعة أحرف، وليس بمصغر، وإنما جاء على هيئة المصغر: كسليمان، فقال أبو حيان: «ومن زعم أن التنوين حذف من عزير لالتقاء الساكنين أو لأن (ابن) صفة لـ (عزير) ووقع بين علمين، فحذف تنوينه والخبر محذوف أي: إلهنا ومعبودنا –فقوله متمحل لأن الذي أُنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى»[2].

ولعل الدليل على قوة ما ذهب إليه أبو حيان من أن (عزير) مبتدأ و(ابن) خبره ما جاء بعد ذلك من قول النصارى في الآية نفسها: ﴿ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾، فكل من اليهود والنصارى نسب بنوة نبيهم إلى الله تعالى.

خامسًا: الوصفية ووزن الفعل:

ومما جاء ممنوعًا من الصرف للوصفية ووزن الفعل (أصغر وأكبر) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ

(١) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٩٦، ٣٩٧).
(٢) البحر المحيط (٥/ ٣١).

مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾[١] بفتح الراء في كل من (أصغر وأكبر) فهما مجروران بالفتحة عطفًا على لفظ (مثقال) وإن شئت على (ذرة) هذا على قراءة ابن عامر (بفتح الراء) على الجر، ويكون العطف في هذه الحالة على اللفظ لا على المحل، لأن محل (مثقال) الرفع على الفاعلية.

وقرأ يعقوب وحمزة (برفع الراء) فيهما عطفًا على موضع مثقال[٢].

اقتران الممنوع من الصرف بالألف واللام:

إذا أضيف الاسم الممنوع من الصرف، أو دخلته الألف واللام فإنه يعامل معاملة المنصرف؛ فيجر بالكسرة لا الفتحة سواء أعد منصرفًا أو غير منصرف على خلاف في ذلك بين النحاة[٣].

وذلك أن أكثرهم قالوا: إن الاسم لما شابه الفعل حذف منه التنوين الذي هو علامة تمكنه وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقووا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بأصالة[٤]، ومما دخله (ال) وهو ممنوع من الصرف (غدوة) (بضم الغين وسكون الدال وفتح الواو)، وذلك في قوله تعالى: ﴿ بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر (بالغدوة) بالواو وضم الغين[٦].

---

(١) يونس: ٦١.
(٢) تفسير القرطبي (٤/ ٤١٩٥) ط. دار الشعب.
(٣) شرح الكافية للرضي (١/ ٣٥).
(٤) المرجع السابق (١/ ٣٥-٣٦).
(٥) الأنعام: ٥٢، الكهف: ٢٨.
(٦) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٣٢).

قال سيبويه: «اعلم أن غُدْوَة، وبُكْرَةَ جعلت كل واحدة منهما اسم للحين»[١].

وقال مكي بن أبي طالب: «وحجة من قرأ (بضم الغين) أن بعض العرب ينكر (غدوة) فيصرفها في النكرة، فلما وجدها تنكر أدخل عليها الألف واللام للتعريف اتباعًا للخط»[٢].

وقال ابن الأنباري: «وأما غدوة فأكثر العرب يجعلها معرفة فلا يصرفها، ومنهم من يجعلها نكرة ويصرفها، والأكثرون على ما ذكرنا من التعريف وعدم الصرف»[٣].

وقال ابن منظور: «الغدوة (بالضم): البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، وغدوة من يوم بعينه غير مجراة علم للوقت، والغداة كالغدوة، وجمعها: غدوات ... ويرى ابن منظور أن قراءة ابن عامر شاذة، ويقال: أتيته غدوة غير مصروفة، لأنها معرفة مثل: سحر»[٤].

ولعل ابن منظور لا يقصد بشذوذ القراءة أنها ضعيفة السند، لأن قراءة ابن عامر من القراءات المتواترة، ولكن يرجع الشذوذ فيما يبدو من قوله إلى دخول (ال) على غدوة وهي معرفة، ولكن ابن منظور لم يشر إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن (غدوة) يجوز أن تنكر، وعلى كل فإن (غدوة) جرت بالكسر لدخول الألف واللام عليها على القول بأنها ممنوعة من الصرف، وأنها تجر بالفتحة قبل دخول الألف واللام عليها.

ويعلل ابن مالك جر الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة دون الكسرة إذا لم تدخله الإضافة أو الألف واللام فيقول: «فهذا النوع إذا جُرَّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة، لأنه لو جُرَّ بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وقد

(١) الكتاب (٣/ ٢٩٣).
(٢) الكشف (١/ ٤٣٢).
(٣) للبيان (١/ ٣٢١).
(٤) لسان العرب (٥/ ٣٢٢٠).

حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبني، لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم»[١].

صرف ما لا ينصرف:

يصرف ما لا ينصرف في حالتين:

الأولى: في الضرورة الشعرية كقول بعضهم:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائنٍ		سوالك نقبًا بين حَزْنَىْ شعبعب[٢]

فقد صرف الشاعر (ظعائن) حتى يستقيم وزن البيت.

والثانية: للتناسب بين الكلمات، قال الخضري: «فإن الصرف للضرورة وللتناسب جائز»[٣].

ومما صرف للتناسب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾[٤].

فقد قرأ هشام عن ابن عامر، وشعبة، وعلي (سلاسلًا) بالتنوين وصلًا بإبداله ألف وقفًا[٥].

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٤٣)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد.

(٢) والسوالك جمع سالكة مفعول ثان لترى و(نقبًا) مفعول سوالك أي: طريق في الجبل، و(حزنى) مثنى (حزن) بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض، وشعبعب: اسم ماء. حاشية الخضري علي ابن عقيل (٢/ ٩٧).

(٣) حاشية الخضري (٢/ ٩٧).

(٤) الإنسان: ٤.

(٥) غيث النفع (٣٥٦).

قال ابن الأنباري: «فمن نونه فلأنه جاور (أغلالًا) كقولهم: ارجعن مأزورات غير مأجورات، وكقولهم: لتأتينا بالغدايا والعشايا، والأصل: موزورات بالواو من الوزر، والغداة لا تجمع على غدايا لكن جاز من أجل العشايا، وقيل: إن صرف ما لا ينصرف لغة»[1].

(١) البيان في غريب إعراب القرآن مع الهامش (٢/ ٤٨٠، ٤٨١).

obeikandl.com

المعارف

يقسم النحاة الاسم من حيث تحديد معناه وشيوعه إلى ضربين: نكرة، معرفة.

والنكرة: هي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، وهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، فالأول: كالرجل، والثاني: كشمس[١].

والمعرفة: هي التي تدل على شيء معين لا يقبل القسمة ولا الاشتراك. وأقسام المعارف سبعة: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، واسم الموصول، والمقترن بـ(ال) المعرفة، والمضاف إلى المعرفة، والنكرة المقصودة بالنداء[٢]، وليست هذه المعارف على درجة واحدة من التعريف على أن ثمة اختلافًا في إفادة القصد في النداء التعريف. والكلام هنا عن بعض هذه المعارف فيما وقع فيه خلاف بين القراء.

أولًا: الضمير: عرف الأزهري الضمير بقوله: «فالضمير والكناية بالاصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه، وهو: إما المتكلم: كـ (أنا) بزيادة الألف عند البصريين وبأصالتها عند الكوفيين، أو المخاطب: كـ (أنت) بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، أو الغائب: كـ (هو) بتمامها عند البصريين، و(الهاء) وحدها عند الكوفيين»[٣].

أما ضمير المتكلم المنفصل وهو: (أنا) في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[٤] فقد

---

(١) شرح التصريح للأزهري (١/ ٩١).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢٥)، وشرح التصريح للأزهري (١/ ٩٤، ٩٥).
(٣) شرح التصريح (١/ ٩٥، ٩٦)..
(٤) الكهف: ٣٨.

جاءت قراءة ابن عامر بإثبات ألفه بعد النون وقفًا ووصلًا[١]. قال الفراء: «معناه: لكن أنا هو الله ربي، ترك همزة الألف من أنا، وكثر بها الكلام، فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن) -بسكون النون- ومن العرب من يقول: أنا قلت ذاك (بتمام الألف) فقرئت لكنا على تلك اللغة، وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف. قالوا: رأيت يزيدًا وقواريرًا»[٢].

وقال أبو حيان: «وأصله لكن أنا (بسكون نون لكن) نقل حركة الهمزة إلى نون لكن، وحذف الهمزة فالتقى مثلان فأدغم أحدهما في الآخر»[٣]، أما ما ذهب إليه الفراء فقد ذكره أبو حيان بعد اللفظ الدال على التضعيف وهو: (قيل)، لأن حذف الهمزة هنا بحركتها على غير قياس.

وقد قرأ نافع وابن عامر وغيرهما بإثبات الألف وقفًا ووصلًا، أما في الوقف فظاهر، وأما في الوصل فبنو تميم بثبوتها فيه في الكلام وغيرهم في الاضطرار فجاء على لغة بني تميم»[٤].

ولغة بني تميم إنما تظهر في الوصل، لأن إثبات الألف في الوقف -وهو مجمع عليه عند القراء- قد يكون إشباعًا لفتحة النون عند من يرى عدم أصالة هذه الألف.

وأما الضمير المخاطب فمنه منفصل، ومنه متصل، ومما جاء فيه متصلًا قوله تعالى: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر (منكم) بالكاف وكذا هو في

(١) شرح ابن القاصح على الشاطبية (٣١٦).
(٢) معاني القرآن (٢/ ١٤٤).
(٣) البحر المحيط (٦/ ١٢٧، ١٢٨).
(٤) المرجع السابق (٦/ ١٢٧، ١٢٨).
(٥) غافر: ٢١.

مصاحف أهل الشام[١].

وأما ضمير الغائب فيكون للمفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا نحو: هو، وهي. ويضم ابن عامر وعاصم وحمزة وابن كثير وورش عن نافع الهاء في (هو)، ويكسرونها في (هي) وذلك بعد الواو والفاء واللام الزائدة مثل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ ﴾[٤].

أما أبو عمرو والكسائي وقالون عن نافع فيسكنون الهاء[٥].

وضم الهاء في (هو) وكسرها في (هي) بعد هذه الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، واللام الزائدة –هو الأصل في حركة هذا الضمير[٦].

وقد يجيء ضمير المفرد الغائب مستترًا في الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ فإذا جاء ليسوءوا وجوهكم ﴾[٧] فقد قرأ أبو بكر وابن عامر وحمزة (ليسوء) على التوحيد أي: (بفتح الهمزة من غير واو بعدها) والضمير لله تعالى، أو للوعد، أو للبعث المدلول عليه بالجزاء المحذوف، والإسناد مجازي على الآخرَيْن، وحقيقي على الأول[٨].

ومن ضمير الغائب ما جاء دالًّا على المثنى كما في قوله تعالى: ﴿ لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾[٩] «فقد قرأ ابن الزبير وزيد بن علي وأبو جعفر وشيبة وابن محيصن

(١) حجة القراءات لأبي زرعة (٦٢٩)، والكشاف (٣/ ٣٦٦).
(٢) البقرة: ٢٩.
(٣) البقرة: ٧٤.
(٤) العنكبوت: ٦٤.
(٥) شرح ابن القاصح ص١٩٠، ١٩١.
(٦) البيان لابن الأنباري (١/ ٦٩).
(٧) الإسراء: ٧.
(٨) تفسير الألوسي (٤/ ٤٧٩).
(٩) الكهف: ٣٦.

وحميد وابن مناور ونافع وابن كثير وابن عامر (منهما) على التثنية بعود الضمير على الجنتين وكذا في مصاحف مكة والمدينة والشام»[١].

وقد يتصل ضمير الغائب الدال على الاثنين بالفعل الماضي كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ ﴿٣٨﴾﴾[٢] فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو بكر (جاآنا) على اثنين (أي: بمد الهمزة) يعني: الكافر وقرينه من الشياطين. وحجتهم قوله: ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ فَبِئۡسَ﴾[٣].

ثانيًا: العلم:

العَلَم هو: «الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا، أي: بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة»[٤]، هذا هو مفهوم العَلَم في اصطلاح النحويين، ولهذا المفهوم علاقة قوية بالمعنى اللغوي لكلمة علم:

فهو في اللغة العلامة التي يستدل بها على الشيء، فقد جاء في اللسان: «والعلامة والعلم الفصل يكون بين الأرضين، والعلامة: شيء ينصب في الفلوات تهتدي به الضالة»[٥].

وقد يكون الاسم عَلَمًا على إنسان أو حيوان أو مكان أو زمان أو على بعض الملائكة ممن ذكروا في القرآن بتحديد أسمائهم، وقد ورد في القرآن الكريم أعلام على بعض الأنبياء والملائكة اختلف القراء في النطق بها ولم يختلفوا في دلالتها على

(١) البحر المحيط (٦/ ١٢٦).
(٢) الزخرف: ٣٨.
(٣) حجة القراءات لأبي زرعة (٦٥٠).
(٤) شرح ابن عقيل (١/ ١١٨).
(٥) لسان العرب (٤/ ٣٠٨٤).

مسمياتها، ومن ذلك: (إبراهيم) فقرأه ابن عامر تارة بفتح الهاء وألف بعدها وتارة بكسر الهاء وياء بعدها.

فقد روي عن هشام عن ابن عامر أنه قرأ كل ما جاء في البقرة من لفظ (إبراهيم) بفتح الهاء وألف بعدها فيقرؤه (إبراهام)، وقد ورد لفظ (إبراهيم) في خمسة عشر موضعًا من سورة البقرة منها: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[١]، ﴿ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٢].

كما قرأ «إبراهام» في ثمانية عشر موضعًا من القرآن بالإضافة إلى ما في البقرة، ففي النساء ثلاثة مواضع: ﴿ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾، ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِـۧمَ خَلِيلًا ﴾، ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٣]، وفي آخر الأنعام: ﴿ مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٤]، وفي براءة: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾، ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ لَأَوَّٰهٌ ﴾[٥].

وفي سورة إبراهيم: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾[٦]، وفي النحل: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ كَانَ أُمَّةً ﴾، ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٧]، وفي مريم: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾، ﴿ أراغب أنت عن آلهتي ياإبراهيم ﴾، ﴿ من ذرية إبراهيم ﴾[٨].

وفي آخر العنكبوت: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾[٩]، وفي الشورى: ﴿ وَمَا

---

(١) البقرة: ١٢٤.
(٢) البقرة: ١٢٥.
(٣) النساء: ١٢٥، ١٦٣.
(٤) الأنعام: ١٦١.
(٥) براءة ١١٤.
(٦) آية: ٣٥.
(٧) آية: ١٢٠، ١٢٣.
(٨) آية: ٤١، ٤٦، ٥٨.
(٩) آية: ٣١.

وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[١]، وفي النجم: ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴾[٢].

وفي الحديد: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾[٣]، وفي الممتحنة: ﴿ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٤]. أما ابن ذكوان فقد قرأ ما جاء في البقرة فقط من لفظ: إبراهيم بوجهين: بالألف، والياء[٥].

قال أبو شامة: «إبراهيم لفظ أعجمي هو بالعبرانية بالألف: إبراهام، وتصرفت العرب فيه فقالته بالياء ... وروي عن الأخفش أنه كان يقرأ مواضع بالألف، ومواضع بالياء، ثم ترك القراءة بالألف. وقال لي أبو بكر السلمي: كان أهل الشام يقرءون (إبراهام) بألف في مواضع دون مواضع، ثم تركوا القراءة بالألف، وقرءوا جميع القرآن بالياء»[٦].

وقال ابن الجزري: «ووجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة، وكذلك رأيتها في المصحف المدني وكتبت في بعضها في سورة البقرة خاصة، وهو لغة فاشية للعرب»[٧].

ومما جاء في القرآن الكريم من أعلام: (جبريل) و(ميكائيل) كما في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[٨]، «أما جبريل: فقد قرأه نافع والبصري والشامي وحفص بكسر الجيم

(١) آية: ٣١.
(٢) آية: ٣٧.
(٣) آية: ٢٦.
(٤) آية: ٤.
(٥) شرح ابن القاصح (٢٠١/ ٢٠٢).
(٦) إبراز المعاني (٢٤٢).
(٧) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢١، ٢٢٢).
(٨) البقرة: ٩٨.

والراء بلا همز كقنديل وهي لغة أهل الحجاز، والمكي مثلهم إلا أنه يفتح الجيم، وشعبة بفتح الجيم والراء مع همزة مكسورة بعدهما، والأخوان مثله لكنهما يزيدان ياء بعد الهمزة»[١].

وأما ميكال: فقد قرأه نافع بهمزة مكسورة بعد الألف من غير ياء، وحفص والبصري من غير همز ولا ياء: كميزان، والباقون (ومنهم ابن عامر) بالهمز والياء[٢].

قال مكي في جبريل: «وهذه كلها لغات فيه، و(جبريل) اسم أعجمي، فمن كسر الجيم أتى به على مثال كلام العرب، فهو كـ (قنديل ومنديل)، ومن فتح أتى به على خلاف كلام العرب، ليعلم أنه ليس من كلام العرب، وأنه أعجمي»[٣].

وقال في ميكال: «وهذه القراءات لغات في هذا الاسم، وهو اسم أعجمي، غير أن من قرأه على وزن (مفعال)، أتى به على وزن أبنية العرب، فهو مثال (مفتاح)، ومن قرأه بغير ذلك أتى به على غير أبنية العرب، ليعلم أنه أعجمي، خارج عن أبنية العرب»[٤].

وما ذكر من أعلام هنا يعد من النوع المرتجل لا المنقول، لأن هذه الأعلام لم يسبق لها استعمال قبل العلمية في غيرها؛ بمعنى أنها استعملت أعلامًا منذ البداية[٥].

أما فيما يتعلق بأصل التسمية بجبريل وميكائيل فقد ذكر ابن منظور ما روي عن ابن عباس وغيره من أن كلًّا من جبريل وميكائيل مكون من مقطعين: الأول: جبر، ميكا. والثاني: إيل.

---

(١) غيث النفع بهامش ابن القاصح ص٥٥.
(٢) المرجع السابق.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٥٥).
(٤) الكشف (١/ ٢٥٥).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٩٠، ١٩١).

ومعنى جبر وميكا: عبد، ومعنى إيل: الله، فكأنه قيل: عبد الله[١].

الموصول:

تُقسَّم كتب النحو الموصول إلى قسمين: (حرفي، واسمي). فأبدأ الكلام عن الموصول الحرفي اقتداء بكتب النحو:

١- **الموصول الحرفي**: يعرف النحاة الموصول الحرفي بأنه: كل حرف أُوِّل مع ما بعده بمصدر ولم يحتج إلى عائد[٢].

وقد ذكر ابن هشام أن الحروف الموصولة ستة وهي: أنْ، وأنَّ، وما، وكي، ولو، والذي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[٣]، فـ(الذي) في الآية حرف موصول، لأنها لم تحتج إلى عائد، ولأنها مؤولة بمصدر[٤].

ولكن يرى ابن مالك أن (الذي) هنا لا تخرج عن اسميتها، وأن العائد محذوف، والتقدير: وخضتم كالخوض الذي خاضوه[٥]. فهذه الحروف تؤول مع الفعل بعدها بمصدر يعرب حسب موقعه في الجملة رفعًا ونصبًا وجرًّا.

ومن ذلك (أن تضل) في قوله تعالى: ﴿ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا ﴾[٦].

فقد قرأ القراء إلا حمزة (أن تضل) بفتح الهمزة، وبنصب الفعل: (تذكر) وهي

---

(١) لسان العرب (١/ ٥٣٥).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١٠).
(٣) التوبة: ٦٩.
(٤) أوضح المسالك (٢٦).
(٥) شرح التسهيل (١/ ٢١١).
(٦) البقرة: ٢٨٢.

قراءة ابن عامر[١]، فـ(أن تضل) في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض وهو اللام.

قال ابن خالويه: «والحجة لمن فتح الهمزة في (أن) أنه أراد إدخال اللام على (أن) ففتحها كقوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾[٢]. والحجة لمن نصب (فتذكر) أنه عطفه على (تضل)، وقد عملت فيه (أن) المفتوحة»[٣].

ويزيد مكي بن أبي طالب المسألة وضوحًا فيقول: «ووجه القراءة بالفتح أنَّ (أن) بالفتح في موضع نصب على حذف اللام تقديره: (لئلا تضل إحداهما) أي: تنسى، وقيل: المعنى: لأن تضل، كما قال تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٤] فلم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا لكن لما آل أمرهم، كذلك هذا لم يؤمن بشهادة امرأتين عوضًا من رجل للضلال الذي هو النسيان، لكن لما آل الأمر إلى النسيان صار الأمر كأنهم أمروا بشهادة امرأتين عوضًا من رجل للنسيان، فيكون (فتذكر) معطوفًا على (تضل) تقديره: فرجل وامرأتان يشهدون أن تضل إحداهما وأن تذكر إحداهما كأنه بيَّن علة كون امرأتين مقام رجل أي: ذلك إنما فعل لتذكر إحداهما الأخرى عند النسيان»[٥].

ومن ذلك: (أن صدوكم) في قوله تعالى: ﴿ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ ﴾[٦] فقد قرأ أبو عمرو وابن كثير: (إن صدوكم) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر): (أن صدوكم) بفتح

(١) الكشف (١/ ٣٢٠).
(٢) النساء: ١٧٦.
(٣) الحجة في القراءات السبع (١٠٤).
(٤) القصص: ٨.
(٥) الكشف (١/ ٣٢٠).
(٦) المائدة: ٢.

الهمزة[١].

قال ابن خالويه: «والحجة لمن فتح أنه أراد: لا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم، أي: لصدهم إياكم»[٢].

وقال مكي: «والفتح الاختيار؛ لأنه عليه أتى التفسير بأنه أمر قد مضى، وهو ظاهر اللفظ، ولأن أكثر القراء عليه»[٣].

فيتضح من هذا أن (أن صدوكم) في موضع نصب على أنه مفعول له[٤].

ومما أُوِّلت فيه (أن) مع ما دخلت عليه بمصدر: (ألا يسجدوا) في قوله تعالى: ﴿ وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون * ألا يسجدوا لله ﴾[٥] فقد قرأ الكسائي (ألا) بتخفيف اللام، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بتشديد اللام[٦].

قال ابن الأنباري: «فمن قرأ (ألا) بالتشديد كان أصل (ألا) (أن لا)، و(أن) في موضع نصب لأنه يتعلق بـ (يهتدون) و(لا) زائدة»[٧] أي: في موضع نصب على نزع الخافض وهو (إلى)، أو (الياء) لأن الفعل (يهتدون) لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بحرف الجر، فيقال: اهتدى إليه أو به، وعلى هذا يكون التقدير: فهم لا يهتدون إلى سجودهم لله، أو بسجودهم لله.

---

(١) الكشف (١/ ٤٠٥).
(٢) الحجة في القراءات السبع (١٢٩).
(٣) الكشف (١/ ٤٠٥).
(٤) هامش حجة القراءات لأبي زرعة ص٢٢٠.
(٥) النمل: ٢٤، ٢٥.
(٦) الإرشادات الجلية في القراءات السبع لمحمد محيسن ص٣٤٦.
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٢١).

وقيل: ليست (لا) زائدة، والمصدر المؤول متعلق بقوله: (فصدهم)، والتقدير: فصدهم لئلا يسجدوا، فتكون (أن) وما دخلت عليه في موضع باللام المحذوفة، وقيل: إن (ألا يسجدوا) في موضع نصب، لأنها بدل من (أعمالهم) والمعنى: وزين لهم الشيطان ألا يسجدوا؛ أي: عدم سجودهم. وقيل: المعنى: فصدهم أن يسجدوا، فتكون (لا) داخلة لتوكيد الجحد، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[1] ومعناه: (أنهم يرجعون)، لأن الحرام في معنى الجحد، وكذلك الصد في معنى الجحد.

ونظير ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾[2] فإن (لا) في الآية مؤكدة للمنع[3].

وعلى هذا الوجه تكون (أن) في موضع نصب مفعولًا ثانيًا، والتقدير: (فصدهم سجودهم)، أو تكون في موضع خفض بدلًا من (السبيل)، والتقدير: فصدهم عن السجود، و(لا) زائدة.

ولا يحسن في جميع هذه الوجوه الوقف على ما قبل (ألا) ولا الابتداء بـ (ألا) لأنك تفرق بين العامل والمعمول فيه.

ويقوي هذه القراءة أن (الياء) في كل المصاحف متصلة بالفعل، وهو الاختيار لصحة معناه، ولأن الجماعة عليه[4].

ومن الموصول الحرفي (أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون فهي تؤول مع اسمها وخبرها بمصدر نحو: (أنها تسعى) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ

(١) الأنبياء: ٩٥.
(٢) الأعراف: ١١.
(٣) حجة القراءات لأبي زرعة (٥٢٧).
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ١٥٧).

﴿إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[١]، فـ(أنها تسعى) في تأويل مصدر هو: السعي. وليس هذا موضع خلاف بين القراء، وإنما ينصب الخلاف على موقع هذا المصدر، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلافهم في قراءة الفعل (يخيل)، فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر: (تخيل) بتاء التأنيث، وقرأه الباقون: (يخيل) بياء التذكير وهي قراءة هشام أيضًا[٢].

قال الفراء: «ومن قرأ (تخيل) فكلمة (أنها) في موضع نصب (يعني: أنها تسعى) لأن المعنى تتخيل بالسعي لهم. فإذا ألقيت الباء نصبت، كما تقول: أردت بأن أقوم ومعناه: أردت القيام، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[٣] ولو ألقيت الباء نصبت فقلت: ومن يرد فيه إلحادًا بظلم»[٤]. ولا مانع على قول الفراء أن يكون المصدر المؤول مجرورًا بهذه الباء المحذوفة.

وقال ابن الأنباري: «فمن قرأ بالياء كان (أنّ) وصلتها في موضع رفع، لأنه مفعول ما لم يسم فاعله (يعني نائب الفاعل)، وتقديره: يخيل إليهم سعيُها. ومن قرأ بالتاء كان في (تخيل) ضمير العِصِيّ، وتكون (أنّ) وصلتها بدلًا من الضمير المرفوع بالفعل، ويكون ذلك بدل الاشتمال»[٥].

٢- الموصول الاسمي: وهو «ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامَّيْن أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه»[٦]، وتذكر كتب النحو أن الموصول الاسمي ضربان: مختص، مشترك.

---

(١) طه: ٦٦.
(٢) شرح ابن القاصح (٣٢٥).
(٣) الحج: ٢٥.
(٤) معاني القرآن (٢/ ١٨٦).
(٥) البيان (٢/ ١٤٧)، والبحر المحيط (٦/ ٢٥٩).
(٦) شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٤١.

فالمختص للمفرد المذكر (الذي) وللمرد المؤنث (التي)، وللمثنى المذكر (اللذان) رفعًا، و(اللذين) نصبًا وجرًّا، وللمثنى المؤنث (اللتان) رفعًا، و(اللتين) نصبًا وجرًّا، ولجماعة الذكور (الذين) ولجماعة الإناث (اللائي) أو (اللاتي) بإثبات الياء وحذفها.

والمشترك ستة: من، وما، وأل، وذو، وذا، وأي[١].

والمقصود بالاشتراك في النوع الثاني من أسماء الموصول أن أحدها يصلح إطلاقه على المفرد والمثنى والجمع، وعلى المذكر والمؤنث بخلاف النوع الأول.

ومما جاء في القرآن الكريم من أسماء الموصول المختصة (اللائي)، وكل ما جاء في القرآن من لفظ (اللائي) أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿ أَزْوَاجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾، ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[٤]، فقد قرأ الكوفيون وابن عامر في الجميع بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة وصلًا ووقفًا[٥].

قال أبو زرعة: «فمن قرأ (اللائي) على وزن (اللاعي) فهو القياس على الأصل وهو جمع (التي) على غير اللفظ»[٦].

ومما جاء في القرآن من أسماء الموصول المشتركة: (من) في قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهَا

(١) أوضح المسالك ٢٦، ٢٧، ٢٨.
(٢) الأحزاب: ٤.
(٣) المجادلة: ٢.
(٤) الطلاق: ٤.
(٥) شرح ابن القاصح (٣٥٠).
(٦) حجة القراءات (٥٧١).

مِن تَحْتِهَآ ﴾[١]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (مَن تحتها) بفتح الميم في (مَن)، وفتح التاء في تحتها في موضع كسر الميم وكسر التاء في قراءة الباقين[٢]. (ومَن) بفتح الميم بمعنى الذي، و(تحتها) ظرف منصوب صلة لـ (مَن) وهو عيسى[٣]، والعائد محذوف وهو صدر الصلة والتقدير: (من هو تحتها) «ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول»[٤].

أي: متطابق معه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، ومما ذكر فيه العائد قوله تعالى: ﴿ لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾[٥]، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: (وما عملته) بالهاء، «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بغيرها»[٦].

وقوله تعالى: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾[٧] فقد قرأ المدنيان وابن عامر وحفص (تشتهيه) بهاء ضمير مذكر بعد الياء وكذلك هو في المصاحف المدنية والشامية[٨]، و(ما) في الآيتين بمعنى: (الذي)؛ أي: الذي عملته أيديهم، والذي تشتهيه الأنفس.

٤- المضاف إلى معرفة:

ومن أنواع المعارف: المضاف إلى المعرفة، وهو: ما أضيف إلى الضمير، أو العلم،

---

(١) مريم (٢٤).
(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد (٤٠٨).
(٣) البحر المحيط (٦/ ١٨٣).
(٤) شرح ابن عقيل (١/ ١٥٣).
(٥) يس: ٣٥.
(٦) السبعة في القراءات ٥٠٠، والنشر (٢/ ٣٥٣).
(٧) الزخرف: ٧١.
(٨) النشر (٢/ ٣٧٠).

أو اسم الإشارة، أو اسم الموصول، أو المقترن بـ (أل).

«ورتبته في التعريف كرتبة ما أضيف إليه، فالمضاف إلى علم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي إلا المضاف إلى المضمر، فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم، والدليل على ذلك أنك تقول: (مررت بزيد صاحبك) فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر، فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الأصح»[١].

ومما جاء مضافًا إلى العلم على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[٢]. فقد قرأ نافع وابن عامر: (آل ياسين) بفتح الألف وكسر اللام (أي بهمزة مفتوحة بعدها مد)، قال ابن عباس: (آل ياسين) أي: آل محمد صلى الله عليه وسلم[٣]. وقال الزمخشري: «وأما من قرأ (آل ياسين) فعلى أن (ياسين) اسم أبي إلياس أضيف إليه الآل»[٤].

(١) قطر الندى لابن هشام (١/ ١١٧).
(٢) الصافات: ١٣٠.
(٣) حجة القراءات (٦١٠).
(٤) الكشاف (٣/ ٣١٠، ٣١١) والبحر المحيط (٧/ ٣٧٣).

الفصل الثاني
الجملة الاسمية
المبتدأ والخبر

تتكون الجملة الاسمية في العربية من ركنين أساسيين هما: المبتدأ، والخبر، ويعرف ابن يعيش المبتدأ والخبر فيقول: «اعلم أن المبتدأ (هو): كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه ... وأن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب»[١].

«والمبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه»[٢].

فقد يحذف المبتدأ للعلم به، ويبقى الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ إلى صراط العزيز الحميد * الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض ﴾[٣]، فقد قرأ نافع وابن عامر (الله) بالرفع، وهو خبر مبتدؤه محذوف تقديره: (هو الله)، واسم الموصول بعد لفظ الجلالة صفة له[٤].

---

(١) شرح المفصل (١/ ٨٣، ٨٧).
(٢) شرح المفصل (١/ ٩٤).
(٣) إبراهيم: ١، ٢.
(٤) البحر المحيط (٥/ ٤٠٤)، وتفسير الألوسي (٤/ ٢٠٧).

كما حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾[١]، فقد قرأ نافع وابن عامر برفع الميم مكان الخفض في (عالم)[٢]، (فعالم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو عالم)، ويجوز أن يكون (عالم) مبتدأ خبره (لا يعزب عنه)[٣].

حذف الرابط من جملة الخبر:

قد يقع الخبر جملة اسمية أو فعلية، وإذا كان جملة فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، وأقوى هذه الروابط: الضمير[٤] إلا أن «الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه، وذلك إذا كان موضع المضمر معلومًا غير ملتبس كقولهم: السمن منوان بدرهم»[٥]. فقد حذف الرابط هنا من الجملة الاسمية، والتقدير: (منوان منه بدرهم).

وقد ورد حذفه من الجملة الفعلية على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٦] فقد قرأ ابن عامر وحده من بين القراء العشرة (وكلٌّ) برفع اللام مكان النصب في قراءة الباقين وكذا هو في المصاحف الشامية[٧]، قال أبو زرعة: «ومن رفع فحجته أن الفعل إذا تقدم عليه مفعول لم يقو عمله فيه قوته إذا تأخر، ألا ترى أنهم قالوا: زيد ضربت»[٨].

وقال مكي بن أبي طالب: «وحذف هذه الهاء إنما يحسن من الصلات، ويجوز في

(١) سبأ: ٣.
(٢) شرح ابن القاصح ٣٥٣.
(٣) حجة القراءات ٥٨١.
(٤) قطر الندى (١/ ١٢٢).
(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٩١).
(٦) الحديد: ١٠.
(٧) النشر (٢/ ٣٨٤).
(٨) حجة القراءة ٦٩٨.

الصفات ويقبح حذفها من غير ذينك إلا في شعر. وهذه القراءة فيها بُعد، لحذف الهاء من غير صلة ولا صفة، وإنما أجاز الرفع من أجازه على القياس على إجازتهم النصب مع الهاء في قوله: زيدًا ضربته، فكما جاز النصب على اللفظ بالهاء كذلك يلزم أن يجوز الرفع مع حذف الهاء وهو ضعيف على ذلك»[١].

وقد أورد ابن الأنباري في رفع (كل) وجهين:

الأول: أن يكون مرفوعًا بالابتداء خبره (وعد) وهو جملة فعلية. وقد قدر في (وعد) هاء، وتقديره: (وعده الله). ويعقب ابن الأنباري على هذا الوجه بقوله: «والنصب هنا أقوى وأقيس».

والثاني: أن يكون (كل) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (أولئك كل وعد الله)، وعلى هذا الوجه تكون الجملة (وعد الله) صفة لـ(كل)، ولهذا لم يعمل (وعد) في (كل) لأن الصفة لا تعمل في الموصوف[٢].

ولم يجوِّز بعضهم أن تكون جملة (وعد الله) صفة (لكل)، لأن (كل) معرفة لأنها مضافة في المعنى، ولا يجوز أن تقع الجمل صفات للمعارف[٣].

حذف ضمير الفصل:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، ولكن يخرج المبتدأ والخبر أحيانًا عن هذا الأصل: فيكونان معرفتين، وهنا اختلف النحاة في تحديد كل منهما، وفي ذلك أقوال ذكرها السيوطي منها: أن يكون الاسم المبتدأ، وأن

(١) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٣٠٧، ٣٠٨).
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٤٢٠).
(٣) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٣٠٨).

يكون الوصف هو الخبر[١].

وهذا ينطبق أيضًا على الجملة الاسمية المنسوخة بأن إذا كان اسمها وخبرها معرفتين نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[٢]، وفي هذه الحالة يأتون بضمير بين الاسم والخبر حتى لا يلتبس الخبر بالصفة، ولذلك يسمونه ضمير الفصل عند البصريين، وضمير العماد عند الكوفيين. «فسُمي فصلًا للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا. وسُمي عمادًا لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان»[٣].

وهنا يجوز حذف ضمير الفصل لأمن اللبس: إذ لا يلتبس الخبر بالنعت، لأن ضمير الفصل يذكر للتفرقة بين الخبر والنعت، فهو حرف لا محل له، وقيل: هو اسم لا محل له[٤].

وقد حذف ضمير الفصل في هذه الآية على قراءة نافع وابن عامر، وهكذا وجدت في مصاحف المدينة والشام، وعلى هذه القراءة يكون (الغني) خبرًا لـ (إن) ويكون (الحميد) نعتًا له[٥].

ويبدو أن (الحميد) خبر ثانٍ لا نعت، نظيره قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴾[٦] ولعل عدم الحاجة هنا إلى ضمير الفصل يرجع إلى اختلاف الاسم والخبر في الإعراب: فالاسم منصوب وهو لفظ الجلالة، والخبر مرفوع، فحينئذ لا مجال لالتباس الخبر بالنعت.

---

(١) الهمع (١/ ١٠٠، ١٠١).
(٢) الحديد: ٢٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٦).
(٤) تفصيل ذلك في المغني لابن هشام (١/ ٣٥٤)، والهمع للسيوطي (١/ ٦٨).
(٥) حجة القراءات ص٧٠٢.
(٦) البروج: ١٤.

كان وما يعمل عملها

عرفت كان وأخواتها عند النحاة بأنها أفعال ناسخة: تُغيِّر حكم المبتدأ والخبر، فهي إذا دخلت عليهما رفعت المبتدأ وجعلته اسمًا لها، ونصبت الخبر وجعلته خبرًا لها، وهذه الأفعال مختصة بالجملة الاسمية[١].

وتسمى (كان) التي تؤثر في الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر بالناقصة، بينما تسمى (كان) التي لا تحتاج إلى خبر منصوب بل يتم معناها بالمرفوع: بالتامة.

ومما جاءت فيه (كان) ناقصة قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾[٢] فقد قرأ السبعة إلا نافعًا بنصب (واحدة) وهي قراءة ابن عامر[٣]. «فالنصب على أنه خبر كان الناقصة ... وتقديره: وإن كان المتروك واحدة»[٤].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾[٥] فقد قرأ نافع وابن كثير برفع (حسنة)، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بنصبها[٦].

والنصب على أنها خبر تكن وهي الناقصة، وتقديره: وإن تلك الذرة حسنة[٧].

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٢٥، ٢٢٦).
(٢) النساء: ١١.
(٣) غيث النفع، ص٩٥.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٤٤).
(٥) النساء: ٤٠.
(٦) غيث النفع، ص٩٨.
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٥٤).

الترتيب بين الاسم والخبر:

الأصل في خبر هذه الأفعال أن يتأخر عن الاسم، وقد يخرج عن هذا الأصل فيتوسط بين الفعل والاسم[١].

وقد جاءت قراءة ابن عامر على هاتين الحالتين؛ أي: بتقديم الاسم على الخبر، وبتقديم الخبر على الاسم، فمن الحالة الأولى قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر وغيره برفع (البر) على أنه اسم ليس[٣]، وهو الأصل، وقد قرئت (البر) بالنصب على التقديم، وهذا يدل على أن تقديم الاسم على الخبر في قراءة ابن عامر جائز لا واجب، وذلك لأن الاسم والخبر معرفتان وكل منهما صالح لأن يكون محكومًا به ومحكومًا عليه، والخبر في قراءة رفع (البر) هو المصدر المؤول من (أن تولوا) والتقدير: (ليس البر توليتكم)[٤]، ويقوي مكي بن أبي طالب قراءة الرفع فيقول: «ووجه القراءة للرفع أن اسم (ليس) كالفاعل ورتبة الفاعل أن يلي الفعل، فلما ولي (البر) (ليس) رفع، ولو نصب (البر) لوجب أن يكون الكلام على غير رتبته وأن ينوي بـ (البر) التأخير، فيكون الكلام على رتبته التي أتت به التلاوة أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير، ويقوي رفع (البر) هنا رفع (البر) الثاني الذي معه الباء إجماعًا في قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ﴾[٥] ولا يجوز فيه إلا رفع البر. فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له، ويقوي رفع (البر) أيضًا أن في مصحف ابن مسعود (ليس البر بأن تولوا) بزيادة باء، وهذا لا يكون معه إلا رفع (البر) وهو الاختيار لإجماع القراء عليه، ولأنه رتبة

(١) قطر الندي لابن هشام (١/ ١٣٣).
(٢) البقرة: ١٧٧.
(٣) شرح ابن القاصح ص٢٠٧.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٣٨).
(٥) البقرة: ١٨٩.

الكلام»[١].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾[٢]، فقد قرأ حمزة والكسائي بياء التذكير في (يكن)، وبنصب فتنتهم، وقرأ نافع وأبو عمرو وشعبة بتاء التأنيث ونصب (فتنتهم)، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص بتاء التأنيث في (تكن)، وبرفع فتنتهم[٣]. وفتنتهم على قراءة ابن عامر اسم لتكن والخبر هو المصدر المؤول من قوله: (أن قالوا) والتقدير: إلا قولهم[٤].

ومما جاء فيه تقديم الاسم على الخبر على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر وحده بتأنيث (تكن)، ورفع (آية)[٦].

قال الزمخشري: وقرئ (تكن) بالتأنيث وجعلت (آية) اسمًا، و(أن يعلمه) خبرًا، وليست كالأولى؛ أي: كالقراءة الأولى وهي تذكير (يكن) وبنصب (آية) وقد خُرِّجت هذه القراءة تخلصًا من مجيء النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا.

فقيل: في (تكن) ضمير القصة، و(آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر، ويجوز على هذا أن يكون (لهم آية) هي جملة الخبر و(أن يعلمه) بدلًا من آية[٧].

ومن الحالة الثانية وهي تقدم الخبر على الاسم على قراءة ابن عامر قوله تعالى:

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٨١).
(٢) الأنعام: ٢٣.
(٣) شرح ابن القاصح ص٢٥٠.
(٤) إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري (١/ ٢٣٨) طبعة أولى.
(٥) الشعراء: ١٩٧.
(٦) شرح ابن القاصح، ص٣٤٠.
(٧) الكشاف (٣/ ١٢٧).

﴿ ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا بآيات الله ﴾[١].

قال الفراء: «تنصب (العاقبة) بكان، وتجعل مرفوع (كان) في (السوأى)»[٢]، وقال أبو زرعة: «قرأ أهل الشام والكوفة، (ثم كان عاقبة الذين) بالنصب، جعلوها خبر (كان)، واسم (كان): (السوأى) أي: النار، و(أن كذبوا) في موضع نصب على نزع الخافض، والتقدير: كان عاقبتهم النار لأن كذبوا بآيات الله»[٣].

كان التامة:

وقد تستعمل هذه الأفعال (كان وأخواتها) تامة مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه أشار بقوله في النظم:

وذو تمامٍ ما برفع يكتفي

وتبعه ابن هشام في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه، وأكثر البصريين من أن معنى تمامها: للدلالة على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصًا، لِمَ سُمِّي ناقصًا؟

فعلى الأول لم يكتفِ بمرفوعه، وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان[٤].

وهذا الخلاف لفظي، فهو منصب على تفسير تمام هذه الأفعال ولا يؤثر في عملها، وقد جاءت (كان) تامة على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ

(١) الروم: ١٠.
(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٢).
(٣) حجة القراءات، ٥٥٦.
(٤) شرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ١٩٠).

﴿تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ﴾[١]. برفع (تجارة) و(حاضرة) على أن كان تامة.

قال الأخفش (أبو سعيد): «أي: إلا أن تقع تجارة، فـ(كان) بمعنى: وقع وحدث»، وقال غيره: (تديرونها) الخبر. وعلى هذا تكون (كان) ناقصة و(تجارة) اسمها، وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور (ومنهم ابن عامر) لأن عاصمًا وحده قرأها بالنصب[٢].

ويبدو أن الرأي الأول هو الأصح، لأن جملة (تديرونها) صفة أخرى لـ (تجارة)، ويبعد أن تكون خبرًا، لأن (تجارة) نكرة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا﴾[٣] برفع (تجارة) على قراءة ابن عامر[٤]، قال ابن الأنباري: «فالرفع على أنها فاعل (تكون) وهي التامة ولا تفتقر إلى خبر»[٥].

كما جاءت (كان) تامة في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾[٦]، فقد قرأ ابن عامر (تكن) بتاء التأنيث و(ميتة) بالرفع[٧]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾[٨] فقد قرأ الابنان (وهما ابن كثير وابن عامر): (تكون) بالتاء، وقرأ ابن عامر (ميتة) بالرفع، جعل (كان) تامة. وعلى قراءة ابن عامر يكون قوله: (أو دما مسفوحا) معطوفا على موضع (أن تكون) وهو النصب على

(١) البقرة: ٢٨٢.
(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٤٠١).
(٣) النساء: ٢٩.
(٤) غيث النفع، ص٩٧.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٥١).
(٦) الأنعام: ١٣٩.
(٧) البحر المحيط (٤/ ٢٣٣).
(٨) الأنعام: ١٤٥.

الاستثناء المنقطع[١].

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[٢]، فقد قرأ هشام (تكون) بتاء التأنيث، وقد ورد عنه وجه القراءة بالياء أيضًا، كما قرأ برفع (دولة)، وقرأ الباقون (يكون) بياء التذكير وهو الوجه الثاني لهشام، وقرءوا بنصب (دولة) وهذه قراءة ابن ذكوان كذلك[٣]. فـ (كان) على قراءة هشام تامة، وعلى قراءة ابن ذكوان ناقصة.

لا العاملة عمل ليس:

تستخدم (لا) في العربية على وجوه كثيرة فصَّلها ابن هشام[٤]؛ أحدها: أن تكون نافية، وقد تجيء (لا) النافية عاملة عمل ليس؛ بمعنى: أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها، وإلا ينتقض النفي بها بإلا[٥].

ومما عدت فيه (لا) عاملة عمل ليس قوله تعالى: ﴿قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٦]. بالرفع والتنوين في كل من (بيع) و(خلة) و(شفاعة)، وقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾[٧] بالرفع والتنوين أيضًا في كل من (بيع) و(خلال)، وقوله تعالى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[٨]

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٢٤١).
(٢) الحشر: ٧.
(٣) شرح ابن القاصح ٣٧٩، النشر (٢/ ٢٧٦).
(٤) المغني (١/ ٢٣٧ وما يليها).
(٥) شرح ابن عقيل مع الهامش في تفصيل هذه الشروط (١/ ٣١٣-٣١٦).
(٦) البقرة: ٢٥٤.
(٧) إبراهيم: ٣١.
(٨) الطور: ٢٣.

بالرفع والتنوين كذلك في كل من (لغو) و(تأثيم).

وقراءة الرفع والتنوين في هذه الأسماء هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف في موضع الفتح من غير تنوين في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب[١]. فقد دخلت (لا) في هذه الآيات على جمل اسمية طرفاها نكرتان، ولما كررت (لا) انتفى احتمال أن تكون نافية للجنس، فجاء الاسم بعدها مرفوعًا منونًا، فالرفع إما على الابتداء -وفي هذه الحالة تكون (لا) هي العاملة عمل (إن) في الأصل ولكن بطل عملها بتكرارها- وإما على أنه اسم لـ (لا) وهي في هذه الحالة عاملة عمل ليس[٢].

والجار والمجرور: (فيه) في الآيتين الأوليين هو الخبر، و(فيها) هو الخبر في الآية الثالثة سواء أرفعت هذه الأسماء بعد (لا) على الابتداء أو على أنها مرفوعة بها، وإن كان ابن يعيش يرجح تبعًا لمذهب سيبويه أن تكون هذه الأسماء بعد (لا) في الآيات مرفوعة على الابتداء وذلك لتكرير (لا)[٣]. وقد حذف خبر (لا) في الجملة المكررة والتقدير: (لا بيع فيه ولا خلة فيه ولا شفاعة فيه).

وحذف الخبر في هذا ومثله جائز.

قال سعد بن مالك:

من صد عن نيرانها		فأنا ابن قيس لا براح[٤]

(١) النشر (٢/ ٢١١).

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص٦٨٣، ط٤، والبيان لابن الأنباري (١/ ١٦٨).

(٣) شرح المفصل (١/ ١٠٩).

(٤) قاله سعد بن مالك جد طرفة وهو من قصيدة من بحر مجزوء الكامل المرفل المضمر. شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبان (١/ ٢٥٤).

جعل (لا) بمنزلة (ليس) ورفع (براح) بها، والخبر محذوف تقديره: لا براح لي[١].

(إنْ) النافية:

لم يختلف النحاة في مجيء (إن) -بكسر الهمزة وتخفيف النون- نافية بمعنى: ما، ولكن الذي اختلفوا فيه هو إعمالها عمل (ليس) إذا دخلت على جملة اسمية؛ فأعملها بعضهم، وأهملها البعض الآخر[٢].

فإذا كانت عاملة وجب دخولها على جملة اسمية: كالشأن في النواسخ كلها، ولا يصح أن يكون اسمها شبه جملة، أما إذا كانت مهملة فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية، فمن أمثلة المهملة الداخلة على الاسمية قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾ ﴾[٣]، ومن أمثلة الداخلة على الفعلية قوله تعالى: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾[٤].

وقد تدخل (إن) النافية المهملة على جملة اسمية منسوخة بمكان، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[٥]، فقد قرأ الكسائي (لتزول) بفتح اللام الأولى، وضم اللام الثانية، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بكسر اللام الأولى، وفتح اللام الثانية على النصب[٦]. فالتقدير: (وما كان مكرهم)، والدليل على ذلك مجيء الفعل المضارع بعدها منصوبًا بعد لام الجحود.

---

(١) شرح المفصل (١/ ١٠٩).
(٢) شرح ابن عقيل (١/ ٣١٧)، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/ ٢٠١).
(٣) الملك: ٢٠.
(٤) النجم: ٢٨، النحو الوافي (١/ ٦٠٤).
(٥) إبراهيم: ٤٦.
(٦) غيث النفع ١٨٧.

وقد جاءت أيضًا (إن) نافية على قراءة ابن عامر في المواضع الآتية:

الأول: قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[١]، فقد قرأ الشامي وعاصم وحمزة بتشديد (لَمَّا) بمعنى: إلا، و(أن) نافية[٢].

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[٣]، فقد قرأ عاصم وحمزة وهشام عن ابن عامر في أحد وجهيه بتشديد (لَمّا)، وقرأ الباقون بتخفيفها وهي قراءة ابن ذكوان والوجه الآخر لهشام[٤]، فعلى قراءة التشديد تكون (لما) بمعنى: إلا كذلك، و(إن) نافية[٥].

الثالث: قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[٦]، فقد قرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتشديد (لَمّا) وهي بمعنى: (إلا) كذلك، و(إن) نافية بمعنى: ما، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ[٧].

أفعال المقاربة

تطلق أفعال المقاربة في كتب النحو على مجموعة من الأفعال الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية، وقد تشابهت في العمل وإن اختلفت في معانيها. ويعرف الرضي هذه الأفعال فيقول: «أفعال المقاربة: ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولًا أو

---

(١) يس: ٣٢.
(٢) تفسير النسفي (٤/ ٧).
(٣) الزخرف: ٣٥.
(٤) شرح ابن القاصح (٢٩٣، ٢٩٤).
(٥) تفسير النسفي (٤/ ١١٨).
(٦) الطارق: ٤.
(٧) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (٤٢)، وتفسير النسفي (٤/ ٣٤٧).

أخذًا فيه»[١]. وليس الكلام هنا عن أفعال المقاربة كلها، بل أقصر الكلام على (كاد)، ويأتي الكلام عن هذه الأفعال بعد الكلام عن كان وما يعمل عملها، لما بينهما من تشابه في العمل، إلا أن أفعال المقاربة يجب أن يكون خبرهن جملة فعلية فعلها مضارع[٢]، وقد اختلف النحاة والمفسرون في إعمال (كاد) وإهمالها، كما اختلفوا في تعيين اسمها وخبرها على القول بإعمالها وذلك في قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾[٣]. فقد قرأ حمزة وحفص (يزيغ) بياء التذكير، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر): (تزيغ) بتاء التأنيث. وعلى هذه القراءة يكون اسم (كاد) ضمير الشأن، والجملة الفعلية وهي (تزيغ قلوب) في محل نصب هي الخبر كقولهم: «ليس خلق الله مثله» برفع (خلق) و(مثله) على أنه جملة اسمية في موضع الخبر، واسم (ليس) ضمير الشأن[٤].

ويورد أبو حيان ثلاثة احتمالات:

أحدها: أن يكون اسم (كاد) هو: (قلوب) وجملة (تزيغ) هي الخبر، وقد توسط بين (كاد) واسمها، كما فعل ذلك بكان.

وثانيها: أن يكون فاعل (كاد) –يعني اسمها– ضميرًا يعود على الجمع الذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار؛ أي من بعد ما كاد هو أي: الجمع.

وثالثها: أن يقدر المرفوع بكاد باسم ظاهر؛ أي: القوم. ويضعف أبو حيان هذه الاحتمالات الثلاثة، ويخلص من هذه الإشكالات كلها باعتقاد كون (كاد) زائدة ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل كان إذا زيدت يراد

(١) شرح الكافية (٢/ ٣٠١).
(٢) أوضح المسالك (٥٢، ٥٣).
(٣) التوبة: ١١٧.
(٤) شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٠٣، ٣٠٤).

معناها ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: (من بعد ما زاغت) بإسقاط (كاد) وعلى هذا تكون (كاد) زائدة في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾[١] فقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في هذه الآية[٢].

من أحكام (إنَّ) وأخواتها

بعد الكلام عن الأفعال الناسخة لحكم الجملة الاسمية وهي: (كان) وأخواتها -يأتي الكلام عن الحروف الناسخة لحكم الجملة الاسمية كذلك وهي: (إنّ) وأخواتها، وهي: ثمانية أحرف كما ذكرها ابن هشام: (إنَّ، أنَّ) و(لكن) و(كأن، وليت، لعلّ، عسى -في بعض استعمالاتها- لا النافية للجنس).

وقد فصَّلت كتب النحو معاني هذه الحروف وعملها، فإن هذه الحروف تنصب المبتدأ، وتجعله اسمًا لها، وترفع الخبر، وتجعله خبرًا لها [٣] كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٤] بتشديد النون في (إنَّ)، وتشديد الميم في (لّما) على قراءة ابن عامر وحفص وغيرهما[٥]، فقد عملت (إن) النصب في (كلًّا): فهو اسمها، أما الخبر فهو قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾. قال ابن خالويه: «فالحجة لمن شدد (إن) أنه أتى بالحرف على أصل ما بنى عليه فنصب به الاسم»[٦]، وقد وقع خلاف كبير بين النحاة حول قراءة ابن عامر وحفص ومن وافقهما بتشديد الميم في: (لّما). وسوف أتحدث عن هذه الآية عند الحديث عن جوازم المضارع إن شاء الله.

---

(١) النور: ٤٠.
(٢) البحر المحيط (٥/ ١٠٩).
(٣) أوضح المسالك (٥٦، ٥٧).
(٤) هود: ١١١.
(٥) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٣١٠، ٣١١).
(٦) الحجة في القراءات السبع (١٩٠).

وتعد (إن) عاملة أيضًا في قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[١] بتشديد (إن)، فهذان اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله. قال ابن خالويه: «فالحجة لمن شدد النون في (إنّ)، وأتى بألف في (هدان): أنه احتج بخبر (الضحاك) عن (ابن عباس) أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب وهذه اللفظة بلغة (بلحارث بن كعب) خاصة لأنهم يجعلون المثنى بالألف في كل وجه لا يقلبونها لنصب ولا خفض»[٢]، وهذا هو الرأي المشهور، وقد وردت فيها وجوه كثيرة ذكرتُ بعضها عند الحديث عن إعراب المثنى.

كسر همزة (إن):

«تتعين (إن) المكسورة وهي الأصل عند الجمهور حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وتتعين (أن) المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك... وتجوز (أن) المفتوحة والمكسورة (إن صح الاعتباران) وهما: سد المصدر مسدها ومسد معموليها، وعدمه»[٣] فهذه ثلاث حالات لـ(أن):

فتكسر همزتها حيث يقصد بها ابتداء الكلام، أو تقع صدرًا لجملة مستأنفة، أو صدرًا لجملة بعد القول. ومما كسر ابن عامر فيه الهمزة من (أن) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٤].

فقد قرأ الكسائي بفتح همزة (أن)، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بكسر

(١) طه: ٨٣.
(٢) الحجة في القراءات السبع (٢٤٢).
(٣) شرح التصريح (١/ ٢١٤، ٢١٥).
(٤) آل عمران: ١٩.

همزتها[١]، فمن قرأ بالكسر في همزة (أن) جعلها مبتدأ[٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾[٣] بكسر الهمزة في (أن) على قراءة ابن عامر وحمزة[٤].

قال أبو شامة: «والكسر على تقدير: فقالت (إن الله)، أو يكون قد أقام النداء مقام القول فكسر (إن) بعده»[٥] وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[٦]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (أني لكم) بفتح الهمزة، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بكسر الهمزة[٧]. قال ابن خالويه: «والحجة لمن كسر أنه جعل الكلام تامًّا عند قوله: ﴿ إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ ثم ابتدأ مستأنفًا فكسر»[٨].

وقوله تعالى: ﴿ نودي يا موسى * إني أنا ربك ﴾[٩] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة (أني)، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بكسر الهمزة[١٠]، على إضمار القول عند البصريين، ومعاملة النداء معاملة القول لأنه ضرب منه على مذهب الكوفيين[١١].

---

(١) شرح ابن القاصح (٢٢٢).
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٩٥).
(٣) آل عمران: ٣٩.
(٤) شرح ابن القاصح (٢٢٤).
(٥) إبراز المعاني ٣٨٧.
(٦) هود: ٢٥.
(٧) شرح ابن القاصح ٢٨٩.
(٨) الحجة في القراءات السبع ١٨٦.
(٩) طه: ١١، ١٢.
(١٠) شرح ابن القاصح ٣٢٤.
(١١) البحر المحيط (٦/ ٢٣٠).

فتح همزة (أن):

سبق أن ذكرت أنه يتعين فتح همزة (أن) إذا سد المصدر مسدها ومسد معموليها: وعلى هذا فهي تؤول مع اسمها وخبرها بمصدر يعرب حسب موقعة في الجملة رفعًا ونصبًا وجرًا. وقد احتملت الوجوه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ وَرَسُولاً إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم ﴾[١] فقد قرأ نافع (إني أخلق) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بفتح الهمزة. ولا خلاف في فتح همزة (أني) الأولى وهي: ﴿ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم ﴾[٢]. قال ابن الأنباري: «ومن فتحها ففي موضعها ثلاثة أوجه: النصب، والجر، والرفع؛ فالنصب على أن يكون بدلًا من (أني) الأولى في قوله: ﴿ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم ﴾ وهي في موضع نصب لأن التقدير: (بأني قد جئتكم) فحذف حرف الجر فاتصل الفعل به، والجر على أن يكون بدلًا من (آية) وهي مجرورة بالياء، والرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره: (هو أني أخلق)»[٣].

ومن مواضع فتح همزة (أن) في قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[٤] بفتح الهمزة في (أن)، وبالتاء في (تؤمنون) وهي قراءة ابن عامر وحفص وغيرهما[٥]. وقد حكى سيبويه رأي الخليل في توجيه القراءة بفتح الهمزة فقال: «هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا؛ أي: لعلك. فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»[٦].

---

(١) آل عمران: ٤٩.
(٢) شرح ابن القاصح ٢٢٥.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٠٤).
(٤) الأنعام: ١٠٩.
(٥) البحر المحيط (٤/ ٢٠٢).
(٦) الكتاب (٣/ ١٢٣).

وقد ذكر العكبري في فتح همزة (أنها) ثلاثة أوجه:

أحدها: ما حكاه سيبويه عن الخليل من أن (أن) بمعنى: لعل، وعلى هذا يكون المفعول الثاني محذوفًا.

والثاني: أن (لا) زائدة فتكون (أن) وما عملت فيه في موضع المفعول الثاني.

والثالث: أن (أن) على بابها، و(لا) غير زائدة، والمعنى: وما يدريكم عدم إيمانهم[١].

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٢]. فقد قرأ حمزة والكسائي (إنه) بكسر الهمزة، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بفتحها[٣]، على حذف (الباء)، والتقدير: (بأنه)[٤] أي: في موضع جر بالياء المحذوفة. وكثيرًا ما يحذف حرف الجر قبل (أن) المفتوحة ويبقى عمله.

وقوله تعالى: ﴿ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾[٥]، فقد قرأ حمزة والكسائي بكسر همزة (أنهم)، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بفتحها[٦]. قال الزمخشري: «والفتح على أنه مفعول (جزيتهم) كقولك: جزيتهم فوزهم»[٧]، وقال أبو حيان: «والظاهر أنه تعليل؛ أي: جزيتهم لأنهم»[٨] فهي في موضع جر باللام المحذوفة.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٣١).
(٢) يونس: ٩٠.
(٣) شرح ابن القاصح ٢٨٩.
(٤) البحر المحيط (٥/ ١٨٨).
(٥) المؤمنون: ١١١.
(٦) شرح ابن القاصح ٣٣٤، والإرشادات الجلية ٣٢٢.
(٧) الكشاف (٣/ ٥٧).
(٨) البحر المحيط (٦/ ٤٢٤).

جواز الكسر والفتح في (أن):

يجوز كسر همزة (أن) وفتحها حيث يجوز اعتبارها جملة مستأنفة، واعتبارها مؤولة بمصدر. وهذان الأمران يتحققان في عدة مواضع منها: «أن تقع بعد فاء الجزاء»[١]، كما في قوله تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءًا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم﴾[٢] فقد قرأ بفتح (أن) من (فأنه) ابن عامر وعاصم، وكذلك (أنه من عمل)، ومن فتحهما فالأولى في موضع نصب على البدل من (الرحمة): بدل الشيء من الشيء وهو (هو)، فأعمل فيها (كتب) أي: كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل.

وأما (فأنه غفور) بالفتح ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر مضمر، كأنه قال: فله أنه غفور رحيم، لأن ما بعد الفاء مبتدأ؛ أي: فله غفران الله.

والوجه الثاني: أن يضمر مبتدأ فتكون (أن) وما عملت فيه خبره، والتقدير: فأمره غفران الله له، وهذا اختيار سيبويه، ولم يجز الأول، وأجازه أبو حاتم. وقيل: إن (كتب) عمل فيها؛ أي: كتب ربكم أنه غفور رحيم[٣].

حكم إن وأن المخففتين:

يجوز تخفيف (إن) المكسورة، وإذا خُفِّفت بطل اختصاصها بالجملة الاسمية وقلَّ إعمالها، وكثر إهمالها، وإذا أُهملت وجب دخول اللام على خبرها وتسمى

(١) أوضح المسالك ٥٨.
(٢) الأنعام: ٥٤.
(٣) تفسير القرطبي (٣/ ٢٤٣٣)، ط. دار الشعب.

الفارقة. «إن خيف لبس بـ (إن) النافية ولم يكن بعدها نفي وليس غير الابتدائية»[١]. ومما جاءت فيه (إن) المكسورة مخففة مهملة قوله تعالى: ﴿ وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ﴾[٢].

فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر (لما) بتخفيف الميم وهو الوجه الثاني لهشام[٣]. قال الزمخشري «اللام هي الفارقة بين (إن) المخففة والنافية»[٤].

وقال ابن الأنباري: «ومن خفف الميم في (لما) كانت (ما) زائدة، وتقديره: وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا»، وقيل: (ما) بمعنى الذي، والعائد من الصلة محذوف، وتقديره: (للذي هو متاع الحياة الدنيا)[٥].

وأما (أن) المفتوحة فإنها إذا خُفِّفت بقيت على ما هي عليه من الإعمال، ولكن بشروط: منها أن ينوي معها اسم لا يبرز إلا اضطرارًا، وأن يكون الخبر جملة اسمية مجردة[٦]. وقد جاءت (أن) المفتوحة مخففة في قوله تعالى: ﴿ إني بما تعملون عليم وإن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾[٧]، فقد انفرد ابن عامر بقراءة فتح الهمزة وتخفيف النون معًا في (وأن هذه أمتكم)[٨]، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن هذه الآية، فقال لي: إنما هو على حذف اللام كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة، وقال: نظيرها ﴿ لإيلاف قريش ﴾[٩] فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من

(١) التسهيل لابن مالك، ٦٥.
(٢) الزخرف: ٣٥.
(٣) شرح ابن القاصح ٢٩٣، ٢٩٤، وتفسير النسفي (٤/ ١١٨).
(٤) الكشاف (٣/ ٤١٨).
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٣٥٤).
(٦) التسهيل لابن مالك ٦٥، ٦٦.
(٧) المؤمنون: ٥١، ٥٢.
(٨) اتحاف فضلاء البشر ٣١٢.
(٩) قريش: ١.

(لإيلاف) كان نصبًا»[١].

والمقصود بما رواه سيبويه عن الخليل أن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض وهو اللام المحذوفة، ولا مانع أن يكون المصدر المؤول مجرورًا بهذه اللام المحذوفة.

وقال الفراء: «والفتح على قوله: ﴿ إني بما تعملون عليم ﴾ وعليم بأن هذه أمتكم، فموضعها خفض، لأنها مردودة على (ما) -يعني في موضع جر على أنها بدل من (ما) المجرورة بالباء- وإن شئت كانت منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت: واعلم أن هذه»[٢].

وكل هذه التقديرات تنطبق على قراءة فتح الهمزة سواء أخففت النون كما انفرد بذلك ابن عامر، أو ثُقِّلت كقراءة غيره، وهي على قراءة ابن عامر عاملة كذلك، ولكن اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها الجملة الاسمية وهي: (هذه أمتكم)، فإن على قراءة ابن عامر مخففة من الثقيلة كما ذهب إلى ذلك العكبري وأبو حيان[٣].

تخفيف لكن:

قال ابن هشام: «لكن ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل خلافًا للأخفش، ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع»[٤] وما اختلف القراء في تشديده وتخفيفه من مواضع (لكن) في القرآن -يعد من قبيل الضرب الأول بدليل قراءة التشديد، وقد قرأ ابن عامر بتخفيف نون (لكن) في المواضع الآتية:

(١) الكتاب (٣/ ١٢٧).
(٢) معاني القرآن (٢/ ٢٣٧).
(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٥٦)، والبحر المحيط (٦/ ٤٠٩).
(٤) مغني اللبيب (١/ ٢٩٢).

الأول: قوله تعالى: ﴿ ولكن الشياطين كفروا ﴾[١] فقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بتخفيف نون (لكن)، وكسرها عند الوصل لالتقاء الساكنين، ورفع نون (الشياطين) على الابتداء، لأن (لكن) إذا خففت بطل عملها[٢].

الثاني: قوله تعالى: ﴿ ولكن البر من آمن ﴾[٣] فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف نون (لكن)، وكسرها عند الوصل، ورفع (البر) على الابتداء[٤].

الثالث والرابع: قوله تعالى: ﴿ فلم تقتلوهم ولكن الله قتله وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾[٥] فقد قرأ حمزة والكسائي وابن عامر بتخفيف نون (لكن) وكسرها في الموضعين، وبرفع الهاء من لفظ الجلالة على الابتداء في الموضعين كذلك[٦].

(لا) النافية للجنس:

من الحروف الناسخة لحكم المبتدأ والخبر (لا) التي هي لنفي الجنس، وهي تعمل عمل (إنَّ) فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها. وقد حدد ابن مالك مفهومها بقوله: «إذا لم تكرر (لا)، وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها، عملت عمل (إنَّ)»[٧].

ويوضح ابن عقيل مفهومها بقوله: «والمراد بها (لا) التي قصد بها التنصيص

---

(١) البقرة: ١٠٢.
(٢) شرح ابن القاصح ١٩٨.
(٣) البقرة: ١٧٧.
(٤) غيث النفع ٦٣.
(٥) الأنفال: ١٧.
(٦) شرح ابن القاصح ٢٧٨.
(٧) التسهيل ٦٧.

على استغراق النفي للجنس كله، وإنما قلت: (تنصيص) احترازًا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعًا نحو: (لا رجل قائمًا) فإنها ليست نصًّا في نفي الجنس إذ تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس»[١].

ومن هنا يتضح الفرق بين (لا) التي تعمل عمل (إنَّ)، و(لا) التي تعمل عمل (ليس)، فإذا قصد بها التنصيص على نفي الجنس فإنها تعمل عمل (إن).

«ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر نحو: (لا غلام رجل قائم)، والمكررة نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)»[٢]، ويضع ابن يعيش علامة لـ(لا) النافية للجنس فيقول: «واعلم أن (لا) النافية على ضربين: عاملة وغير عاملة؛ فالعاملة: التي تنفي على استغراق الجنس لأنها جواب ما كان على طريقة (هل من رجل في الدار)، فدخول من في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها: ألا ترى أنه لا يجوز (هل من زيد في الدار)»[٣].

وقد جاءت (لا) نافية للجنس بهذا المفهوم السابق على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾[٤] فقد قرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان وهما: أبو عمرو ويعقوب: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع والتنوين، وكذلك قرأ أبو جعفر (لا جدال)، وقرأ الباقون الثلاثة: (رفث، فسوق، جدال) بالفتح من غير تنوين، وهي قراءة ابن عامر وحفص[٥].

فلما قصد (بلا) التنصيص على نفي الجنس جاء الاسم المفرد الذي هو ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف مبنيًّا بعدها على ما ينصب به في محل نصب، ولم يمنع

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) شرح المفصل (١/ ١٠٥).
(٤) البقرة: ١٩٧.
(٥) النشر (٢/ ٢١١).

تكرار (لا) مع اسمها في الآية من كونها عاملة هذا العمل. أما سبب بناء اسمها على ما يُنصب فقد قيل: لتضمنه معنى (من) الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر[١].

حكم تكرار (لا) مع اسمها:

إذا تكررت (لا) واسمها نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) -جاز في جملة التركيب خمسة أوجه: وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح، والرفع، فإن فتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب. وقد جاءت قراءة ابن عامر على فتح الأول والثاني في قوله تعالى: ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾[٢] وإن رفع الأول جاز في الثاني وجهان: الرفع، والفتح[٣].

وعلى رفع الأول والثاني جاءت قراءة ابن عامر وحفص وغيرهما في قوله تعالى: ﴿ لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ لا بيع فيه ولا خلال ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ لا لغو فيها ولا تأثيم ﴾[٦]. وقد تقدم الحديث عن هذه الآيات الثلاث عند الحديث عن (لا) العاملة عمل ليس.

أما خبر (لا) فيجوز حذفه، قال ابن يعيش: «اعلم أنهم يحذفون خبر (لا) من (لا حول ولا قوة) ولا رجل، ولا غلام، وفي كلمة: لا إله إلا الله. والمعنى: لا رجل، ولا غلام لنا، ولا حول ولا قوة لنا، وكذلك لا إله في الوجود إلا الله»[٧]. ولعل من

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٣٨).
(٢) البقرة: ١٩٧.
(٣) شذور الذهب ٨٨.
(٤) البقرة: ٢٥٤.
(٥) إبراهيم: ٣١.
(٦).الطور: ٢٣.
(٧) شرح المفصل (١/ ١٠٧).

ذلك قوله تعالى: ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ فقد حذف خبر (لا) الأولى والثانية والتقدير: فلا رفث في الحج، ولا فسوق في الحج، إلا أن ذكر الخبر لـ(لا) الثالثة في ﴿ ولا جدال في الحج ﴾ أغنى عن ذكره في الأولى والثانية.

obeikandl.com

الفصل الثالث

الجملة الفعلية وما يتعلق بها

إعراب الفعل

سبق أن ذكرت في الدراسة الصرفية أن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر.

فالماضي مبني باتفاق النحويين، والأمر مبني على الأشهر، ولا خلاف في إعراب المضارع الذي لم تباشره نون التوكيد، ولا نون النسوة. «ويتفق النحويون على أن للفعل المضارع ثلاث حالات إعرابية هي: الرفع، والنصب، والجزم.

وهو يشارك الأسماء في حالتين منها، هما: الرفع والنصب، ويختص بحالة تميزه عن الأسماء هي الجزم، وبذلك يكون الجزم في الفعل المضارع مقابلًا للجر في الأسماء»[1].

وفيما يلي أذكر كل حالة على حدة مبينًا حُكم المضارع فيها:

رفع المضارع:

لا خلاف بين النحاة في أن المضارع يكون مرفوعًا إذا لم يتقدم عليه ناصب يقتضي نصبه، أو جازم يقتضي جزمه، ولكنهم اختلفوا في عامل الرفع في المضارع؛ فقيل: الرافع له وقوعه موقع الاسم وهو مذهب البصريين، وقيل: الرافع له نفس المضارعة وهو رأي ثعلب، وقيل: الرافع له حروف المضارعة وهو رأي الكسائي.

---

(١) إعراب الأفعال للدكتور علي أبو المكارم، ص٨٧.

أما حذاق الكوفيين ومنهم الفراء فقد ذهبوا إلى أن الرافع له تجرده من الناصب والجازم[١]. وتبع هذا المذهب كثير من النحويين منهم ابن مالك وغيره. وهذا الرأي هو الأقرب إلى التصور؛ لبعده عن الجدل الذي لا يفيد شيئًا في الدرس اللغوي. وإن كان الفعل المضارع ينصب أو يجزم لعوامل معينة ظاهرة في الكلام تقتضي ذلك فيه.، فإنه من الطبيعي أن يعود الفعل المضارع إلى حالته الإعرابية الأصلية فيه وهي الرفع متى تجرد من العوامل اللفظية التي تقتضي نصبه أو جزمه، ولعله في ذلك يشبه الاسم فإنه إذا وقع في الابتداء، ولم يتقدم عليه ناسخ يقتضي نصبه فإنه يرفع.

ومما جاء فيه الفعل المضارع مرفوعًا لتجرده من الناصب والجازم، ولقصد الاستئناف فيه قوله تعالى: ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا ﴾[٢] فقد قرأ ابن عامر وشعبة برفع الفعلين (يضاعف ويخلد) وقرأ الباقون بجزمهما[٣]. والرفع إما على الحال، أو على الاستئناف[٤]. فإذا كان الفعل: (يضاعف) حالًا فيكون في موضع نصب، ويكون حالًا من الضمير في (يلق)، وأما (ويخلد) فمعطوف عليه. أما إذا كان الفعل مستأنفًا فيكون في موضع رفع خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: هو يضاعف له العذاب، و(يخلد) معطوف عليه كذلك.

نصب المضارع بعد حتى:

من الأحوال التي يُنصب المضارع فيها وقوعه بعد (حتى) التي هي بمعنى الغاية. واختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد حتى؛ فجمهور النحاة على أن الفعل المضارع بعد (حتى) منصوب بأن مضمرة، وليس منصوبًا بحتى، كما قال

(١) شرح الأشموني (٣/ ٢٧٧).
(٢) الفرقان: ٦٨، ٦٩.
(٣) شرح ابن القاصح ٣٣٩.
(٤) الكشاف للزمخشري (٣/ ١٠٥)، البحر المحيط (٦/ ٥١٥).

سيبويه: «فإنما انتصب هذا بأن .. مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالًا، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت أن حسن الكلام لأن (أن) والفعل بمنزلة اسم واحد»[١]. وعلى مذهب سيبويه فإن (حتى) لا تخرج عن وظيفتها وهي الجر في الأسماء عند دخولها على الفعل.

وقيل: إن (حتى) تنصب بنفسها، وإنما يجر الاسم بعدها بحر مقدر وهو: (إلى). وقيل: إن (حتى) تنصب الفعل بنفسها وتجر الاسم أيضًا[٢].

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه والبصريون هو الأصح، لأن (حتى) من حروف الجر وهي تختص بالأسماء كما أن للفعل أدوات خاصة تعمل فيه نحو: (أن ولن، وكي، ولم، ولما). أما إذا كانت الأداة غير مختصة بالأسماء أو الأفعال، فالمألوف أنها لا تعمل نحو: (هل) وهمزة الاستفهام، ومن ثم فلا تناسق بين القول بأن (حتى) جارة للأسماء والقول بأنها ناصبة للأفعال أيضًا.

ويشترط في (حتى) التي ينصب المضارع بعدها: أن تكون للغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، أو تكون للتعليل بمعنى (كي)، وهذان الوجهان ذكرهما سيبويه[٣]. وذكر ابن هشام وجهًا ثالثًا لها وهو أن تكون بمعنى (إلّا)[٤].

ومما جاء فيه (حتى) للغاية قوله تعالى: ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ﴾[٥]، فقد قرأ نافع برفع الفعل: (يقول)، والباقون بنصبه

(١) الكتاب (٣/ ٦).
(٢) إعراب الأفعال للدكتور علي أبو المكارم ١٣٨.
(٣) الكتاب (٣/ ١٧).
(٤) المغني (١/ ١٢٥).
(٥) البقرة: ٢١٤.

وهي قراءة ابن عامر[١].

قال ابن الأنباري: «فمن قرأ بالنصب فعلى تقدير (أن) بعد (حتى)، وتقديره: حتى أن يقول، وحتى هاهنا للغاية بمعنى (إلى أن)»[٢]، والفعل هنا على قراءة النصب دال على الاستقبال، ويجوز رفعه إذا اعتبر أنه دال على حكاية حال ماضية، وعليه جاءت قراءة نافع لأن الفعل المضارع بعد حتى يجوز فيه الوجهان: الرفع، والنصب في حالة واحدة، هي أن يكون معنى ما قبل (حتى) ومعنى ما بعدها قد تحققا في زمن مضى، ولكن معنى ما قبلها أسبق تحقيقًا من معنى ما بعدها، نحو: بنى المعز القاهرة حتى تكون مقرًّا لحكمه ... فالرفع على اعتبار زمن المضارع بعد (حتى) حالًا مؤولة، والنصب على اعتباره مستقبلًا بالنسبة للمعنى الذي قبل (حتى)[٣].

نصب المضارع بعد الفاء والواو:

إذا وقع الفعل المضارع بعد الفاء أو (الواو) فإنه ينصب بأن مضمرة وجوبًا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء للسببية، والواو للمعية.

والثاني: أن يكون الفعل واقعًا في جواب نفي أو طلب صريحين. والطلب يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام[٤]. ولذلك نصب المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية في قوله تعالى: ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة ﴾[٥]، فقد قرأ ابن عامر وعاصم

(١) السبعة في القراءات ١٨١.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٥٠).
(٣) إعراب الأفعال للدكتور علي أبو المكارم ١٤٠، ١٤١.
(٤) الكتاب (٣/ ٢٨)، وشرح شذور الذهب ٣٠٠-٣٠٢.
(٥) البقرة: ٢٤٥.

بنصب الفعل: (يضاعف)، وقرأ الباقون برفعه[١].

فعلى قراءة ابن عامر تكون الفاء للسببية، فانتصب الفعل بعدها بأن مضمرة لوقوعه في جواب الاستفهام، وهو نوع من الطلب.

أما إذا لم تكن الفاء للسببية، والواو للمعية، بأن كانت كل منهما للعطف أو للاستئناف، فإن الفعل بعدهما لا ينصب بأن مضمرة، بل يرفع إن كان الحرف قبله للاستئناف، أو يتبع ما قبله إن كان للعطف، وقد قرأ ابن عامر أحد الفعلين بعد الواو في جواب التمني بالرفع، والآخر بالنصب في قوله تعالى: ﴿ فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾[٢].

فقد قرأ ابن عامر برفع الفعل الأول وهو: (نكذب)، وبنصب الثاني وهو: (نكون)، وقرأ حمزة وحفص بنصبهما، والباقون برفعهما[٣].

فقد نصب الفعل وهو: (نكون) بأن مضمرة على اعتبار أن الواو للمعية، فنصب الفعل هنا كنصبه بعد فاء السببية[٤]، أما رفع الفعل الأول وهو: (نكذب) فعلى وجهين -كما يقول سيبويه- أحدهما: يشرك الآخر الأول؛ أي: يكون الفعل وهو (نكذب) معطوفًا على الفعل السابق وهو (نرد)، فتكون الواو عاطفة وليست للمعية، والآخر: «على قولك: دعني ولا أعود (بالرفع) أي: فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود»[٥] أي: أن الفعل لم يجعل جوابًا للتمني، وعلى

(١) شرح ابن القاصح ٢١٢.
(٢) الأنعام: ٢٧.
(٣) شرح ابن القاصح ٢٥٠.
(٤) الكتاب (٣/ ٤١).
(٥) المرجع السابق.

هذا تكون الواو للاستئناف أو للحال، ويكون الفعل (نكذب) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (ونحن لا نكذب) والدليل على ذلك -كما يقول ابن خالويه-: «أنهم تمنوا الرد ولم يتمنوا الكذب»[١].

ويذكر الزمخشري وجهين أيضًا في رفع الفعل (نكذب): «الأول: يجوز أن يكون معطوفا على (نرد)، والثاني: يجوز أن يكون حالًا على معنى: يا ليتنا نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، فيدخل تحت حكم التمني»[٢] أي: أن الجملة تكون حالية، وإذا كانت كذلك فإن الفعل يكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي: (ونحن لا نكذب)، لأن الجملة الحالية إذا كانت فعلًا مضارعا منفيًّا بلا فلا تربط بالواو وحدها على الأصح، بل لا بد من تقدير ضمير معها كالمضارع المثبت، وقد قدر ضمير قبل المضارع المنفي في قراءة ابن ذكوان ﴿ فاستقيما ولا تتبعان ﴾[٣] بتخفيف النون، والتقدير: (وأنتما لا تتبعان)، فـ (لا تتبعان) خبر لمبتدأ محذوف[٤]. وكلام ابن خالويه يحتمل هذا الوجه أيضا.

«وقد تضمر (أن) بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط، أو بعدهما أو بعد حصر بأنما اختيارًا، فمثال ما وقعت فيه بين فعل الشرط وجوابه: إن تأتني فتحسن إليَّ أكافئك، ومثال ما وقعت فيه بعد فعل الشرط وجوابه: متى زرتني أحسن إليك فأكرمك. ومثال ما وقعت فيه بعد الحصر بإنما قوله تعالى: ﴿ وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾[٥] على قراءة النصب»[٦]، وهي قراءة ابن عامر، وقد انفرد بنصب الفعل وهو: (فيكون) في أربعة مواضع من القرآن:

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ١٣٨.
(٢) تفسير الكشاف (٢/ ٩).
(٣) يونس: ٨٩.
(٤) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣).
(٥) البقرة: ١١٧.
(٦) الأشموني وحاشية الصبان عليه (٣/ ٣٥).

أولها: موضع البقرة هذا.

والثاني: في قوله تعالى: ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾[١].

والثالث: قوله تعالى: ﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون)[٢].

والرابع: قوله تعالى: ﴿ فإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون ﴾[٣].

ووافقه الكسائي على النصب في موضعين وهما: قوله تعالى: ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾[٥] أما ماعدا ذلك فلا خلاف في قراءته بالرفع[٦].

وقد طعن كثير من النحاة على قراءة النصب، وخاصة ما انفرد ابن عامر بنصبه، إذ لا وجه فيه للنصب إلا على جواب الأمر وهو: (كن) وهو ليس أمرًا في الحقيقة. أما في موضعي (النحل ويس) فقد يكون لنصب الفعل وجه آخر غير وقوعه في جواب الأمر، وهو أن يكون معطوفًا على الفعل السابق عليه وهو (أن نقول) أو: (أن يقول) ولذلك وافقه الكسائي[٧].

وقد ضعَّف سيبويه النصب في قوله تعالى: ﴿ كن فيكون ﴾ فقال: «واعلم أن الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وقال عز

(١) آل عمران: ٤٧.
(٢) مريم: ٣٥.
(٣) غافر: ٦٨.
(٤) النحل: ٤٠.
(٥) يس: ٨٢.
(٦) شرح ابن القاصح، ١٩٩.
(٧) المرجع السابق ٢٠٠.

وجل: ﴿ فلا تكفر فيتعلمون ﴾[١] فارتفعت .. ومثله ﴿ كن فيكون ﴾ كأنها قال: إنما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر .. وهو ضعيف في الكلام»[٢].

كما ضعَّف ابن مجاهد أيضًا هذه القراءة فقال: «وهو غلط»، وقال في موضع آخر: «وهذا خطأ في العربية»[٣].

كما ضعَّف ابن خالويه أيضًا النصب فقال مبينًا علة الضعف: «وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا تنصب إلا إذا جاء الفعل بعدها للمستقبل كقوله تعالى: ﴿ لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم ﴾[٤] ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم. وهذا لا يجوز في قوله تعالى: ﴿ كن فيكون ﴾ لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئًا معدومًا، ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان»[٥].

كما ضعَّف قراءة النصب كذلك مكي بن أبي طالب[٦]، وأبو البركات بن الأنباري[٧]، وأبو البقاء العكبري، وقد وضح العكبري علة الضعف فقال: «وقرئ بالنصب على جواب الأمر، وهو ضعيف لوجهين؛ أحدهما: أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوين، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود، لأن الموجود متكون ولا يرد على المعدوم، لأنه ليس بشيء؛ فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر، كقوله

---

(١) البقرة: ١٠٢.
(٢) الكتاب (١/ ٤٢٣)، ط. بولاق.
(٣) السبعة في القراءات، ١٦٩، ٤٠٩.
(٤) طه: ٦١.
(٥) الحجة في القراءات السبع، ٨٨.
(٦) الكشف (١/ ٢٦١).
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٢٠).

تعالى: ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾[١]، وكقوله: ﴿ فليمدد له الرحمن ﴾[٢].

والوجه الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه: أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه»[٣].

وهكذا لقيت قراءة ابن عامر بالنصب كثيرًا من الطعن من جانب النحاة وفي مقدمتهم سيبويه لأنهم قالوا: «إن المضارع في هذه الآية ليس جوابًا للأمر فلم يرد الله أن يقول للشيء (كن فيكون) بحيث يكون الفعلان مقولًا للقول .. وإنما أراد أن يقول للشيء (كن) فحسب، ثم أخبر عنه بأنه (يكون) بعد ذلك، وعلى هذا يصير المضارع كلامًا مستأنفًا فيرفع، ولا يجوز فيه النصب إلا على وجه ضعيف»[٤].

وقد عقب الدكتور أحمد مكي الأنصاري على ما ذهب إليه سيبويه من تضعيف هذه القراءة ممثلًا لاتجاه البصريين في الطعن على القراءات الصحيحة المتواترة التي تخالف قواعدهم. فقال: «وإنما الذي يعنينا أن ننسف القاعدة من أساسها أو على الأقل نعدلها بحيث تشمل هذه القراءات السبعية المتعددة ... فنجيز النصب –دون ضعف– كما نجيز الرفع وإن كان الرفع أكثر»[٥].

---

(١) مريم: ٣٨.

(٢) مريم: ٧٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٠٩).

(٤) سيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ص٦٤.

(٥) سيبويه والقراءات، ص٦٤، وأحب أن أشير هنا إلى مناقشة الدكتور أحمد مكي الأنصاري لقراءة ابن عامر ودفاعه عنها في مواجهة سيبويه والبصريين ومن سلك مسلكهم في الطعن على بعض القراءات. سيبويه والقراءات من ص٦٣ إلى ص٧٠.

وألاحظ هنا أن الدكتور أحمد مكي الأنصاري اكتفى في دفاعه عن قراءة ابن عامر بالدعوة إلى نسف قاعدة البصريين التي لا تتسع لبعض القراءات المتواترة، وإجازة النصب دون ضعف، وإن كان أقل من الرفع، ولكنه لم يقترح بديلًا لما ذهب إليه البصريون من اعتبار وقوع المضارع حال نصبه جوابًا للأمر، إذ يمكن إدراج نصب المضارع هنا تحت قاعدة أخرى غير نصب المضارع بعد الفاء في جواب الأمر.

وقد أعجبني ما ذكره الأشموني من أن المسوغ لنصب المضارع بأن مضمرة في قراءة ابن عامر هو وقوع الفعل المضارع المقترن بالفاء بعد الحصر بإنما، وليس المسوغ للنصب وقوعه في جواب الأمر، وعلى هذا يمكن القول بأن (أن) الناصبة للمضارع المضمرة بعد الفاء تفيد المصدرية فقط، ولا تفيد الاستقبال، لامتناع ذلك في المعنى.

وقد ذكرت ذلك في بداية حديثي عن هذه القراءة، وهو ما أميل إليه خروجًا من معمعة الجدل بين كثير من النحاة، والمدافعين عن القراءات، مع الإيمان الكامل بوجوب وضع القواعد النحوية على ضوء القراءات القرآنية لا بمعزل عنها، لأن وضع القواعد دون مراعاة لكثير من الظواهر النحوية الواردة في القراءات هو الذي أدى إلى مجافاة كثير من القراءات الصحيحة المتواترة التي لا يمكن ردها أو تجاهلها.

جواز إضمار (أن):

كان المضارع فيما مضى من آيات منصوبًا بعد الفاء، أو الواو بأن مضمرة وجوبًا، أي: لا يجوز إظهارها، وقد ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا، أي: يجوز إظهارها وإضمارها. وهذا يكون في حالة واحدة وهي: أن يعطف الفعل على اسم خالص بأحد الحروف الأربعة: الواو، وأو، والفاء، وثم، نحو قوله تعالى: ﴿ أو يرسل رسولا ﴾[1] في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على (وحيًا) وكقول الشاعرة:

---

(١) الشورى: ٥١.

ولـــبس عبـــاءة وتقـــر عينـــي		أحـب إلى مـن لـبس الـشفوف[١]

بنصب الفعل وهو (تقر)[٢].

وكذلك الآية الكريمة فقد نصب فيها الفعل وهو (يرسل) بأن مضمرة جوازًا، والمصدر المؤول معطوف على (وحيًا) في قوله تعالى: ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء ﴾ وذلك على قراءة النصب في الفعلين وهما: (يرسل، فيوحي) وهي قراءة السبعة إلا نافعًا وابن ذكوان في أحد وجهيه[٣]؛ أي: الرفع والنصب، والذي سوغ العطف على قوله: (وحيًا) هو إضمار أن قبل الفعل حتى يتسنى تأويلها والفعل بمصدر كأنه قال: إلا أن يوحي أو يرسل، لأنه لو قال: إلا وحيًا وإلا أن يرسل كان حسنًا، وكان (أن يرسل) بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذ لم يجيز أن يقولوا: أو إلا يرسل، كأنه قال: إلا وحيًا أو أن يرسل[٤].

وتفسير جواز الإضمار هنا من وجهين:

الأول: أن يجوز إضمار (أن) فينصب الفعل، وألا تضمر (أن) فيرفع الفعل.

والوجه الثاني: أن يجوز إضمار (أن)، وأن يجوز إظهارها، وكلا الوجهين محتمل.

---

(١) قالته ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية رضي الله عنه من قصيدة الوافر، والشاهد في (وتقر) حيث نصبت الراء بأن مضمرة، والتقدير: ولبس عباءة وقرة عيني، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو: وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه. شرح شواهد العيني (٣/ ٣١٣).

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٣١٣).

(٣) شرح ابن القاصح ص٣٦٦، المستنير (٣/ ٦٨).

(٤) الكتاب (٣/ ٤٩).

جزم المضارع:

من المبادئ الثابتة في النحو التي يكاد النحاة يجمعون عليها أن الفعل المضارع يجزم إذا وقع بعد لام الطلب، ولا الناهية، ولم، ولمّا، وإذا وقع في جواب الطلب، أو شرطًا أو جوابًا لأداة من أدوات الشرط الجازمة. ولا يعنيني هنا أن أذكر ذلك كله بالتفصيل كما جاء في كتب النحو، وإنما الذي يعنيني أن أذكر ما جاء من ذلك في القرآن على قراءة ابن عامر وما أثير حوله من قضايا.

المجزوم باللام ولا:

إذا وقع الفعل المضارع بعد لام الطلب، أو بعد لا الناهية جزم. وقد مثّل سيبويه للام الأمر بقولهم : (لتفعل)، وللا الناهية بقولهم: (لا تفعل)، وقد جزم الفعل بعد لام الأمر، ولا الناهية لأنهما بمنزلة (لم) كما يقول سيبويه[1]. ويبدو أن سيبويه يقصد أن لام الأمر ولا الناهية تشبها (لم) من جهة العمل لا من جهة المعنى.

ومما جاء في القرآن من الأفعال مجزومًا بلام الأمر قوله تعالى: ﴿ وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ﴾[2]، فقد قرأ حمزة (وليحكم) بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقون بسكون اللام وجزم الميم، وهي أيضًا قراءة ابن عامر[3].

فواضح من قراءة ابن عامر ومن وافقه أن اللام هي لام الأمر بدليل جزم المضارع بعدها، لأن إسكان اللام لا يدل وحده على أنها للأمر.

قال ابن خالويه: «فالحجة لمن أسكن (اللام) أنه جعلها لام الأمر فجزم بها

(١) الكتاب (٣/ ٨).
(٢) المائدة: ٤٧.
(٣) شرح ابن القاصح، ص٢٤٦.

الفعل، وأسكنها تخفيفًا، وإن كان الأصل فيها الكسر»[١].

ومما يدل على أن الأصل في لام الأمر هو الكسر قراءة ابن عامر بكسر لام الأمر في قوله تعالى: ﴿ ثم ليقطع ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش (ليقطع) بكسر اللام، وهي لام الأمر بدليل جزم الفعل بعدها باتفاق القراء، كما قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بكسر اللام أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وليوفوا نذورهم وليطوفوا ﴾[٣] فهذه اللام هي لام الأمر[٤].

وقد تكون اللام لام الأمر أيضًا في قوله تعالى: ﴿ ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون ﴾[٥]، فقد قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش وعاصم بكسر اللام من (وليتمتعوا)، والباقون بإسكانها[٦].

قال أبو زرعة: «جعلوها لام كي، المعنى: لكي يكفروا، ولكي يتمتعوا. وسئل أبو عمرو عن هذه اللام فقال: اقرأ ما قبلها ﴿ ليكفروا بما آتيناهم ﴾، ﴿ ليتمتعوا ﴾ مثلها، فقد جعل أبو زرعة اللام في (وليتمتعوا) لام التعليل مستشهدًا بما قاله أبو عمرو. وقال قوم: هي لام الأمر بمعنى الوعيد كالأول، لكن العرب لها في لام الأمر لغتان: الكسر على أصل الابتداء، والإسكان للتخفيف»[٧]. وأرى أنها لام الأمر حتى يتحقق بها معنى الوعيد في الآية، وحتى تتفق القراءتان في المعنى.

فسكون هذه اللام في القراءة الأخرى إنما هو للتخفيف، لأنها مسبوقة بحرف

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ص١٣١.
(٢) الحج: ١٥.
(٣) الحج: ٢٩.
(٤) شرح ابن القاصح ص٣٢٩، تفسير الألوسي (٥/ ٤١٧).
(٥) العنكبوت: ٦٦.
(٦) شرح ابن القاصح، ص٣٤٨.
(٧) حجة القراءات، ص٥٥٥، ط٤.

وهو ثم أو الواو، أما إذا ابتدئ بلام الأمر فلا محيد عن كسرها، ومن هنا جعلوا الكسر هو الأصل في حركتها[١].

ومما جاء في القرآن مجزومًا بلا الناهية، قوله تعالى: ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾[٢] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع الفعل (تضار)، وقرأ الباقون بفتح الراء وهي قراءة ابن عامر، ووجه القراءة بالفتح أن (لا) ناهية وليست نافية، وأن الفعل (تضار) مجزوم بها. لكن تفتح الراء لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون أول المشدد، وخصت الحركة بالفتح دون الكسر لتكون حركتها موافقة لما قبلها وهو الألف، ويقوي حمله على النهي أن بعده أمرًا في قوله: ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿ ما لهم من دونه من ولي ولا يشرُك في حكمه أحدا ﴾[٤]، فقد قرأ ابن عامر: (تشرك) بناء الخطاب وجزم الكاف على النهي، وقرأ الباقون (يشرك) بياء الغيب ورفع الكاف[٥].

الجزم بلمّا:

ومما يجز المضارع به من حروف: لم، ولمّا، والكلام هنا في (لمّا) الواردة في قوله تعالى: ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾[٦].

فقد قرأ نافع وابن كثير بتخفيف النون في (وإن) وتخفيف الميم من (لما)، وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بتشديد نون (وإن) وتخفيف (لما)، وقرأ

(١) المرجع السابق، ص٤٧٣، ط٤.
(٢) البقرة: ٢٣٣.
(٣) الكشف (١/ ٢٣٣).
(٤) الكهف: ٢٦.
(٥) شرح ابن القاصح ص٣١٥، والنشر (٢/ ٣١٠).
(٦) هود: ١١١.

ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر بتشديد النون في (وإن) وتشديد الميم من (لما)[١]. ولا خلاف بينهم في نصب (كلًّا). أما القراءة بتشديد النون في (إن) وبتشديد الميم من (لما) فقد أثارت مشكلة لاستبعاد أن تكون (لما) بمعنى (إلا)، لأن ذلك غير مناسب بعد (إن) العاملة، ومن هنا وقف النحاة أمام هذه الآية على قراءة التشديد متحيرين، حتى بلغت الحيرة بالكسائي -على علو شأنه- أنه قال: «ما أدري وجه هذه القراءة» وقد غالى بعضهم فرمى القراءة باللحن كما قال المبرد: «هذا لحن لا تقول العرب: (إن) زيدًا لما قائم» وقد عقب أبو حيان عليه فقال: «هذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحنًا! وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قاله، ولو قال كما قال الكسائي: وما أدري وجه هذه القراءة لكان قد وفق»[٢].

أما النحاة الذين لم ينكروا القراءة بتشديد الميم، فقد خرجوها تخريجات متعددة، ومن ذلك: ما قاله الفراء من أن أصل (لما) على قراءة التشديد (لمن ما ليوفينهم)، فلما اجتمعت ثلاث ميمات بعد إدغام نون (من) في ميم (ما) حذفت واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتها. ثم يقول الفراء «وأما من جعل (لما) بمنزلة إلا فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره»[٣].

وقد ذكر ابن الأنباري في (لما) بالتشديد أربعة وجوه بعد أن استبعد أن يكون (لما) بمعنى الزمان أو المكان أو بمعنى إلا:

الأول: أن يكون الأصل فيها (لمن ما) بكسر الميم، ثم أدغمت النون في الميم، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الميم المكسورة.

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٠، ٢٩١)، والمستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٣١٢).
(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٦٧).
(٣) معاني القرآن (٢/ ٢٩).

الثاني: أن يكون أصلها (لمن ما) بفتح الميم، وما زائدة، فأدغمت النون في الميم، ثم حذفت إحدى الميمات.

الثالث: أن تكون (لما) مصدرًا مثل: الدعوى، والفتوى، فالألف فيه للتأنيث فلم ينصرف.

والرابع: أن تكون (لما) مصدرا لـ (لمّ) من قوله: ﴿ أكلا لما ﴾[1]، ثم أجري الوصل مجرى الوقف. وقد ضعَّف ابن الأنباري الوجه الرابع، وقال: «وهذا ضعيف لأن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام، وهذا الوجه يصلح لأن يكون تخريجًا لقراءة (لما) بالتنوين وهي قراءة الزهري»[2].

وقد نقل أبو حيان أيضًا وجوها كثيرة في تخريج هذه القراءة، ثم عقب عليها بقوله: «وهذه كلها تخريجات ضعيفة جدًّا تنزه القرآن عنها، وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أن (لما) هذه هي (لما) الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه كما حذفوه في قولهم: (قاربت المدينة ولما) يريدون: ولما أدخلها، وكذلك هنا التقدير: وإن كلًّا لما ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾»[3].

وقد استند أبو حيان في هذا التخريج إلى أن المنفي بلما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل بخلاف المنفي بلم[4].

وقد ضعَّف ابن هشام القول بتركيب (لما) من كلمات في الآية الكريمة مرجحًا أن تكون جازمة كذلك فقال: ... فأما المركبة من كلمات مثل (لما) في قراءة ابن عامر

---

(١) الفجر: ١٩.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٩، ٣٠).

(٣) البحر المحيط (٥/ ٢٦٧، ٢٦٨).

(٤) المغني لابن هشام (١/ ٢٧٩، ٢٨٠).

وحمزة وحفص بالتشديد فمن قال: الأصل (لمن ما) فأبدلت النون ميمًا، وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى، فهذا القول ضعيف، لأن حذف مثل هذه الميم استثقالًا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: أن الأصل (لَّا) بالتنوين بمعنى: جمعًا، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المتصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: أنه (فعلى) من اللمم، وهو بمعناه، ولكنه منع من الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان (فعلى) فهلا كتب بالياء! وهلا أماله مَن قاعدته الإمالة، واختار ابن الحاجب أنها (لما) الجازمة حذف فعلها، والتقدير: (لما يهملوا)، أو (لما يتركوا) لدلالة ما تقدم من قوله: ﴿ فمنهم شقي وسعيد ﴾[1]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. قال: ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يستبعد لذلك، ثم يقول ابن هشام موافقًا ابن الحاجب فيما ذهب إليه من أن (لما) جازمة: «والأولى عندي أن يقدر: (لما يوفوا أعمالهم) أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما: أن بعده (ليوفينهم)، وهو دليل على أن التوفيه لم تقع بعد، وأنها ستقع، والثاني: أن منفي (لما) متوقع الثبوت والإهمال غير متوقع الثبوت»[2].

فقد وافق ابن هشام ما ذهب إليه ابن الحاجب وأبو حيان من حيث اعتبار (لما) جازمة حُذف فعلها، ولكن ابن هشام خالفهما في نوع الفعل المقدر، ولعل هذا التخريج هو أنسب مما سبقه من تخريجات لبعده عن التكلف، وموافقته لقواعد العربية ولم يذهب هذا المذهب ابن الحاجب، وأبو الحيان، وابن هشام فقط، بل تبعهم ابن الجزري فيه، واختاره[3].

---

(١) هود: ١٠٥.

(٢) المغني (١/ ٢٨١، ٢٨٢).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩١).

المضارع في جواب الأمر:

إذا وقع المضارع بعد طلب، ولم يسبقه حرف من الحروف الأربعة وهي: الفاء، والواو، وأو، وثم، فإنه يجزم جوابًا للطلب، وقد يُرفع إذا لم يقصد به الجواب. قال المبرد: «وتقول: مُره يحفرها (بالرفع)، ومُره يحفرها (بالجزم) فالرفع على ثلاثة أوجه، والجزم على وجه واحد، وهو أجود من الرفع، لأنه على الجواب كأنه: إن أمرته حفرها، أما أوجه الرفع فأحدها على قولك: فإنه ممن يحفرها (أي: على الاستئناف)، والثاني: على الحال كأنه قال: مُره في حال حفرها، فلو كان اسمًا لكان: مُره حافرًا لها، والثالث: أن تريد: مُره أن يحفرها، فتحذف (أن) وترفع الفعل، لأن عامله لا يضمر»[١] وهو قليل عند المبرد.

وقد قرئ الفعل المضارع الواقع في جواب الأمر بالجزم والرفع في قوله تعالى: ﴿ وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا ﴾[٢]، فقد قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر (تلقف) بالرفع، وقرأ الباقون بالجزم، وهي أيضًا قراءة ابن عامر في رواية هشام[٣]. فيكون الفعل على قراءة الجزم جوابًا للأمر، أما على قراءة الرفع فهو في موضع الحال.

قال ابن الأنباري: «فمن جزم فعلى جواب الأمر بتقدير حذف حرف الشرط، ومن رفع كان حالًا من (ما) أو من الضمير في الظرف: (في يمينك)»[٤] يعني: الجار والمجرور. ويجوز أن يكون الفعل مرفوعًا على الاستئناف؛ أي أنهُ جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًّا[٥].

كما قرئ الفعل المضارع الواقع في جواب الأمر بالجزم والرفع أيضًا في قوله

(١) المقتضب (١/ ٨٢).
(٢) طه: ٦٩.
(٣) شرح ابن القاصح، ٣٢٥.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٤٨).
(٥) البحر المحيط (٦/ ٢٦٠)، وتفسير الألوسي (٥/ ٢٧٩).

تعالى: ﴿ فأرسله معي ردءا يصدقني ﴾[١]، فقد قرأ عاصم وحمزة (يصدقني) بالرفع وقرأ الباقون بالجزم وهي أيضًا قراءة ابن عامر[٢] فيكون الفعل على قراءة ابن عامر مجزومًا على جواب الأمر[٣].

المضارع في جواب الشرط:

إذا وقع الفعل المضارع جوابًا لأداة شرط جازمة نحو: (إن) وما في معناها فإنه يجزم كما يجزم إذا وقع شرطًا على خلاف بين النحويين في الجازم للفعلين: الشرط، والجواب. فالجمهور من البصريين على أن الجازم لهما أداة الشرط، وقد يرفع الجواب ولكن إذا كان الشرط ماضيًا، أو مضارعًا منفيًّا بـ(لم) فرفعه أقوى. أما رفعه في غير ذلك فضعيف كما إذا كان الشرط مضارعًا[٤].

وقد جاء المضارع مجزومًا على الأصح في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ﴾[٥] فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (يَضِرْكم) بكسر الضاد وسكون الراء مع تخفيفها، وقرأ ابن عامر والكوفيون بضم الضاد وضم الراء المشددة[٦].

وقد اختلف النحاة في ضم الراء المشددة، فقيل: ليست الضمة رفعًا، وإنما هي لالتقاء الساكنين، واختيرت الضمة اتباعًا لضمة الضاد، وعلى ذلك يكون الفعل مجزومًا. وقد عقب النحاس على هذا القول بأنه بعيد لأنه يشبه المرفوع، والضم ثقيل. وقيل: رُفع الفعل على إضمار الفاء، والأصل: (فلا يضركم) وقد ضعَّفه

(١) القصص: ٣٤.
(٢) السبعة في القراءات، ٤٩٤.
(٣) البحر المحيط (٧/ ١١٨).
(٤) شرح التصريح (٢/ ٢٤٧، ٢٤٨).
(٥) آل عمران: ١٢٠.
(٦) السبعة في القراءات ٢١٧، والتيسير ٩٠.

النحاس أيضًا. وقيل: التقدير (لا يضركم إن تصبروا)، وأنشد سيبويه:

يـا أقـرع بـن حـابس يـا أقـرع		إنـك إن يـصرع أخـوك تـصرعُ[1]

أي أن قوله تعالى: ﴿ لا يضركم ﴾ على نية التقديم، فيكون الجواب المجزوم محذوفًا سد الفعل المذكور مسده.

وقد ذكر النحاء هذه الأقوال، وضعَّفها، ولم يرجح واحدًا منها[2]، وكأنه بذلك أعرض عن قراءة ابن عامر والكوفيين رغم تواترها وشهرتها. وقد رجح ابن الأنباري: أن يكون الفعل مجزومًا على أصل الجواب، وضمت الراء اتباعًا لضمة الضاد على حد قولهم: لم يشُدُّ، ولم يرُدُّ بضم الدال[3].

وقد صحح ابن هشام هذا التخريج، ورد القول بقياس الآية على البيت السابق فقال: «فخَرَّجَ القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة اتباع للضمة كما في قولك: لم يشُدُّ، ولم يرُدُّ»[4].

والحق أن في هذه القراءة أقوالًا كثيرة حفلت بها كتب النحو لم أجد لذكرها ضرورة، وقد اخترت ما اختاره ابن الأنباري وابن هشام وغيرهما، لأنه هو الأقرب إلى التصور، ولأن الفعل المجزوم المضعف –وهو: ما أتحدت عينه ولامه– لا يمكن النطق به ساكنًا وخاصة إذا اتصل به ضمير، إذ لا بد من تحريك آخره تخلصًا من التقاء الساكنين، وهما: أول المشدد، والجزم.

ولما كانت عادة النحاة أن يحركوه بالفتح، لأنه أخف الحركات فكان من الممكن

---

(١) قاله جرير بن عبد الله البجلي، وقال الصاغاني: قاله عمرو بن مشارم البجلي، والشاهد في قوله (تصرع) الثاني حيث رفع أو هو ساد مسد جواب الشرط. شرح شواهد العيني (٤/ ١٨).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٠٣، ٤٠٤)، وإعراب القرآن للزجاج (٣/ ٧٧٩).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢١٧).

(٤) المغني (٢/ ٥٥٣).

أن يحرك الفعل هنا بالفتح، غير أن الفتح هنا ثقيل، لأن ما قبله مضموم، فلجئوا إلى تحريكه بالضم حتى يحدث التناسب بين آخر الفعل وأوله. ومما يزيد الفتح هنا ثقلًا وقوع الضمير بعده، وهو: (كُمْ) وهو مضموم فلو فتحت الراء لكانت الفتحة بين ضمتين: ضمة الضاد، وضمة كاف الضمير، فكان تحريك الراء بالضم أخف، ولا يمنع من هذا مشابهته للمرفوع لوجود ما يستلزم القول بجزمه وهو (إن) الجازمة. ولا ينبغي أن تنصب النظرة إلى الإعراب فقط، بل ينبغي كذلك أن يوضع الانسجام الصوتي عند النطق في الاعتبار، ومما يدل على أن الضمة هنا حركة تخلص واتباع، وليست علامة إعراب –قراءة المفضل عن عاصم: (لا يضرَّكم) بفتح الراء[١].

حذف الفاء من جواب الشرط:

كثيرًا ما يقترن جواب الشرط بالفاء، وذلك إذا كان الجواب غير صالح لجعله شرطًا. والذي لا يصلح أن يكون شرطًا يتمثل في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية التي فعلها جامد، والتي سبق فعلها بقد، وبما، وبحرف تنفيس؛ كالسين أو سوف، والجملة الطلبية، وقد فصلت كتب النحو ذلك[٢]. وتذكر كتب النحو أن الفاء التي يقترن بها الجواب قد تحذف للضرورة؛ أي في الشعر فقط كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها		والشر بالشر عند الله مثلان[٣]

فقد حذفت الفاء من الجملة الاسمية الواقعة جوابًا للشرط، وكان الأصل أن يقول: فالله يشكرها[٤].

ويبدو أن حذف الفاء من جواب الشرط ليس ضرورة، وإنما هو جائز في الكلام

(١) النسفي (١/ ١٧٩).
(٢) أوضح المسالك ٢٣٦.
(٣) نسبه ابن هشام لعبد الرحمن بن حسان. المغني (١/ ٥٦).
(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٥٩٧).

ما دام المعنى واضحًا، وقد حذفت الفاء من جواب الشرط على الأظهر في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ﴾[١] فقد قرأ نافع وابن عامر (بما) بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام وقرأ الباقون (فبما) بالفاء[٢].

أما على القراءة بغير الفاء، فقد ذكر النحاس فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

الأول: أن تكون (ما) بمعنى الذي وهو مبتدأ، و(بما كسبت) خبره، وهذا مذهب أبي إسحاق.

والثاني: أن تكون (ما) للشرط، وتكون الفاء محذوفة كما قال الشاعر:

مـــن يفعـــل الحـــسنات الله يـــشكرها

وهذا قول أبي الحسن الأخفش، وقد ضعَّف النحاس قول الأخفش بقوله: «وزعم أن هذا يدل على أن حذف الفاء في الشرط جائز لجلال من قرأ به».

والثالث: أن (ما) للشرط، إلا أنه جاز حذف الفاء لأنها لا تعمل في اللفظ شيئًا، وإنما وقعت على الماضي، وقد رجح النحاس هذا القول وقال: «وهذا أولى الأقوال بالصواب»[٣].

ثم عقَّب على القولين السابقين فقال: «فأما أن يكون (ما) بمعنى (الذي) فبعيد؛ لأنه يقع مخصوصًا للماضي، وأما أن يشبه هذا بالبيت الذي ذكرناه، فبعيد أيضًا؛ لأن حذف الفاء مع الفعل المستقبل لا يجوز عند سيبويه إلا في ضرورة الشعر، ولا يحمل

---

(١) الشورى: ٣٠.
(٢) السبعة في القراءات، ٥٨١.
(٣) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٨٣).

كتاب الله عز وجل إلا على الأغلب الأشهر»[١].

وقال أبو زرعة: «قرأ نافع وابن عامر (بما) بغير فاء، وقرأ الباقون (فبما) بالفاء، وهو في العربية أجود، لأن الفاء مجازاة جواب الشرط ... ومثله قوله تعالى: ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله ﴾[٢] ويرى أن (ما) على القراءة بغير الفاء بمعنى الذي، وأن (بما كسبت) وقع عليه أي: خبره»[٣].

كما رأى الزمخشري هذا الرأي أيضًا[٤].

وقال ابن الأنباري: «ومن قرأ بغير الفاء حذفها لوجهين: أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى (الذي) فجاز حذفها، كما جاز حذفها مع الذي. والثاني: أن تكون (ما) شرطية ولم تعمل في الفعل شيئًا، لأنها دخلت على لفظ الماضي فلذلك حُذفت الفاء، وجعلها شرطية أولى من جعلها بمعنى الذي، لأنها أعم في كل مصيبة فكان أقوى في المعنى وأولى»[٥].

ويبدو أن ما رجحه ابن الأنباري من أن (ما) هنا شرطية، وليست موصولة هو الأصح، وسواء كانت عاملة أو غير عاملة فإن حذف الفاء من جواب الشرط جائز في الكلام، وقول بعضهم: إن ذلك مقصور على الضرورة، وإن كتاب الله لا يحمل إلا على الأغلب الأعم –ليس حجة، فلا يلزم أن تكون القراءة على الأغلب الأعم، وإنما قد تحمل على الأقل، وهذا لا يستلزم القول بتضعيفها ما دامت ثابتة بنقل صحيح، وقد قُبلت أشياء في العربية تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساوِ صحتها صحة

(١) المرجع السابق.
(٢) النساء: ٧٩.
(٣) حجة القراءات ٦٤١، ٦٤٢.
(٤) الكشاف (٣/ ٤٠٥).
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٣٤٩).

القراءة كقولهم: (استحواذ) وقياسه (استحاذ)[١].

ولو كانت كل قراءة على الأغلب في اللغة بغض النظر عن ثبوتها في النقل والسماع لاختار كل قارئ من القراء أن تكون قراءته على أشهر اللغات، ولكن القراء لم يقرءوا إلا بما ثبت عندهم في النقل والرواية.

المضارع المعطوف على جواب الشرط:

«إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعدها مضارع بعد فاء، أو واو جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار (أن)»[٢].

وقد قرئ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء، أو الواو، وبعد جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾[٣] بالرفع والجزم، فقد قرأ نافع والأخوان (حمزة والكسائي): (ونكفر) بالنون والجزم، والمكي (ابن كثير) والبصري (أبو عمرو)، وشعبة بالنون والرفع، والشامي (ابن عامر)، وحفص بالياء والرفع[٤].

وقد رجح سيبويه وجه الرفع فقال: «والرفع هاهنا وجه الكلام، وهو الجيد، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء»[٥].

فعلى قراءة الرفع تكون الجملة مستأنفة، وإذا كانت الجملة مستأنفة فتحتمل

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٢).
(٢) الكتاب (٣/ ٩٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٦٠٣).
(٣) البقرة: ٢٧١.
(٤) غيث النفع ص٧٤، وإتحاف فضلاء البشر ص١٦٥.
(٥) الكتاب (٣/ ٩٠).

أمرين:

الأول: أن يقدر للفعل فاعل فيكون التقدير: (ويكفر الله) أو (ويكفر الإعطاء)[١]، وعلى هذا الاحتمال تكون الجملة المستأنفة جملة فعلية.

والثاني: أن يكون الفعل في موضع رفع على أنه خبر مبتدؤه محذوف، والتقدير: (وهو يكفر)، وعلى هذا تكون الجملة المستأنفة جملة اسمية.

كما كان هذا التقدير في قوله تعالى: ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴾[٢].

فقد قرأ ابن عامر وعاصم (فيغفر)، (ويعذب) برفع الفعلين، وقرأ الباقون بجزمهما[٣].

فعلى قراءة الرفع تكون الجملة مستأنفة كذلك، ويكون الفعل في موضع رفع خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: (فهو يغفر)[٤].

ويبدو أن اعتبار الفعل خبرًا لمبتدأ محذوف أقوى من تقدير فاعل له، لأن الفعل المضارع إذا رفع بعد الفاء سواء كان جوابًا للشرط، أو واقعًا بعد الجواب فإن رفعه يشعر بمبتدأ مقدر بعد الفاء، وقد وضح ابن مالك ذلك بقوله: «وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعًا، لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة، في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعُلم أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٣٩).
(٢) البقرة: ٢٤٨.
(٣) السبعة في القراءات ١٩٥، والبحر المحيط (٢/ ٣٦٠).
(٤) البيان لابن الأنباري (١/ ١٧٨).

به»[١].

وقد قُرئ الفعل بالرفع والجزم أيضًا في قوله تعالى: ﴿ من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾[٢].

فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر: (ونذرهم) بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو وعاصم: (ويذرهم) بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي بالياء والجزم[٣].

فعلى قراءة الرفع تكون الجملة مستأنفة أيضًا، إما على قطع الفعل عما قبله، أو على إضمار مبتدأ تقديره: (نحن) فتكون جملة اسمية[٤].

كما قُرئ الفعل بالرفع والجزم في قوله تعالى: ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا ﴾[٥].

فقد قرأ ابن كثير وشعبة وابن عامر: (ويجعل) بالرفع، وقرأ الباقون بالجزم[٦]. واختلف النحاة في وجه الرفع هنا؛ فقد ذهب النحاس إلى أن الفعل مرفوع على تقدير السين، والمعنى: (وسيجعل لك في الآخرة قصورًا)[٧].

وقال الزمخشري: «(ويجعل) بالرفع عطفًا على (جعل)، لأن الشرط إذا وقع ماضيًا جاز في جزائه الجزم والرفع»[٨].

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٩٤، ١٥٩٥).
(٢) الأعراف: ١٨٦.
(٣) السبعة في القراءات ٢٩٨، ٢٩٩.
(٤) البحر المحيط (٤/ ٤٣٣).
(٥) الفرقان: ١٠.
(٦) شرح ابن القاصح ٣٣٨.
(٧) إعراب القرآن (٣/ ١٥٣).
(٨) الكشاف (٣/ ٩٠).

وقد عقَّب أبو حيان على ما ذهب إليه الزمخشري فقال: «ليس هذا مذهب سيبويه، إذ مذهب سيبويه أن الجواب محذوف وأن هذا المضارع المرفوع -النية به التقديم، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب، وأنه على حذف الفاء، وذهب الجمهور إلى أن هذا تركيب فصيح، وأنه جائز في الكلام»[١].

فالمقصود بما نقله أبو حيان أن الفعل وهو: (ويجعل) معطوف على موضع (جعل) لأن موضعه الرفع إذ ليس هو الجواب في الحقيقة، بل هو على نية التقديم على أداة الشرط ومدخولها فيكون الجواب محذوفًا. هذا مذهب سيبويه، أما على مذهب المبرد والكوفيين فيكون الفعل معطوفًا على (جعل) أيضًا على تقدير الفاء الاستئنافية، والحق أن ما ذهب إليه الزمخشري من أن الفعل (ويجعل) معطوف على موضع (جعل) وهو الجواب، وهو جائز الرفع، لأن الشرط فعل ماض -أسهل مما قاله النحاس وأبو حيان؛ إذ لا تكلف فيه، وهو جارٍ أيضًا على قواعد اللغة، لأن رفع المضارع الواقع جوابًا للشرط الذي فعله ماضٍ كثير وقوي كما تقدم في الكلام عن جواب الشرط على أنه لا مانع من جعل الواو استئنافًا، وأن يقدر بعدها مبتدأ تقديره: (وهو يجعل).

وقد قرئ الفعل المضارع المسبوق بالواو وبعد جواب الشرط بالرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص ﴾[٢]، فقد قرأ نافع وابن عامر: (ويعلم) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[٣].

فقد جاز رفع الفعل ونصبه لأنه معطوف على جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ إن يشأ يسكن الريح ﴾[٤] إلا أن الرفع أجود عند سيبويه، ووجه رفعه أنه مقطوع

(١) البحر المحيط (٦/ ٤٨٤).
(٢) الشورى: ٣٥.
(٣) شرح ابن القاصح ٣٦٥.
(٤) الشورى: ٣٣.

مما قبله[١].

وعلى هذا تكون الواو للاستئناف، وأن الفعل بعدها رُفع على أنه جملة فعلية مستأنفة «لأن الشرط والجزاء قد تما فجاز الابتداء بما بعدها»[٢].

(١) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٨٤، ٨٥).
(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ٦٤٣.

obeikandl.com

نون الوقاية

يتحدث النحاة عادة عن نون الوقاية عند الحديث عن المقدمات النحوية كعلامات الأسماء والأفعال، ولكنني آثرت أن أؤخر الحديث عن هذه النون إلى هنا؛ أي بعد حديثي عن إعراب الفعل، لأن نون الوقاية أشد تعلقًا بالفعل وإن كانت لا تختص به -بل تلحق الاسم والحرف أحيانًا، وإنما تلحق نون الوقاية الفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم، سواء كان ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، وسميت هذه النون نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر، لأن الكسر لا يدخل الأفعال، ومثال ذلك: (أكرمني، ويكرمني، وأكرمني)[١].

كما ذكر بعضهم أن هذه النون: «تسمى نون العماد أيضًا»[٢] لأن الكسر الذي اجتلبته ياء المتكلم يعتمد عليها لا على الفعل، ولكن نون الوقاية قد تحذف من الفعل المتصل بياء المتكلم إذا اجتمعت مع نون الرفع. وقد قُرئ الفعل المرفوع بالنون المتصل بياء المتكلم بثبوت نون الوقاية وحذفها في قوله تعالى: ﴿ قال أتحاجوني في الله وقد هداني ﴾[٣] فقد قرأ ابن عامر (أتحاجوني) بتخفيف النون، وروي عن هشام وجه آخر وهو التشديد كقراءة الباقين[٤].

قال الزجاج: «فمن قرأ بتخفيف النون حذف النون الثانية التي يتصل بها ياء الضمير، وأبقى علامة الرفع، وكسرها لمجاورة الياء، والدليل على أن النون الثانية

(١) شرح ابن عقيل (١/ ١٠٨).
(٢) المغني (٢/ ٣٤٤).
(٣) الأنعام: ٨٠.
(٤) شرح ابن القاصح، ٢٥٦.

هي المحذوفة حذفها في: ليتي ولعلي وقدي»[١].

وقال القرطبي: «والأصل فيه نونان: الأولى علامة الرفع، والثانية فاصل بين الفعل والياء، فلما اجتمع مثلان في فعل -وذلك ثقيل- أدغمت النون الأولى في الآخرة، فوقع التشديد، ولا بد من مد الواو لئلا يلتقي الساكنان: الواو، وأول المشدد، فصارت المدة فاصلة بين الساكنين، وهذا على قراءة التشديد. أما من خفف فقد حذف النون الثانية استخفافًا لاجتماع المثلين، ولم تحذف الأولى لأنها علامة الرفع، فلو حذفت لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب»[٢].

كما أثبتت نون الوقاية وحذفت أيضًا في قوله تعالى: ﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ﴾[٣] فيجوز في الفعل: (تأمروني) الفك أي: بنونين ظاهرتين، ويجوز الإدغام، ويجوز النطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة[٤]؛ فقد قرأ نافع وابن عامر: (تأمروني) بتخفيف النون غير أن نافعًا فتح الياء، ولم يفتحها ابن عامر، كما رُوي عن ابن عامر أيضًا القراءة بنونين مظهرتين. قال ابن ذكوان: «كذلك وجدتها في كتابي عن أيوب، وفي حفظي (تأمرونني) بنونين».

ومثل هذا قال هشام كذلك، وقرأ ابن كثير بتشديد النون مع فتح الياء وقرأ الباقون بتشديد النون مع إسكان الياء[٥].

فلابن عامر في (تأمروني) قراءتان: إحداهما بنونين مظهرتين، الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية. والقراءة الثانية بنون واحدة خفيفة، والنون المحذوفة هي نون

(١) إعراب القرآن (٣/ ٨٥١).
(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٢٤٦٥)، ط. دار الشعب.
(٣) الزمر: ٦٤.
(٤) المغني (٢/ ٣٤٤).
(٥) السبعة في القراءات، ٥٦٣.

الوقاية، والباقية هي نون الرفع، ولكن ابن هشام يرى خلاف ذلك فيقول: «النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح»[١].

ولا أميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام من أن النون المحذوفة هي نون الرفع، لأن نون الرفع علامة إعراب لا يمكن الاستغناء عنها، ولو حذفت من المرفوع لأدى ذلك إلى التباس الفعل المرفوع بالمنصوب والمجزوم كما تقدم، في حين أن نون الوقاية يمكن الاستغناء عنها هنا ويمكن أن تقوم نون الرفع مقامها في اعتماد الكسر عليها.

وكما تلحق نون الوقاية الأفعال تلحق كذلك بعض الأسماء، ومما تلحقه نون الوقاية (لدن) عند اتصالها بياء المتكلم، فإذا اتصلت (لدن) بياء المتكلم فإن الفصيح فيها إثبات النون[٢]، وعلى ذلك قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿ قد بلغت من لدني عذرا ﴾[٣].

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص (لدني) بتشديد النون، وقرأ نافع بتخفيف النون، ووافقه شعبة إلا أنه أسكن الدال مع إشمامها شيئًا من الضم[٤].

وإن كان تشديد النون في (لدني) هو الأكثر والأفصح كما أشار ابن مالك إلى ذلك، وعليه قراءة الجمهور، فإن تخفيف النون وحذف نون الوقاية هو القياس كما يقول أبو حيان: «لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحقها نون الوقاية نحو: غلامي وفرسي»[٥]. ولكن يبدو أن ما قاله أبو حيان ينطبق على الأسماء المعربة، فهي لا تحتاج عند إضافتها إلى ياء المتكلم إلى نون الوقاية. أما (لدن) فهي ظرف مبني

(١) المغني (٢/ ٣٤٤).
(٢) شرح ابن عقيل (١/ ١١٥).
(٣) الكهف: ٧٦.
(٤) السبعة في القراءات، ص٣٨٨.
(٥) البحر المحيط (٦/ ١٥١).

على السكون، وربما يشبه أيضًا بعض الحروف التي تلحقها نون الوقاية نحو: ليتني ولعلني وأنني.

obeikandl.com

الفاعل

تذكر كتب النحو الفاعل غالبًا بعد ذكر المبتدأ والخبر وما يدخل عليهما من نواسخ فعلية وحرفية، وذلك لأن الفاعل يشترك مع المبتدأ والخبر في الحكم وهو: الرفع.

والفاعل كما عرفه ابن هشام هو عبارة عن «اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به»[١].

والمقصود بالاسم المؤول: المصدر المؤول من حرف مصدري وما بعده نحو قوله تعالى: ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ﴾[٢] فالمصدر المؤول من (أن تخشع) فاعل. والتقدير: ألم يأن للذين آمنوا خشوعُهم[٣].

ومن أحكام الفاعل أنه لا يتأخر عامله عنه، ولا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع إن كان الفاعل مثنى أو مجموعًا، وتأنيث الفعل إن كان الفاعل مؤنثًا، وتذكير الفعل إن كان مذكرًا[٤].

وقد اختلف النحاة في رافع الفاعل، فقد نقل السيوطي أربعة أقوال في ذلك أشهرها: أن عامل الرفع في الفاعل هو: (الفعل) الذي أسند إليه، أو ما تضمن معنى الفعل. وعليه الجمهور[٥]، وهو الأقرب إلى التصور. ومثال ذلك ما جاء في قوله

---

(١) قطر الندى (٢/ ٧).
(٢) الحديد: ١٦.
(٣) قطر الندى (٢/ ٧).
(٤) المرجع السابق (٢/ ٨، ٩).
(٥) الهمع (١/ ١٥٩).

تعالى: ﴿ وإلى الله ترجع الأمور ﴾[١] فقد قرأ ابن عامر (تَرْجِع الأمور) حيث تنزل في القرآن بفتح التاء وكسر الجيم؛ أي: ببناء الفعل للفاعل[٢]، وقوله تعالى: ﴿ وكفلها زكريا ﴾[٣] فقد قرأ ابن عامر (كفلها) بتخفيف الفاء مكان التشديد في القراءة الأخرى، وبرفع (زكريا) مع الهمز؛ أي: بألف ممدودة مكان الألف المقصورة في القراءة الأخرى[٤].

فعلى هذه القراءة يكون الفعل (كفل) مسندًا إلى (زكريا): فهو الفاعل[٥]، ويكون الضمير في (كفلها) مفعولًا به مقدمًا.

وقوله تعالى: ﴿ إلا أن تقطع قلوبهم ﴾[٦] فقد قرأ ابن عامر وحمزة وحفص: (إلا أن تقطع قلوبهم) بفتح التاء؛ أي تنقطع ببناء الفعل للفاعل[٧]، فيكون (قلوبهم) فاعلًا على هذه القراءة، ونائب فاعل على قراءة الباقين: ببناء الفعل للمجهول.

وقوله تعالى: ﴿ ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي إليهم أجلهم ﴾[٨] فقد قرأ ابن عامر ويعقوب (لَقَضَى) بفتح القاف والضاد وقلب الياء ألفًا، و(أجلهم) بالنصب[٩]؛ أي: ببناء الفعل (لقضي) للفاعل، وإسناده إلى ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، و(أجلهم) مفعول به.

---

(١) البقرة: ٢١٠.
(٢) شرح ابن القاصح ٢٠٩، النشر (٢/ ٢٠٩).
(٣) آل عمران: ٣٧.
(٤) شرح ابن القاصح، ٢٢٤.
(٥) البيان لابن الأنباري (١/ ٢٠١).
(٦) التوبة: ١١٠.
(٧) البحر المحيط (٥/ ١٠١).
(٨) يونس: ١١.
(٩) البحر المحيط (٥/ ١٢٩)، والنشر (٢/ ٢٨٢).

قال القرطبي: «وهي قراءة حسنة لأن الفعل (ليقضي) متصل بقوله: ﴿ ولو يعجل الله للناس الشر ﴾»[١].

وقوله تعالى: ﴿ ما تنزل الملائكة إلا بالحق ﴾[٢] فقد قرأ العربيان (أبو عمرو، وابن عامر)، والحرميان (نافع وابن كثير): (تنزل) بفتح التاء وفتح النون وفتح الزاي المشددة مضارع (تنزل)؛ أي: (ما تتنزلُ الملائكة) بالرفع[٣].

فقد أسند الفعل المضارع (تنزل) إلى الملائكة، بينما أسند الفعل في القراءة الأخرى وهي: (تُنَزِّلُ) بنون مضمومة فنون مفتوحة وزاي مكسورة مشددة إلى ضمير المتكلم، ونصب (الملائكة). «والأصل في الفعل على قراءة ابن عامر (تتنزل) بتاءين فحذفت إحداهما تخفيفًا»[٤].

وقوله تعالى: ﴿ ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ﴾[٥] فقد قرأ السبعة إلا ابن عامر: (فُتِنوا) بضم الفاء وكسر التاء -ببناء الفعل للمجهول، أما ابن عامر فقد قرأ، بفتح الفاء والتاء -ببنائه للفاعل[٦].

قال أبو حيان: «والظاهر أن الضمير وهو (واو الجماعة) عائد على الذين هاجروا، فالمعنى: فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول كما فعل عمار، أو لما كانوا صابرين على الإسلام وعذبوا بسبب ذلك صاروا كأنهم هم المعذبون أنفسهم. ويجوز أن يكون (الضمير) عائدًا على المشركين؛ أي: من بعد ما عذبوا المؤمنين

(١) تفسير القرطبي (٤/ ٣١٥٥)، ط. دار الشعب.
(٢) الحجر: ٨.
(٣) البحر المحيط (٥/ ٤٤٦).
(٤) تفسير الألوسي (٤/ ٢٧٥).
(٥) النحل: ١١٠.
(٦) شرح ابن القاصح، ٣٠٩.

كالحضرمي وأشباهه»[١].

وقال الألوسي: «وهو ضمير المشركين عند غير واحد؛ أي: عذبوا المؤمنين كالحضرمي: أكره مولاه جبرًا حتى ارتد ثم أسلما وهاجرا، أو وقعوا في الفتنة، فإن (فتن) جاء متعديًا ولازمًا»[٢] وأميل إلى هذا القول، لأن اعتبار الفعل لازمًا يجعل المعنى متسقًا مع القراءة الأولى.

وقوله تعالى: ﴿ حتى إذا فزع عن قلوبهم ﴾[٣] فقد قرأ ابن عامر وحده من بين السبعة (فَزَّع) بفتح الفاء والزاي المشددة ببناء الفعل للفاعل، وقرأ الباقون ببنائه للمفعول[٤]، فقد أسند الفعل إلى ضمير مستتر وهو الفاعل، وهذا الضمير يعود على (الله) تعالى إن كان الضمير في (قلوبهم) للملائكة، أما إن كان الضمير في (قلوبهم) للكفار فإن الضمير في (فزع) لمغويهم[٥].

تأنيث الفعل وتذكيره:

يتبع الفعل فاعله في التذكير والتأنيث: فإذا كان الفاعل مؤنثًا لحقت الفعل علامة التأنيث وهي: التاء الساكنة في آخر الفعل الماضي، والتاء المتحركة في أول المضارع، وكذا إن كان العامل متضمنًا معنى الفعل: كاسم الفاعل والصفة المشبهة لحقته التاء المتحركة في آخره.

ويجوز تأنيث الفعل وتذكيره في أربع مسائل:

---

(١) البحر المحيط (٥/ ٥٤١).
(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني المعروف بتفسير الألوسي (٤/ ٤٤٨).
(٣) سبأ: ٢٣.
(٤) شرح ابن القاصح، ٣٥٥.
(٥) البحر المحيط (٧/ ٢٧٨).

الأولى: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث[١]. قال ابن يعيش «فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير حيوان نحو: النعل، القِدر، الدار، السوق ونحو ذلك، فإذا أسند الفعل إلى شيء من ذلك كنت مخيرًا في إلحاق العلامة وتركها، وإثبات العلامة أحسن من تركها»[٢].

ومما جاز فيه تأنيث الفعل وتذكيره قوله تعالى: ﴿ كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ﴾[٣]. قد قُرئ الفعل: (تكن) بالتاء والياء، والتأنيث قراءة ابن كثير وحفص وروش، والتذكير قراءة الباقين ومنهم ابن عامر، لأن التأنيث في كلمة: (المودة) مجازي يجوز في فعله التذكير والتأنيث[٤].

وقوله تعالى: ﴿ أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾[٥] فقد قرأ هشام عن ابن عامر، والكوفيون بياء التذكير في (يكون) فتعين للباقين ومنهم ابن ذكوان عن ابن عامر القراءة بتاء التأنيث[٦].

وقد جاز تأنيث الفعل وتذكيره، لأن الاسم وهو (الخيرة) مجازي التأنيث، ولا فرق في هذا بين إسناد الفعل التام إلى فاعله ودخول الفعل الناقص على اسمه.

الثانية: إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث وفُصِلَ عن العامل بغير إلا[٧].

---

(١) قطر الندى لابن هشام (٢/ ٨، ٩).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٣، ٩٤).
(٣) النساء: ٧٣.
(٤) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ١٥١).
(٥) الأحزاب: ٣٦.
(٦) شرح ابن القاصح، ٣٥٣.
(٧) قطر الندى (٢/ ٨، ٩).

الثالثة: إذا كان العامل نِعْمَ أو بئس[١].

الرابعة: إذا كان الفاعل جمع تكسير سواء أكان جمعًا لمذكر أو لمؤنث. فمن أنث فعلى معنى الجماعة، ومن ذَكَّر فعلى معنى الجمع[٢]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فنادته الملائكة ﴾[٣]. فقد قرأ حمزة والكسائي (فناداه) بالألف الممالة على مذهبهما في الإمالة، وقرأ الباقون (فنادته) بتاء التأنيث، وهي قراءة ابن عامر[٤]. فمن قرأ بتأنيث الفعل أراد جماعة الملائكة[٥].

وقوله تعالى: ﴿ يتفيؤا ظلاله ﴾[٦]، فقد قرأ أبو عمرو (تتفيؤا) بتاء التأنيث، وقرأه الباقون بياء التذكير وهي قراءة ابن عامر[٧].

وقد جاز تأنيث الفعل وتذكيره، لأن الفاعل وهو: (ظلاله) جمع تكسير، فالتذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة.

ويجب تأنيث الفعل في مسألتين:

الأولى: إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث ليس مفصولًا عن الفعل، وليس عامله (نعم أو بئس).

الثانية: إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على مؤنث سواء أكان المؤنث حقيقيًا

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) آل عمران: ٣٩.
(٤) شرح ابن القاصح، ٢٢٤.
(٥) البيان لابن الأنباري (١/ ٢٠٢).
(٦) النحل: ٤٨.
(٧) شرح ابن القاصح، ص٣٠٨.

أو مجازيًّا[١].

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم﴾[٢]، فقد قرأ شعبة (لنحصنكم) بالنون، وقرأ ابن عامر وحفص (لتحصنكم) بتاء التأنيث، وقرأ الباقون (ليحصنكم) بياء التذكير[٣].

فعلى قراءة ابن عامر يكون المعنى: لتحصنكم الصنعة أو اللبوس على معنى الدرع، ودرع الحديد مؤنثة[٤]، فقد أسند الفعل إلى ضمير مستتر يعود على مؤنث، وفي هذه الحالة يجب تأنيث الفعل.

أما على القراءة بتذكير الفعل فيكون الفاعل ضميرًا مذكرًا، وفي هذه الحالة يجب تذكير الفعل.

واختلاف القراء هنا لا يعني جواز تأنيث الفعل وتذكيره، لأن الخلاف في الضمير الذي أسند إليه الفعل، إذن فالفعل واجب التأنيث عند من جعل الضمير مؤنثًا، وواجب التذكير عند من جعل الضمير مذكرًا.

(١) قطر الندى (٢/ ٩).
(٢) الأنبياء: ٨٠.
(٣) شرح ابن القاصح ص٣٢٨، النشر (٢/ ٣٢٤).
(٤) البحر المحيط (٦/ ٣٣٢).

النائب عن الفاعل

من المرفوعات: نائب الفاعل وهو: «ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وغيَّر عامله إلى طريقة فُعِل، أو يُفْعَل، أو مفعول»[١]، أو هو: «الاسم المرفوع الذي حُذف فاعله وأقيم مقامه فأخذ أحكامه»[٢]. وقد يُحذف الفاعل لغرض لفظي: كالإيجاز، وتصحيح النظم، أو معنوي: كالعلم به، أو الجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه، أو عليه[٣]. وإذا حُذف الفاعل، وأقيم غيره مقامه فلا بد من تغيير صورة الفعل؛ فإن كان ماضيًا ضُمَّ أوله، وكُسِرَ ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله، وفُتِحَ ما قبل آخره[٤]. وقد سبق ذلك في الدراسة الصرفية.

ومثال الماضي الذي جاء مبنيًّا بغير الفاعل على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾[٥]، فقد قرأ ابن كثير، والعربيان (أبو عمرو وابن عامر) ببناء الفعلين: (فصل، حرم) للمفعول[٦]، ونائب الفاعل للفعل الأول: (فصل) هو اسم الموصول (ما)، ونائب الفاعل للفعل الثاني: (حرم) هو الضمير المستتر العائد على اسم الموصول وتقديره: (هو).

وقوله تعالى: ﴿ فنجي من نشاء ﴾[٧] فقد قرأ عاصم وابن عامر (فنجي) بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم المكسورة وفتح الياء ببناء الفعل للمفعول، وقد قرأه

---

(١) شرح شذور الذهب (١٥٩).
(٢) في قواعد العربية للدكتور أحمد علم الدين الجندي (١/ ٥٢٤).
(٣) شرح الأشموني (٢/ ٦١).
(٤) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٦٩).
(٥) الأنعام (١١٩).
(٦) البحر المحيط (٤/ ٢١١).
(٧) يوسف (١١٠).

الباقون (فنجي) بنون مضمومة فنون ساكنة فجيم مكسورة خفيفة بعدها ياء ساكنة بصيغة المضارع[١]. فعلى قراءة ابن عامر يكون الفعل ماضيًا مبنيًّا للمفعول، ونائب الفاعل هو اسم الموصول: (من).

ومثال المضارع الذي جاء مبنيًّا للمفعول على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر (تسير) بتاء التأنيث في أول الفعل، وفتح الياء المشددة، ورفع (الجبال)، وهذه هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، أما قراءة الباقين فبنون مضمومة، وكسر الياء ببناء الفعل للفاعل، ونصب (الجبال)[٣].

ما ينوب عن الفاعل:

ينوب المفعول به عن الفاعل إن وُجِدَ في الكلام: بأن كان الفعل متعديًا، «فإذا لم يوجد المفعول أقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور مقامه، ويشترط في كل منها أن يكون قابلًا للنيابة؛ أي صالحًا لها، لأن بعض الظروف والمصادر لا يصلح للنيابة، وهي التي لا تتصرف، والظرف الذي لا يتصرف هو الملازم للنصب على الظرفية نحو: (إذا وقبل وبعد) والمصدر الذي لا يتصرف هو الملازم للنصب على الظرفية نحو: (معاذ الله)»[٤]. أما أن كان الظرف والمصدر متصرفين: بأن جاء كل منهما منصوبًا على الظرفية أو المصدرية حينًا، واستعملا في غير الظرفية أو المصدرية حينًا آخر نحو: (يوم، قتل) فإنه ينوب عن الفاعل فيجيء مرفوعًا، «وإذا أقيم المفعول به مقام الفاعل أخذ أحكامه من رفع، وعمدية، ووجوب تأخير، وامتناع حذف»[٥]. وتذكير الفعل أن كان نائب الفاعل مذكرًا، وتأنيثه إن كان نائب الفاعل

(١) البحر المحيط (٥/ ٣٥٥).
(٢) الكهف: ٤٧.
(٣) البحر المحيط (٦/ ١٣٤).
(٤) شرح ابن عقيل (٢/ ١١٩).
(٥) الهمع (١/ ١٦٢).

مؤنثًا، فقد جاء الفعل بالتذكير في قوله تعالى: ﴿ يسقى بماء واحد ﴾[١] «فقد قرأ عاصم وابن عامر وزيد بن علي (يُسقى) بياء التذكير»[٢] فقد ذكّر الفعل لأن نائب الفاعل مذكر: «أي يسقى ما ذكر من القطع والجنات والزرع والنخيل. وقيل: تذكير الفعل أوفق بمقام بيان اتحاد الكل في حالة السقي»[٣].

كما جاء الفعل بالتذكير أيضًا في قوله تعالى: ﴿ ألم يك نطفة من مني يمنى ﴾[٤] فقد قرأ ابن عامر وحفص: (يمنى) بياء التذكير على أن نائب الفاعل ضمير يعود على (مني)، ومَن أنث الفعل جعل نائب الفاعل ضميرًا مؤنثا يعود على (نطفة)[٥].

وقد يجوز تذكير الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى نائب الفاعل في الحالات التي يجوز فيها تذكيُر الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى الفاعل، ومن ذلك إن كان نائب الفاعل مجازي التأنيث، أو جمع تكسير كما في قوله تعالى: ﴿ ولا يقبل منها شفاعة ﴾[٦] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: (تقبل) بتاء التأنيث، وقرأ الباقون: (يقبل) بياء التذكير، وهي قراءة ابن عامر[٧].

قال ابن خالويه: ولمن ذكَّر ثلاث حجج:

أولاهن: أنه لما فصل بين الفعل والاسم بفاصل جعله عوضًا عن تأنيث الفعل

والثانية: أن تأنيث (الشفاعة) لا حقيقة له، ولا معنى تحته، فتأنيثه وتذكيره سيان.

---

(١) الرعد: ٤.
(٢) البحر المحيط (٥/ ٣٦٣).
(٣) تفسير الألوسي (٤/ ١٤٧).
(٤) القيامة: ٣٧.
(٥) تفسير النسفي (٤/ ١٤٧).
(٦) البقرة: ٤٨.
(٧) النشر (٢/ ٢١٢).

والثالثة: قول ابن مسعود: «إذا اختلقتم في الياء والتاء فاجعلوه بالياء»[١].

وكما في قوله تعالى: ﴿ وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم ﴾[٢] فقد قرأ نافع وأبو جعفر:

(يغفر) بياء التذكير المضمومة، وفتح الفاء، وقرأ ابن عامر: (تغفر) بتاء التأنيث المضمومة، وفتح الفاء، على أن الفعل مبني للمفعول على القراءتين، و(خطاياكم) نائب فاعل، وجاز تذكير الفعل وتأنيثه، لأن نائب الفاعل مؤنث مجازي، وقرأ الباقون: (نغفر) بالنون المفتوحة، وكسر الفاء على الإسناد للفاعل، وخطاياكم مفعول به[٣].

وقد أُنِّث الفعل جوازًا كذلك على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا ﴾[٤] فقد قرأ ابن عامر: (تؤخذ) بالتاء، لتأنيث الفدية[٥].

وإذا كان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد ناب هذا المفعول عن الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾[٦]، فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي وابن عامر: «(يغل) بضم الياء، وفتح الغين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: بفتح الياء، وضم الغين»[٧] فالفعل وهو: (يغل) على قراءة ابن عامر ومن معه –مبني للمفعول، وهو على قراءة الآخرين مبني للفاعل، يقال: غلَّ شيئًا من المغنم غلولًا، وأغلَّ

(١) الحجة في القراءات السبع (٧٦).
(٢) البقرة: ٥٨.
(٣) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٢٢).
(٤) الحديد: ١٥.
(٥) حجة القراءات لأبي زرعة ٧٠٠.
(٦) آل عمران: ١٦١.
(٧) الوافي في شرح الشاطبية ٢٣٩.

إغلالًا: إذ أخذه في خفية، ويقال: أغله إذا وجده غالًّا. والمعنى: ما صح له ذلك؛ يعني أن النبوة تنافي الغلول، وكذا من قرأ على البناء للمفعول: فهو راجع إلى هذا، لأن معناه: وما صح له أن يوجد غالًّا[١].

وقد نفى ابن عباس القراءة بضم الياء، وفتح الغين؛ أي: ببناء الفعل للمفعول، لأن هذه القراءة لا تقتضي نفي الخيانة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما في القراءة الأخرى، بل تقتضي نفي الخيانة عن غيره له، مع أن صدور الخيانة عن غير الرسول صلى الله عليه وسلم ليس مستحيلًا، لجواز قتل الأنبياء وهو أشد من الخيانة، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقرأ: بفتح الياء وضم الغين، وكذا قرأ ابن عباس[٢]، «وحجة من ضم الياء، وفتح الغين أنه حمله على النفي عن أصحاب النبي أن يخونوه في المغانم، وفيه معنى النهي عن فعل ذلك، فدل على هذا المعنى قوله: ﴿ ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ﴾، فدل على أنه (كان في القوم غلول تنزيهًا للنبي صلى الله عليه وسلم، وتعظيمًا له أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون). فالمعنى: ما كان لنبي أن يخان في الغنائم»[٣]. «والاختيار ضم الياء، لأن عليه أكثر القراء، ولأن فيه تنزيهًا للنبي وتعظيمًا له»[٤].

كما ناب المفعول به عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿ من يصرف عنه يومئذ فقد رحمه ﴾[٥] فقد قرأ شعبة وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر: (يَصرِف) بفتح الياء، وكسر الراء، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الراء ببناء الفعل للمفعول وهي قراءة ابن عامر[٦]، ونائب الفاعل هو الضمير الذي يعود على العذاب في الآية السابقة

(١) تفسير النسفي (١/ ١٩١).
(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٣٦٣).
(٣) المرجع السابق.
(٤) المرجع السابق.
(٥) الأنعام: ١٦.
(٦) النشر (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧)، والمستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ١٧٩).

وهي: ﴿ إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ﴾[١]، والتقدير: (من يصرف عنه العذاب)[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار ﴾[٣]، فقد قرأ نافع وابن عامر: (أسس) بضم الهمزة، وكسر السين المشددة التي هي عين الفعل في الموضعين، وبرفع (بنيانه) في الموضعين كذلك على أنه نائب الفاعل[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿ فإن الله لا يهدي من يضل ﴾[٥]، فقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يهدي) بفتح الياء، وكسر الدال، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: بضم الياء، وفتح الدال[٦]، ببناء الفعل للمفعول، و(من) مفعول ما لم يسم فاعله (أي: نائب فاعل) والفاعل في (يضل) ضمير الله، والعائد على (من) محذوف تقديره: (من يضله الله)[٧].

قال الألوسي: «وهذه القراءة أبلغ من القراءة الأولى، لأنها تدل على أن من أضله الله تعالى لا يهديه كل أحد، بخلاف الأولى فإنها تدل على أن الله تعالى لا يهديه فقط»[٨].

وفي قوله تعالى: ﴿ أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن

---

(١) الأنعام: ١٥.
(٢) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (١٣٦).
(٣) التوبة: ١٠٩.
(٤) البحر المحيط (٥/ ١٠٠).
(٥) النحل: ٣٧.
(٦) شرح ابن القاصح (٣٠٨).
(٧) البحر المحيط (٥/ ٤٩٠).
(٨) تفسير الألوسي (٤/ ٣٧٢).

سيئاتهم ﴾[١] فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي: (نتقبل) و(نتجاوز) بنون مفتوحة، وبنصب (أحسن)، وقرأ الباقون: بياء مضمومة في الفعلين، وبرفع (أحسن)[٢] وهي قراءة ابن عامر. والفعلان على هذه القراءة مبنيان للمفعول، ونائب الفاعل للفعل الأول هو: (أحسن)، ونائب الفاعل للفعل الثاني هو: الجار والمجرور (عن سيئاتهم).

فكل فعل في الآيات السابقة متعدٍّ إلى مفعول واحد فلما حُذف فاعله أقيم المفعول مقامه، «فإن كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد، فإن كان من باب (أعطى) ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال: أصحها وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس، والأحسن إقامة الأول، ولا يجوز إقامة الثاني عند اللبس»[٣]. والمقصود بالفعل الذي هو من باب (أعطى) هو: المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ويدخل في ذلك الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، ثم عُدِّي بالهمز أو التضعيف إلى مفعولين.

وقد ناب المفعول الأول عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ﴾[٤] فقد قرأ ابن عامر: (يرون) بضم الياء[٥]، على بناء الفعل للمفعول، وعلى أن تكون واو الجماعة نائب فاعل[٦]، والظاهر أن هذا الفعل مضارع (أرى)، وهو من (رأى) البصرية لا العلمية، و(رأى) البصرية تتعدى إلى مفعول واحد، وبدخول همزة النقل عليها تتعدى إلى مفعولين. والدليل على أن (يرون) في الآية من رأى البصرية أن مفعوليها ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والمفعول الأول الذي

---

(١) الأحقاف: ١٦.
(٢) شرح ابن القاصح (٣٧٠).
(٣) الهمع (١/ ١٦٢).
(٤) البقرة: ١٦٥.
(٥) النشر (٢/ ٢٢٤).
(٦) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٤٦).

ناب عن الفاعل هو واو الجماعة. أما (العذاب) فهو المفعول الثاني، كما ناب المفعول الأول أيضًا عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وسيصلون سعيرا ﴾[١] بضم الياء في (سيصلون) على قراءة ابن عامر وشعبة: على البناء للمفعول[٢]. فعلى هذه القراءة يكون الفعل من (أصلى) المزيد بالهمزة وهو يتعدى إلى مفعولين: المفعول الأول ناب عن الفاعل وهو واو الجماعة، والمفعول الثاني هو (سعيرًا).

وفي قوله تعالى: ﴿ ولكنا حملنا أوزارا من زينة القوم ﴾[٣] فقد قرأ ابن عامر وحفص ونافع وابن كثير: (حملنا) بضم الحاء، وكسر الميم مع تشديدها[٤]: ببناء الفعل للمفعول، وقد تعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين ناب المفعول الأول منهما عن الفاعل وهو الضمير: (نا)، أما المفعول الثاني فهو (أوزارًا)، و(نا) على القراءة الأخرى فاعل، لأن الفعل عليها متعدٍّ إلى مفعول واحد، لأن قراءة الباقين (حملنا) بفتح الحاء والميم مع تخفيفها.

ففي كل ما ذُكِرَ من آيات ناب المفعول به عن الفاعل سواء تعدى الفعل إلى مفعول واحد أو مفعولين، فإن لم يوجد المفعول به في الكلام: بأن كان الفعل لازمًا – ناب غير المفعول به من الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر كما تقدم، وإذا لم يوجد الظرف أو المصدر ناب الجار والمجرور وقد رفض فريق من النحاة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، قال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي: «النائب ضمير المصدر (أي: مصدر الفعل المذكور المبني للمفعول) لا المجرور لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يُقدم نحو: ﴿ كان عنه مسئولا ﴾[٥]، ولأنه إذا تقدم لم يكن

(١) النساء: ١٠.
(٢) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ١٣٩).
(٣) طه: ٨٧.
(٤) شرح ابن القاصح (٣٢٦)، والبحر المحيط (٦/ ٢٦٩).
(٥) الإسراء: ٣٦.

المبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: (مُرَّ بهند)»[١]. وهذا الرأي -وإن كان على قدر من المنطقية- رأي متكلف، ثم إن الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ كان عنه مسئولا ﴾ ليس نائب فاعل على ما يبدو، لأن نائب الفاعل هو الضمير المستتر في (مسئولًا)، لأن الفعل: (سأل) متعدٍّ بنفسه، فيقال: سألته عن كذا.

ومما ناب فيه الجار والمجرور عن الفاعل قوله تعالى: ﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ﴾[٢] فقد قرأ ابن عامر وشعبة: (يسبح) بفتح الباء[٣]: على بناء الفعل للمفعول. قال الزمخشري: «وقرئ (يسبح) على البناء للمفعول، ويسند إلى أحد الظروف الثلاثة أعني: (له) (فيها) (بالغدو)»[٤]، ويقصد الزمخشري بالظرف هنا الجار والمجرور، فهو يرى جواز نيابة أحد المجرورات الثلاثة عن الفاعل.

وقال أبو حيان: «والأولى إقامة الذي يلي الفعل، لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة»[٥].

أما (رجال) فهو مرفوع على أنه فاعل، وعامله على قراءة من قرأ الفعل (يسبح) بالبناء للفاعل -هو الفعل المذكور، أما على قراءة ابن عامر وشعبة بالبناء للمفعول- فعامله فعل محذوف تقديره: (يسبح) دل عليه الفعل المذكور[٦].

ومما ناب فيه الجار والمجرور عن الفاعل كذلك قوله تعالى: ﴿ لولا أن من الله

---

(١) أوضح المسالك (٨٥).
(٢) النور: ٣٦.
(٣) شرح ابن القاصح (٣٣٦).
(٤) الكشاف (٣/ ٧٨).
(٥) البحر المحيط (٦/ ٤٥٨).
(٦) تفسير النسفي (٣/ ١٤٦).

علينا لخسف بنا ﴾[١] فقد قرأ حفص: (لخسف) بفتح الخاء والسين، وقرأ الباقون: بضم الخاء، وكسر السين وهي قراءة ابن عامر كذلك[٢].

قال ابن الأنباري: «ومن قرأ (لخسف) بضم الخاء وكسر السين فالجار والمجرور في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل على ما لم يسم فاعله»[٣].

(١) القصص: ٨٢.
(٢) غيث النفع للصفاقسي، ص٢٥٦.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٣٨).

obeikandl.com

تعدي الفعل ولزومه

لعل من المناسب أن يأتي الحديث عن الفعل اللازم والمتعدي بعد الحديث عن الفاعل ونائبه، لأن الفاعل أو نائبه أحد ركني الجملة الفعلية وهي: التي يتصدرها الفعل. وإذا كان الفاعل أو نائبه ركنًا في الجملة فإنه لا يمكن الاستغناء عنه بحال، والدليل على ذلك أن الفاعل إذا حُذف لغرض لفظي أو معنوي -كما تقدم- ناب غيره عنه. إذن سواء امتد تأثير الفعل، فجاوز الفاعل، فنصب مفعولًا أو لا فإن الفاعل لا بد أن يوجد، ومن حيث مجاوزة تأثير الفعل فاعله، وعدم مجاوزته يقسم النحاة الفعل إلى قسمين: متعدٍّ، لازم.

فالمتعدي: «هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، واللازم: ما ليس كذلك وهو ما يصل إلى مفعول بحرف جر، أو لا مفعول له»[(١)].

فالفعل اللازم نوعان:

أحدهما: أن يتعدى إلى مفعول بحرف الجر.

وثانيهما: ألا يكون له مفعول أصلًا.

وقد جاء الفعل لازمًا على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ حتى يصدر الرعاء ﴾[(٢)]، فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر: (يصدر) بفتح الياء وضم الدال؛ أي: حتى يرجعوا من سقيهم. وفي التنزيل: ﴿ يومئذ يصدر الناس أشتاتا ﴾[(٣)]، قال أبو عمرو: والمراد

(١) شرح ابن عقيل (٢/ ١٤٥).
(٢) القصص: ٢٣.
(٣) الزلزلة: ٦.

من ذلك: حتى ينصرف الرعاء عن الماء، ولو كان (يصدر) بضم الياء، وكسر الدال وهي قراءة الباقين لكان الوجه أن يذكر المفعول فيقول: (حتى يصدر الرعاء ماشيتهم) فلما لم يذكر مع الفعل المفعول علم أنه غير واقع (أي: متعدٍّ)، وأنه: (يصدر الرعاء) بمعنى: ينصرفوا عن الماء[١].

كما جاء الفعل لازمًا في قوله تعالى: ﴿ إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد ﴾[٢] فقد قرأ ابن عامر: (يظهر) بفتح الياء والهاء، وبرفع (الفساد): على أنه فاعل للفعل: (يظهر)[٣]، فالفعل على هذه القراءة من (ظهر) اللازم، وعلى قراءة الباقين: بضم الياء وكسر الهاء من (أظهر) المتعدي، وحينئذ ينصب (الفساد) على أنه مفعول به.

أما المتعدي فقد وضع النحاة له علامات يُعرف بها: منها أن تتصل به هاء تعود على غير مصدر؛ أي: تعود على المفعول به، نحو: الكتابَ قرأته، أما الهاء العائد على المصدر فلا تختص بالمتعدي، بل تتصل بالمتعدي واللازم فيقال: الجلوس جلسته، القراءة قرأتها[٤].

تعدية الفعل اللازم:

إذا كان الفعل الثلاثي لازمًا، أريد تعديته عُدِّي بالهمز، أو تضعيف العين، فالتعدية بالهمز تكون بإدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي وهي: همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير الفاعل مفعولًا، ولا تقتضي -في الغالب- تكرارًا[٥].

---

(١) حجة القراءات لأبي زرعة ٥٤٣، ط٤.
(٢) غافر: ٢٦.
(٣) حجة القراءات لأبي زرعة ٦٢٩، ٦٣٠، ط٤، البحر المحيط (٧/ ٤٦٠).
(٤) شرح ابن عقيل (٢/ ١٤٦).
(٥) النحو الوافي (٢/ ١٦٥).

وقد جاء الفعل مُعدّى بالهمزة على قراءة ابن عامر في مواضع منها: قوله تعالى: ﴿ قال ومن كفر فأمتعه قليلا ﴾[١]، «فقد قرأ ابن عامر: (فأمتعه) بإسكان الميم، وتشديد التاء من: (متع) بتضعيف العين»[٢].

وقوله تعالى: ﴿ ووصى بها إبراهيم بنيه ﴾[٣] فقد قرأ ابن عامر: (وأوصى) بهمزة بين الواوين، وتخفيف الصاد، وهو معدى بالهمزة، وقرأ الباقون: (ووصى) بواوين مفتوحتين، وتشديد الصاد[٤].

وقوله تعالى: ﴿ ولتكملوا العدة ﴾[٥]، «فقد قرأ السبعة إلا شعبة: (ولتكملوا) بإسكان الكاف، وتخفيف الميم وهي قراءة ابن عامر، أما شعبة فقد قرأ: بفتح الكاف، وتشديد الميم»[٦]، وهو من (أكمل) المتعدي بالهمزة على قراءة الجماعة، ومن (كمل) المتعدي بالتضعيف على قراءة شعبة.

أما التعدية بالتضعيف، فتكون بتضعيف عين الفعل اللازم بشرط ألا تكون همزة[٧]، وقد عُدي الفعل بتضعيف عينه على قراءة ابن عامر في مواضع منها: قوله تعالى: ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ﴾[٨]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: (ويثبت) مخففًا؛ أي: بإسكان الثاء، وتخفيف الباء من (أثبت)، وباقي السبعة مثقلًا؛ أي: بفتح الثاء، وتشديد الباء وهي قراءة ابن عامر من (ثبت) المتعدي بالتضعيف[٩]،

---

(١) البقرة: ١٢٦.
(٢) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٣٨).
(٣) البقرة: ١٣٢.
(٤) المستنير (١/ ٣٩).
(٥) البقرة: ١٨٥.
(٦) شرح ابن القاصح (٢٠٨).
(٧) النحو الوافي (٢/ ١٦٥).
(٨) الرعد: ٣٩.
(٩) البحر المحيط (٥/ ٣٩٩).

وقد حُذف مفعوله لدلالة الكلام عليه والتقدير: (ويثبت ما يشاء).

وقوله تعالى: ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾[١] فقد قرأ يعقوب وابن عامر: بتشديد زاي (نزل)، ونصب (الروح)، وقرأ الباقون: بتخفيف الزاي، وبرفع (الروح)[٢] فقد تعدى الفعل على القراءة الأولى فنصب المفعول.

ما يتعدى إلى مفعولين:

كان الحديث فيما مضى عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، والحديث هنا عن الذي يتعدى إلى مفعولين، وقد قسمه ابن هشام إلى أقسام: قسمان منها متصلان بهذه الدراسة وهما: «ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو: (كسوته جبة) فإن المفعول الأول لابس في المعنى، وما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل وهن أفعال القلوب»[٣]، يدخل في النوع الأول ما كان متعديًا إلى مفعول واحد، ثم عُدي إلى مفعولين بإدخال همزة النقل عليه[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿ ولا يسمع الصم الدعاء ﴾[٥] فقد قرأ ابن عامر: (تسمع) بتاء الخطاب وضمها، وكسر الميم، وينصب (الصم)، وقرأ الباقون: بياء الغيب المفتوحة وفتح الميم، وبرفع (الصم)[٦].

فعلى قراءة ابن عامر يكون الفاعل ضميرًا مستترا تقديره: (أنت)، والمخاطب هو الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد نصب (الصم) مفعولًا أول، و(الدعاء) مفعولًا ثانيًا، وقد تعدى الفعل وهو: (تسمع) إلى مفعولين، لأنه من (أسمع)[٧].

---

(١) الشعراء: ١٩٣.
(٢) النشر (٢/ ٣٣٦).
(٣) شرح شذور الذهب (٣٥٧).
(٤) شرح ابن عقيل (٢/ ٦٦).
(٥) الأنبياء: ٤٥.
(٦) شرح ابن القاصح (٣٢٨).
(٧) الكشاف (٣/ ١٢، ١٣)، البحر المحيط (٦/ ٣١٥).

أما النوع الثاني فهو: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ومن ذلك (حسب) من أفعال القلوب كما في قوله تعالى: ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا ﴾[١]، فقد قرأ السبعة إلا هشامًا في أحد وجهيه: (تحسبن) بتاء الخطاب[٢]، فعلى قراءة الخطاب يكون اسم الموصول مفعولًا أول، و(أمواتًا) مفعولًا ثانيًا، والفاعل ضمير المخاطب (أنت).

حذف المفعول الأول:

تقدم أن المفعولين اللذين يتعدى إليهما الفعل قد يكونان مبتدأ وخبرًا في الأصل، أو لا يكونان ذلك. والأصل في هذين المفعولين أن يوجدا في الكلام إلا أن حذفهما أو حذف أحدهما جائز مع وجود قرينة تدل على المحذوف، ولكن النحاة فرقوا بين ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فإن حذف المفعولين، أو أحدهما فيما ليس أصلهما المبتدأ والخبر جائز وكثير، فقد حُذف المفعولان في قوله تعالى: ﴿ فأما من أعطى واتقى ﴾[٣]، وقد حُذف المفعول الثاني في قوله تعالى: ﴿ ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴾[٤]، وقد حُذف المفعول الأول، وبقي الثاني في قوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾[٥]؛ أي: يعطوا الرسول أو المسلمين[٦]، فإن هذا الحذف كثير في نحو: (أعطى)، وليس في هذه الآيات خلاف بين القراء.

ومما حُذف فيه المفعول الأول على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ بما كنتم تعلمون

(١) آل عمران: ١٦٩.
(٢) الوافي في شرح الشاطبية (٢٤٠).
(٣) الليل: ٥.
(٤) الضحى: ٥.
(٥) التوبة: ٢٩.
(٦) شرح ابن عقيل (٢/ ٦٧).

الكتاب ﴾[١] فقد قرأ ابن عامر والكوفيون: (تعلمون) بضم التاء، وفتح العين، وتشديد اللام مع كسرها، فيكون الفعل على قراءة ابن عامر من التعليم، أما على القراءة الأخرى: بفتح التاء، وسكون العين، وفتح اللام –فمن العلم. والمفعول الأول على قراءة التشديد محذوف أي: (تعلمون الناس الكتاب) يعني: حفظه وفهمه[٢]. والفعل كما هو واضح من (علم) بمعنى: عرف الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى مفعولين في هذه الآية على قراءة ابن عامر بتضعيف عينه، والدليل على أن هذا الفعل ليس من أخوات (ظن) أن مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأن (علم) الذي هو من أخوات (ظن) إذا ضعفت عينه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

أما حذف أحد المفعولين فيما أصلهما المبتدأ والخبر -أي: في باب (ظن) وأخواتها– فهو قليل، ويبين الرضي سبب القلة هنا فيقول: «سبب القلة هنا أن المفعولين معًا كاسم واحد، مضمونهما معًا هو المفعول به في الحقيقة، فلو حُذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة[٣] في قوله تعالى: ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا ﴾[٤]، فقد قرأ هشام: (يحسبن) بياء الغيب، وقرأ غيره: بتاء الخطاب وهي الوجه الثاني لهشام»[٥]، وفي قوله تعالى: ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا ﴾[٦]، وفي قوله تعالى: ﴿ لا تحسبن الذين كفروا معجزين ﴾[٧] فقد قرأ ابن عامر: بياء الغيب في كل من الأنفال

(١) آل عمران: ٧٩.
(٢) إبراز المعاني لأبي شامة (٣٩٥).
(٣) شرح الكافية (٢/ ٢٧٩).
(٤) آل عمران: ١٦٩.
(٥) الوافي في شرح الشاطبية (٢٤٠).
(٦) الأنفال: ٥٩.
(٧) النور: ٥٧.

والنور[١].

ولا إشكال في القراءة بتاء الخطاب؛ إذ إن الفعل عليها قد نصب المفعولين، والفاعل هو: ضمير الخطاب المستتر، أما القراءة بياء الغيب فقد أثارت جدلًا بين النحاة، ومرده إلى عدم وجود المفعول الأول: إذ يحتمل أن يكون اسم الموصول فاعلًا كما هو ظاهر لا مفعولًا أول، وإذا كان حذف المفعول الأول جائزًا ومعروفًا في اللغة -كما تقدم- فإن النحاة يضعفون حذفه في باب أفعال القلوب، فقد قال الفراء عند تخريجه لآية النور: «وهو قليل أن تعطل (أظن) من الوقوع على (أن)، أو اثنين سوى مرفوعها وكأنه جعل (معجزين) اسمًا، وجعل (في الأرض) خبرًا لهم، كما تقول: لا تحسبن الذين كفروا رجالًا في بيتك. وهم يريدون أنفسهم. وهو ضعيف في العربية»[٢].

والمفعول الأول محذوف إذا اعتبر اسم الموصول فاعلًا، والتقدير: (لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين في الأرض)، وكذا قيل في تخريج آية آل عمران، والتقدير: (ولا يحسبن الشهداء أنفسهم أمواتًا)[٣]، وذكر ابن الأنباري وجهًا آخر في تخريجه لآية الأنفال وهو: أن اسم الموصول في موضع رفع على أنه فاعل، وأن الفعل (سبقوا) خبر (أن) المحذوفة، والتقدير: (ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا) وعلى هذا تكون (أن) المفتوحة مع اسمها وخبرها سدت مسد المفعولين[٤].

والحق عندي أن حذف المفعول الأول أشهر من حذف (أن) مع اسمها، ولكن النحاة يحاولون أن يجدوا مخرجًا من القول بحذف المفعول الأول: وقد حاول الزمخشري أن يجد مخرجًا من ذلك باعتبار أن الفاعل ضمير مستتر يعود على الرسول

(١) شرح ابن القاصح ٢٧٩.
(٢) معاني القرآن (٢/ ٢٥٩).
(٣) قلائد الفكر ٥٤.
(٤) البيان (١/ ٣٩٠).

المتقدم ذكره في قوله: ﴿ وأطيعوا الرسول ﴾[١]، أو أن (معجزين) هو المفعول الأول، و(في الأرض) المفعول الثاني، والمعنى: (لا يحسبن الذين كفروا أحد يعجز الله في الأرض) وهذا معنى قوي جيد[٢].

وقد تبع أبو حيان أبا علي الفارسي والزمخشري في اعتبار أن الفاعل ضمير مستتر، ولكن لا يعود على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل معناه: (كل حاسب)، والتقدير: (لا يحسبن حاسب)، ولا يندرج فيه الرسول[٣].

وأميل إلى أن أحسن الوجوه هو القول بحذف المفعول الأول، فلا داعي من البحث عن مرجع يعود عليه الضمير المستتر، فالظاهر أن اسم الموصول هو الفاعل، وأن المفعول الأول (أنفسهم)، وهو معروف من السياق.

وليس حذف المفعول الأول في باب (ظن) وأخواتها غريبًا، فقد ورد في آية من القرآن لا خلاف فيها بين القراء وهي قوله تعالى: ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾[٤]، فإن (خيرًا) هو المفعول الثاني، أما المفعول الأول فمحذوف وتقديره: ولا يحسبن البخلاء البخل خيرًا لهم[٥].

---

(١) النور: ٥٧.
(٢) الكشاف (٣/ ٨٢).
(٣) البحر المحيط (٦/ ٤٧٠).
(٤) آل عمران (١٨٠).
(٥) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٧٩).

اشتغال العامل بالمعمول

يطلق هذا المصطلح عند النحاة على نمط معين من التعبير، وصورته: «أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو ملابسه بواسطة، أو غيرها، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه»[١]، ومثال ما عمل فيه الفعل في ضمير الاسم المتقدم أن يقال: (محمدًا أكرمته)، ومثال ما عمل في ملابسه: (محمدًا أكرمت أخاه)، ومثال ما عمل الفعل في ضميره بواسطة حرف الجر: (محمدًا سلمت عليه)، فلا بد في الاشتغال من ثلاثة أمور مجتمعة: مشغول، وهو العامل، ويسمى أيضًا (المشتغل)، و(مشغول به) وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة كما ينطبق على اللفظ السببي الذي له ضمير يعود على ذلك المتقدم، و(مشغول عنه): وهو الاسم المتقدم الذي في الأصل كان متأخرًا: مفعولًا به حقيقيًّا، أو معنويًّا (حكميًّا)[٢].

و«يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأن ينصب بفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور فلا موضع للجملة حينئذ، لأنها مفسرة»[٣]، ولكن الرفع والنصب في الاسم المتقدم لا يكونان بدرجة متساوية في جميع الأحوال: فقد يجب نصبه، وقد يترجح نصبه، وقد يجب رفعه، وقد يترجح، وقد يستوي الأمران. فهذه خمس حالات: كل حالة لها شروط وتفصيلات يؤدي ذكرها إلى التطويل الذي لا يناسب هذه الدراسة[٤].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٦).
(٢) النحو الوافي (٢/ ١٢٧، ١٢٨).
(٣) قطر الندى (٢/ ٢٣).
(٤) يراجع ذلك بتفصيل في قطر الندى (٢/ ٢٤، ٢٥، ٢٦)، والنحو الوافي (٢/ ١٣٠-١٣٧).

وما يتعلق بهذه الدراسة من هذه الحالات: الحالة الأخيرة وهي أن يتساوى الرفع والنصب في الاسم المتقدم وضابطها: «أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن الاسم قبلها»[١]؛ أي: يكون الاسم المتقدم على الفعل معطوفًا على جملة صدرها اسم وعجزها جملة فعلية. فلو اعتبرت جملة الاشتغال معطوفة على صدر الجملة وهو الاسم لرُفع الاسم المشغول عنه على الابتداء، ولو اعتبر العطف على عجز الجملة السابقة وهو الفعل لنصب الاسم المشغول عنه بفعل محذوف، فتكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾[٢] «فقد قرأ الكوفيون وابن عامر: (والقمر) بالنصب، وقرأ الباقون: بالرفع، وحجة من نصبه أنه نصبه على إضمار فعل تفسيره: (قدرناه) تقديره: (وقدرنا القمر قدرناه منازل) أي: ذا منازل، وقيل: معناه قدرناه منازل، ويجوز أن يكون النصب فيه لحمل على ما قبله مما عمل فيه الفعل، وهو قوله تعالى: ﴿ نسلخ منه النهار ﴾[٣] فعطف على ما عمل فيه الفعل، فأضمر فعلًا يعمل في (القمر) ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل»[٤].

(١) قطر الندى (٢/ ٢٥، ٢٦).
(٢) يس: ٣٩.
(٣) يس: ٣٧.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٢١٦).

المفعول به

عرف الرضي المفعول به بقوله: «المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل نحو: (ضربت زيدًا، وأعطيت عمرًا درهمًا)، ومعنى ما وقع عليه فعل الفاعل أي: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدًا وأوجدت ضربًا وأحدثت قتلًا، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، وكأن الضرب كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد»[١].

والأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، والأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل[٢].

كما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾[٣] فقد قرأ ابن كثير بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)، وقرأ الباقون برفع (آدم)، ونصب (كلمات)[٤] وهي قراءة ابن عامر فقد رفع (آدم) على أنه فاعل، ونصب (كلمات) على أنها مفعول به، وهذا الترتيب هو الأصل في ترتيب الجملة الفعلية، وهو جائز.

قال ابن الأنباري: «وإسناد هذا الفعل إلى كل واحد منهما جائز كإسناده إلى الآخر، ألا ترى أنك تقول: تلقيت الحديث وتلقاني الحديث فيكون جائزًا؛ لأن كل ما تلقيته فقد تلقاك»[٥].

وقد اختلف النحاة في عامل المفعول به؛ أي: الناصب له «فهو الفعل عند

---

(١) شرح الكافية (١/ ١٢٧).
(٢) شرح ابن عقيل (٢/ ٩٦).
(٣) البقرة: ٣٧.
(٤) النشر (٢/ ٢١١).
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٧٥).

البصريين، أو شبهه بناء على أنه به يتقوى المعنى المقتضي للرفع أي: الفاعلية. والمعنى المقتضي للنصب أي: المفعولية. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين: هو الفاعل ... وقال خلف من الكوفيين: إن عامله كونه مفعولًا»[١].

وقد رجح الرضي ما ذهب إليه الفراء من أنه (الفعل والفاعل)، وما ذهب إليه هشام من أنه (الفاعل)، وهذا الخلاف حول العامل لا يفيد المسألة في شيء، ويمكن رد هذه الأقوال إلى ما ذهب إليه البصريون من أنه الفعل أو شبهه. فالفعل يستلزم الفاعلية والمفعولية.

حذف عامل المفعول به:

قد يجوز حذف عامل المفعول به؛ أي: الفعل الذي نصبه، وتعلق به، وذلك إذا قامت قرينة تدل عليه: كأن يكون جوابًا عن سؤال نحو: محمدًا لمن سأل: «من أكرمت»، والتقدير: «أكرمت محمدًا»[٢]. فقد حذف الفعل لدلالة السؤال عليه، وقد حُذف الفعل في قوله تعالى: ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾[٣]، فقد قرأ أبو عمرو برفع: (العفو)، وقرأ الباقون بنصبه وهي قراءة ابن عامر[٤]، فالعفو على قراءة ابن عامر منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف فسره الفعل المذكور في السؤال، فمن قرأ بالنصب جعل (ماذا) كلمة واحدة في موضع نصب بالفعل (ينفقون) فرد (العفو) إليه، ونصبه بتقديره، والتقدير: قل ينفقون العفو، فكأنه قال: يسألونك أي شيء ينفقون قل ينفقون العفو[٥].

---

(١) شرح الكافية (١/ ١٢٨).
(٢) شرح الكافية (١/ ١٢٩).
(٣) البقرة: ٢١٩.
(٤) شرح ابن القاصح، ٢١٠.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (١/ ١٥٣).

ومما جاء فيه المفعول به لفعل محذوف قوله تعالى: ﴿ فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾[١]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة وحفص وزيد بن علي: (يعقوب) بنصب الباء، فكان الرفع في قراءة الباقين[٢].

وقد ذكر ابن الأنباري في نصب (يعقوب) وجهين:

أولهما: بتقدير فعل دل عليه (بشرناها) وتقديره: بشرناها بإسحاق ووهبنا له يعقوب من وراء إسحاق.

ثانيهما: أن يكون معطوفًا على موضع قوله: (بإسحاق) وموضعه النصب، كقولهم: مررت بزيد وعمرًا. وقول الشاعر:

مُعَاوِيَ إننا بشر فأسجح		فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فنصب الحديد بالعطف على موضع (بالجبال) وهو النصب[٣].

وقد ذهب الزمخشري إلى أن (يعقوب) منصوب عطفًا على (إسحاق) على توهم عدم وجود الباء، «كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب»[٤].

وضعَّف أبو حيان العطف على التوهم، لأنه لا ينقاس، ثم قال: «والأظهر أن ينصب (يعقوب) بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودل عليه قوله: (فبشرناها) لأن البشارة في معنى الهبة، ومن ذهب إلى أنه مجرور معطوف على لفظ (إسحاق)، أو على موضعه –فقوله ضعيف؛ لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين العطف ومعطوفه المجرور، فلا يجوز مررت بزيد اليوم وأمس عمر،

---

(١) هود: ٧١.

(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٤٤).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٢).

(٤) الكشاف (٢/ ٢٢٥) ط. دار المعرفة – بيروت – لبنان.

وضربت زيدًا واليوم عمرًا، فإن جاء ففي شعر»[١].

وأميل إلى ما رجحه أبو حيان من أن (يعقوب) مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره (وهبنا له)، أما ما ذهب إليه ابن الأنباري من أن (يعقوب) منصوب عطفًا على موضع (بإسحاق) فهو بعيد عن التصور اللغوي، وليس البيت الذي ذكره شاهدًا على ذلك، لأن الباء في (بالجبال) زائدة دخلت على خبر ليس لتأكيد النفي، ويمكن حذفها، ومن هنا جاز عطف (الحديد) على موضع (بالجبال) وليس الأمر كذلك في الآية إذ الباء في (بإسحاق) أصلية يتعدى بها الفعل (بشر).

ومما قيل أنه منصوب بفعل مقدر ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر (قيله) بالنصب، وقرأ بالنصب كذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي مكان الجر في قراءة حمزة وعاصم[٣]، فقد نصب (قيله) في بعض الأقوال على أنه مفعول به محذوف يفسره الكلام السابق والتقدير: (ونسمع قيله) حملًا على قوله تعالى: ﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ﴾[٤]. وهذا أحد قولين ذكرهما الفراء بعد القول بأنه منصوب على المصدر[٥]، وسوف يأتي ذلك في الكلام عن المفعول المطلق.

وقيل: نُصب على أن يكون معطوفًا على معنى ﴿ وعنده علم الساعة ﴾[٦] والمعنى: ويعلم الساعة. فكأنه قال: (يعلم الساعة ويعلم قيله).

وقيل: أن يكون منصوبًا بالعطف على المفعول المحذوف للفعل (يكتبون) في

---

(١) البحر المحيط (٥/ ٢٤٤).
(٢) الزخرف، ٨٨.
(٣) شرح ابن القاصح، ص٣٦٨.
(٤) الزخرف: ٨٠.
(٥) معاني القرآن (٣/ ٣٨).
(٦) الزخرف: ٨٥.

قوله تعالى: ﴿ ورسلنا لديهم يكتبون ﴾[١]. وتقديره: يكتبون ذلك ويكتبون قيله[٢].

وقد أنكر الزمخشري الجر أو النصب عطفًا على الكلام السابق على نحو ما ذكر، فقال معقبًا على ما ذهب إليه الأخفش والزجاج من العطف: «والذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضًا لوقوع التنافر في النظم، وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجر والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه، والضمير في (قيله) لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وإقسام الله بقيله رفع منه وتعظيم لدعائه والتجائه إليه»[٣].

والمقصود أن (قيله) منصوب عند الزمخشري على القسم على أن حرف القسم محذوف وهو الباء والتقدير: (وأقسم بقيله)، وحرف القسم إذا حُذف نصب المقسم به تمشيًا مع ما تعارف عليه النحاة من أن حرف الجر إذا حذف نصب المجرور به، ويكون نصبه على نزع الخافض.

والفرق بين إضمار حرف القسم وحذفه -كما جاء ذلك في قول الزمخشري- أن حرف القسم إذا أضمر بقي عمله وهو الجر، لأن المضمر في حكم الموجود، أما إذا حُذف لم يبق عمله، بل ينصب على نزع الخافض كما تقدم. والقراءتان: بالجر والنصب على هذين الاعتبارين عند الزمخشري، وجواب القسم: ﴿ إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾[٤].

وربما كان قول الزمخشري هذا مستساغًا في قراءة الجر إذ يمكن جعل الواو للقسم وليس ذلك مستساغًا في قراءة النصب، لأن هذه (الواو) تكون حينئذ

(١) الزخرف: ٨٠.
(٢) البيان (٢/ ٣٥٥).
(٣) الكشاف (٣/ ٤٢٨).
(٤) تفسير النسفي (٤/ ١٢٦).

للاستئناف فنصب المقسم به بعدها يؤدي إلى التباس واو الاستئناف بواو القسم.

وأرى أن أحسن الوجوه أن يكون (قيله) مفعولًا به لفعل محذوف دل عليه الكلام السابق، وتقديره: (ونسمع قيله، أو ونعلم قيله)، وحمل هذا الفعل المحذوف على ما تقدم من أفعال لا يعني العطف، ثم إن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه لا يمنع من ذلك ما دام المعنى واضحًا.

ومما جاء منصوبًا بفعل محذوف كذلك على أنه مفعول به قوله تعالى: ﴿ وقوم نوح من قبل ﴾[١]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: (وقوم) بالجر، وقرأ الباقون بالنصب وهي قراءة ابن عامر[٢].

قال أبو زرعة: «فالأحسن -والله أعلم- أن يكون محمولًا على قوله تعالى: ﴿ فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم ﴾[٣]، ألا ترى أن هذا الكلام يدل على (أغرقنا) فكأنه قال: (أغرقناه وجنوده وأغرقنا قوم نوح)»[٤].

وقال ابن الأنباري: «ومن قرأ بالنصب نصبه بفعل مقدر تقديره: (أهلكنا قوم نوح)، وقيل: تقديره: (اذكر قوم نوح)»[٥].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ والحب ذو العصف والريحان ﴾[٦] فقد قرأ ابن عامر: (والحب ذا العصف والريحان) بالنصب في كل من (الحب) و(ذا)، و(الريحان)

---

(١) الذاريات: ٤٦.
(٢) حجة القراءات (٦٨١).
(٣) الذاريات: ٤٠.
(٤) حجة القراءات (٦٨١)، ط٤.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٣٩٢).
(٦) الرحمن: ١٢.

مكان الرفع عند الباقين، حمله على قوله: ﴿ والأرض وضعها للأنام ﴾[١] لأن (وضعها) بمعنى: خلقها؛ أي: وخلق الحب ذا العصف وخلق الريحان، و(ذا) نعت للحب[٢].

المفعول المطلق

المفعول المطلق هو: «المصدر المنتصب: توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده»[٣]، ويسمى المنصوب على المصدرية «وينتصب المصدر بمثله؛ أي: بالمصدر الذي يعمل عمل الفعل كما سيأتي، وبالفعل وبالوصف؛ أي: المشتق الذي يعمل عمل الفعل أيضًا: كاسم الفاعل واسم المفعول»[٤].

ومثال ما جاء فيه العامل مصدرًا قوله تعالى: ﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ﴾[٥]، فقد قرأ الجمهور (أربع) بالنصب مكان الرفع في القراءة الأخرى[٦]، وقراءة النصب هي قراءة ابن عامر، فقد انتصب (أربع) على المصدرية والعامل فيه (شهادة)، لأنها في تقدير أن والفعل، وتقديره: أن يشهد أربع شهادات بالله[٧]. ولما كان العدد وهو (أربع) مضافًا إلى المصدر أخذ حكمه وهو من مواضع نيابة العدد عن المفعول المطلق.

أما (فشهادة) فهو مرفوع على الابتداء وخبره محذوف والتقدير: (فعليهم

---

(١) الرحمن: ١٠.
(٢) حجة القراءات لأبي زرعة، ص٦٩٠.
(٣) شرح ابن عقيل (٢/ ١٦٩).
(٤) المرجع السابق (٢/ ١٧٠).
(٥) النور: ٦.
(٦) البحر المحيط (٦/ ٤٣٤)، وغيث النفع، ص٢٣٢.
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٩٢)، والكشاف (٣/ ٦٤).

شهادة)، أو هو مرفوع على الخبرية ومبتدؤه محذوف تقديره: (فالحكم شهادة أحدهم)[١].

ومما جاء فيه العامل فعلًا قوله تعالى: ﴿ وقولوا للناس حسنا ﴾[٢] فقد قرأ ابن عامر ومن وافقه ومنهم حفص: (حسنًا) بضم الحاء وسكون السين[٣]، وهو مصدر (حسن) بضم السين كما تقدم عند الحديث عن أبنية المصادر في الدراسة الصرفية، فإن (حسنًا) ناب عن المفعول المطلق لأنه مضاف إليه في الأصل، وحذف مضافه وهو صفة المصدر المحذوف.

قال ابن الأنباري: «لأن التقدير فيه: (وقولوا قولًا ذا حسن) فحذف المصدر وصفته، وأقيم ما أضيفت الصفة إليه مقام المصدر»[٤].

والذي أدى إلى هذا التقدير هو أن المصدر لا يوصف به، ولذلك لا تحتاج القراءة الأخرى إلى مثل هذا التقدير، فقد قرئت (حسنًا) بفتح الحاء والسين؛ أي: (قولًا حسنًا).

حذف عامل المفعول المطلق:

اتفق النحاة على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد لعامله وهو ما ليس مضافًا ولا موصوفًا، وأما المؤكد لعامله فقد اختلف النحاة في جواز حذف عامله[٥].

ومما جاء منصوبًا على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف على أوضح الأقوال قوله

(١) البيان لابن الأنباري (٢/ ١٩٢)، والبحر المحيط (٦/ ٤٣٤).
(٢) البقرة: ٨٣.
(٣) النشر (٢/ ٢١٨).
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٠٣).
(٥) أوضح المسالك، ص١٠١.

تعالى: ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم ﴾[١]، فقد قرأ الحرميان (وهما: نافع وابن كثير)، وشعبة، وعلي (الكسائي): (وصية) بالرفع وقرأ الباقون بالنصب[٢]، وهي قراءة ابن عامر. فقد اختلفوا في نصب (وصية) فقال ابن خالويه: «والحجة لمن نصب أنها مصدر، والاختيار في المصادر النصب إذا هي وقعت موقع الأمر كقوله: ﴿ فضرب الرقاب ﴾[٣]، ومنه قول الراجز:

شكا إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرى		صبرًا جميلًا فكِلانا مُبْتَلَى»[٤]

فإن (وصية) على قول ابن خالويه منصوبة على أنها مفعول مطلق دل على الطلب، ولذا حذف عامله والتقدير: (فليوصلوا وصية)، وعلى هذا يكون (وصية) اسم مصدر ناب مناب مصدره. وهذا ثاني احتمالين ذكرهما أبو حيان في نصب (وصية)، وأولهما أن يكون مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: (يوصون)، أو (ليوصوا)، وهذا الفعل المحذوف هو خبر (الذين)، وقد رجح أبو حيان هذا الاحتمال وضعَّف أن يكون مفعولًا مطلقًا كما ضعَّف احتمال كونه مفعولًا ثانيًا لفعل محذوف، والمفعول الأول هو (الذين) والتقدير: (وألزم الذين ... وصية) وسبب ضعف هذا الاحتمال أنه ليس من مواقع إضمار الفعل[٥].

ويبدو لي أن احتمال نصبه على المصدرية أقوى، فإذا كانت هذه الآية ليست من مواضع إضمار الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، مع بقاء مفعوليه فإنها ليست من مواضع إضمار الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد مع بقاء مفعوله كذلك.

ومما جاء منصوبًا على المصدرية لفعل محذوف قوله تعالى: ﴿ ذلك عيسى ابن

(١) البقرة: ٢٤٠.
(٢) غيث النفع، ص٧١.
(٣) محمد: ٤.
(٤) الحجة في القراءات السبع، ص٩٨.
(٥) البحر المحيط (٢/ ٢٤٥).

مريم قول الحق ﴾[١] فقد قرأ عاصم وابن عامر: (قول) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[٢]، وقد اختلفوا في إعراب (قول) على قراءة النصب؛ فذهب الفراء إلى أنه حال من (عيسى) فقال: «وإن نصبت (القول) وهو في النية من نعت عيسى كان صوابًا كأنك قلت: هذا عبد الله أخاه بعينه، والعرب تنصب الاسم المعرفة في هذا وذلك وأخواتها، فيقولون: هذا عبد الله الأسَدَ عاديًا بنصب الأسد، كما يقولون: أسدًا عاديًا»[٣].

ورأي الفراء هذا مبني على مذهبه في جواز مجيء الحال معرفة، والصحيح ما ذهب إليه ابن الأنباري وأبو حيان من أنه مفعول مطلق لفعل محذوف.

فقال ابن الأنباري: «ومن قرأه بالنصب كان منصوبًا على المصدر وتقديره: (أقول قول الحق)»[٤].

وقال أبو حيان: «وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة؛ أي: هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ليس منسوبا لغيره، كما نقول: هذا عبد الله الحق لا الباطل (بنصب الحق) أي: أقول الحق وأقول قول الحق، فيكون الحق هنا الصدق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته»[٥].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ تنزيل العزيز الرحيم ﴾[٦]، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر: (تنزيل) رفعًا، وقرأ ابن عامر

(١) مريم: ٣٤.
(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٤٠٩.
(٣) معاني القرآن (٢/ ١٦٨).
(٤) البيان (٢/ ١٢٦).
(٥) البحر المحيط (٦/ ١٨٩).
(٦) يس: ٥.

وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (تنزيل) نصبًا[١]. فقد نصب (تنزيل) على المصدر أي: أنه مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من لفظه[٢].

ومما قيل إنه مفعول مطلق لفعل محذوف قوله تعالى: ﴿ وقيله يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾[٣]، فقد قرأ عاصم وحمزة: (وقيله) بالجر، وقرأ الباقون بالنصب، وهي قراءة ابن عامر، واختلفوا في توجيه قراءة النصب، وقد ذكرت هذا الخلاف عند الكلام عن حذف عامل المفعول به، وهنا أشير إلى بعض ما ذكره الفراء وابن الأنباري من وجوه في نصب (قيله): فقد ذكرا أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف والتقدير «وقال قوله وشكا شكواه إلى ربه» يقصد أن (قيله) مفعول مطلق لفعل محذوف[٤].

(١) السبعة في القراءات، ص٥٣٩.
(٢) البحر المحيط (٧/ ٣٢٣)، وقلائد الفكر ص١٢٨.
(٣) الزخرف: ٨٨.
(٤) معاني القرآن (٣/ ٣٨)، والبيان (٢/ ٣٥٥).

المفعول له

من المفعولات: المفعول له، ويسمى المفعول لأجله ومن أجله؛ وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل وذلك كقوله تعالى: ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾[١] فالحذر: مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما أيضًا واحد وهم الكافرون، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب[٢].

ومن المفعول له على الأوضح ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وقال إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة بينكم في الحياة الدنيا ﴾[٣]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (مودة بينكم) بالرفع مع الإضافة، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (مودة) منونًا بالنصب، ونصب (بينكم)، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم (مودة) رفعًا منونًا و(بينكم) نصبًا، وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص (مودة بينكم) بنصب (مودة) على الإضافة[٤].

وقد ذكر أبو زرعة غير هذا فقد نسب فتح (مودة) بغير تنوين، وخفض (بينكم) على الإضافة إلى نافع وابن عامر وأبي بكر[٥]، وهذا مخالف لما جاء في كتب القراءات.

قال مكي بن أبي طالب: «وحجة من نصب وأضاف أو لم يضف أنه جعل (ما) كافة لـ (إن) عن العمل فلم يحتج إلى إضمار (هاء)، وجعل (اتخذ) يتعدى إلى مفعول

---

(١) البقرة: ١٩.
(٢) قطر الندى لابن هشام (٢/ ٥٤).
(٣) العنكبوت: ٢٥.
(٤) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٤٩٨، ٤٩٩.
(٥) حجة القراءات، ص٥٥٠.

واحد وهو (الأوثان) ونصب (مودة) على أنه مفعول من أجله أي: اتخذتم الأوثان للمودة، والإضافة على الاتساع، والتنوين على الأصل، ونصب (بينكم) على الظرف، أو على أنه صفة لـ (مودة)»[1].

وذكر الزمخشري وأبو حيان وجهًا آخر وهو: أن تكون (مودة) مفعولًا ثانيًا للفعل: (اتخذتم) والمفعول الأول (أوثانًا) أي: اتخذتم الأوثان سبب المودة بينكم على تقدير حذف المضاف، أو: اتخذتموها مودة بينكم، بمعنى مودودة بينكم[2].

وهذا وجه بعيد يحتاج إلى تقديرات متكلفة، لأن الجار والمجرور وهو (من دون الله) هو المفعول الثاني مقدمًا، وأصل الجملة: (اتخذتم الأوثان آلهة من دون الله للمودة بينكم)، فالأوضح أن تكون (مودة) مفعولًا لأجله لأنها مصدر بيَّن سبب حدوث الفعل وهو اتخاذ الكافرين الأوثان من دون الله، وهذا الوجه لا يحتاج إلى تقدير.

(١) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ١٧٨).
(٢) الكشاف (٣/ ١٨٩)، والبحر المحيط (٧/ ١٤٨).

المفعول فيه

يعد النحويون المنصوب على الظرفية من المفعولات، لأنه يدل على مكان حدوث الفعل أو زمانه، وقد عرفه الرضي بقوله: «هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور»[١]، ويقسمونه باعتبار دلالته على زمان أو مكان محدد أو غير محدد إلى مبهم ومختص؛ فالمبهم من الزمان: ما لا حصر له مثل: (حين)، والمختص: ما له بداية ونهاية مثل: (يوم). وقد اختُلف في تفسير المبهم من المكان؛ فقيل: هو النكرة وليس بشيء لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية، فهو إذن مبهم لأن ظرف المكان المختص يجر بفي، وقيل: هو غير المحصور كالمبهم من ظروف الزمان وهو الأولى[٢].

ومن الظروف ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾[٣] فقد قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي: (خلافك) بكسر الخاء وفتح اللام وألف بعدها[٤]، فإن (خلافك) ظرف زمان بمعنى (بعدك) وبه قرأ عطاء بن رباح. واستحسنوا أن ذلك تفسير لا قراءة، لمخالفتها سواد الصحف. وقرأ أهل الحجاز وأبو بكر وأبو عمرو: (خلفك) بغير ألف، والمعنى واحد، واللفظان في الأصل من الظروف المكانية فتجوز فيهما واستعملا الزمان، وقد اطرد إضافتهما كقبل وبعد إلى أسماء الأعيان على حذف مضاف يدل عليه ما قبله أي: لا يلبثون خلف استفزازك وخروجك[٥].

---

(١) شرح الكافية (١/ ١٨٤).
(٢) المرجع السابق.
(٣) الإسراء: ٧٦.
(٤) شرح ابن القاصح، ١١٢.
(٥) تفسير الألوسي (٤/ ٥٦٣).

ومن ظروف الزمان المبهمة أيضًا (لما) بمعنى: (حين) كما في قوله تعالى: ﴿ وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ﴾[١] فقد قرأ حمزة والكسائي (لما) بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) بفتح اللام تشديد الميم[٢]. وقد ذهب الفراء إلى أنها: «إذا فتحت وشددت فلا موضع لها إنما هي أداة»[٣] يريد أنها أداة شرط، فتكون حرفًا لا اسمًا. وفعل الشرط (صبروا)، والجواب محذوف يفسره ما تقدم.

وقال ابن الأنباري: «ومن قرأ بالتشديد والفتح كانت (لما) ظرف زمان بمعنى (حين) في موضع نصب، والعامل فيها (يهدون)»[٤] وهذا ما أميل إليه، لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

ومن الظروف المكانية المبهمة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن ﴾[٥]، فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر: (عند الرحمن) بالنون، وحجتهم قوله تعالى: ﴿ إن الذين عند ربك ﴾[٦] وقرأ الباقون: (عباد الرحمن)[٧]، والمكانية هنا -أي: على قراءة ابن عامر- ليست مكانية حسية وإنما هي مكانية معنوية تدل على علو الرتبة.

حكم الظروف عند الإضافة:

ينقسم الظرف إلى: متصرف، وغير متصرف. «فالمتصرف من الظروف ما لم يلزم

---

(١) السجدة: ٢٤.
(٢) شرح ابن القاصح، ٣٥٠.
(٣) معاني القرآن (٢/ ٣٣٢).
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٦١).
(٥) الزخرف: ١٩.
(٦) الأعراف: ٢٠٦.
(٧) حجة القراءات لأبي زرعة، ٦٤٧، ط٤.

انتصابه بمعنى في، أو انجراره بمن»[١] أي أن الظرف المتصرف قد يخرج عن استعماله ظرفًا في الجملة فيقع فيها مواقع مختلفة، فقد يرفع على الابتداء أو الخبرية أو الفاعلية، وقد ينصب على المفعولية وغير ذلك، وقد وقع الظرف خبرًا في قوله تعالى: ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾[٢] فقد قرأ نافع بفتح (يوم) وقرأ الباقون (ومنهم ابن عامر) برفعه[٣]. قال ابن خالويه: «فالحجة لمن رفع أنه جعل (هذا) مبتدأ و(يوم ينفع) الخبر»[٤]، والرفع هنا على الإعراب أولى من الفتح على البناء، لأن أسماء الزمان إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب كان الإعراب أكثر من البناء، أما إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبني كان البناء أكثر لأن: «ما يضاف إلى الجملة جوازًا يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية نحو: هذا يوم جاء زيد، ويوم يقوم عمرو، ويوم بكر قائم، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي وابن مالك، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض: البناء، كقوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا[٥]

وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب ويجوز البناء[٦].

ومما جاز فيه الإعراب والبناء قوله تعالى: ﴿ ومن خزي يومئذ ﴾[٧] بكسر (يوم)

---

(١) شرح الكافية (١/ ١٨٧).
(٢) المائدة: ١١٩.
(٣) شرح ابن القاصح، ٢٤٩.
(٤) الحجة في القراءات السبع، ١١٠، ط١.
(٥) قاله النابغة الذبياني وتمامه:

وقلت ألما أصح والشيب وازع

والشاهد في حين حيث بُني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم ويجوز كسره للإعراب وهو من البحر الطويل. شرح شواهد العيني (٢/ ٢٥٦)، بهامش حاشية الصبان.
(٦) شرح ابن عقيل (٣/ ٥٩، ٦٠).
(٧) هود: ٦٦.

(يوم) على الجر بالإضافة، فكان الفتح على البناء في قراءة نافع والكسائي.

وقوله تعالى: ﴿ وهم من فزع يومئذ ﴾[١] فقد قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو: بترك التنوين من (فزع)، وبجر (يوم)، وقرأ نافع بترك التنوين وفتح يوم، وقرأ الكوفيون بالتنوين وفتح يوم.

وقوله تعالى: ﴿ من عذاب يومئذ ﴾[٢] بجر (يوم)[٣]. قال ابن الأنباري: «فمن قرأ بالكسر أعربه على الأصل، ومن قرأ بالفتح بناه لإضافته إلى غير متمكن»[٤] أي إلى مبني وهو: (إذ) وهو ظرف زمان مبني على السكون، وإضافة (يوم) إلى (إذ) من إضافة المؤكَد -بفتح الكاف- إلى المؤكِد -بكسر الكاف- وهذا النوع من الإضافة يكثر في أسماء الزمان نحو (يومئذ، وحينئذ)[٥].

(١) النمل: ٨٩.
(٢) المعارج: ١١.
(٣) شرح ابن القاصح، ٢٩١.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٩).
(٥) شرح الأشموني (٢/ ٢٤٣).

المستثنى

تذكر كتب النحو المستثنى ضمن المنصوبات، وذلك لأن النصب من أبرز أحكامه. وقد عرفه ابن مالك بأنه: «هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلا) وما بمعناها بشرط الفائدة»[١].

فإن كان المستثنى بعضًا من المستثنى منه -أي: من جنسه- فهو الاستثناء المتصل، وإن لم يكن المستثنى من المستثنى منه فهو المنقطع[٢]، والمستثنى منصوب إن كان المستثنى منه موجودًا قد شغل به الفعل. قال المبرد: «أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولًا، ثم تأتي بالمستثنى بعده، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا»[٣].

وقد اختلف النحاة في ناصب المستثنى؛ أي: العامل الذي عمل فيه النصب. ومما قيل في ذلك أنه منصوب بالفعل أو شبهه بواسطة (إلا) وهو مذهب معظم النحويين[٤].

وذهب المبرد إلى أنه منصوب بـ (إلا)، وقال: «وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدًا فيهم، فلما قلت: إلا زيدًا كانت (إلا) بدلًا من قولك: أعني زيدًا وأستثني فيمن جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل»[٥].

وأرى أن ناصب المستثنى ليس عاملًا لفظيًّا، وإنما هو معنوي: وهو المخالفة،

---

(١) التسهيل، ١٠١.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المقتضب (٤/ ٣٨٩).
(٤) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٩).
(٥) المقتضب (٤/ ٣٩٠).

أي: مخالفة المستثنى للمستثنى منه في الحكم. وتتضح هذه المخالفة في الاستثناء التام الموجب، فإذا قيل: زارني الأصدقاء إلا عليًّا، فإن الزيارة حدثت من الأصدقاء ولم تحدث من علي، وهذا هو المقصود بالمخالفة. والدليل على ذلك أن المخالفة إذا فُقِدَت من أسلوب الاستثناء فَقَد النصب. فإذا قيل: ما زارني إلا علي؛ أعرب ما بعد (إلا) فاعلًا للفعل. ومهما يكن من أمر فإن البحث عن العامل لا يفضي إلى القطع بشيء.

ومما يحتمل أنه واجب النصب على الاستثناء ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾[١]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (امرأتك) بالرفع، والباقون بالنصب، وهي قراءة ابن عامر كذلك[٢].

فالوجهان -أي: الرفع والنصب- جائزان جيدان كما يقول المبرد[٣]. ووجه النصب على أنه استثناء من قوله: (بأهلك) إذ قبله أمر، والأمر عندهم كالواجب. ويتعين النصب على الاستثناء من (أهلك) في قراءة (عبد الله) إذ سقط في قراءته وفي مصحفه (ولا يلتفت منكم أحد)، وجوَّز أن يكون منصوبًا على الاستثناء من (أحد) وإن كان قبله نهي، والنهي كالنفي على أصل الاستثناء كقراءة (ابن عامر): (ما فعلوه إلا قليلًا منهم)[٤]، وإن كان قبله نفي[٥].

وخلاصة القول: أن قوله: (امرأتك) إن كان مستثنى من قوله: (بأهلك) فهو واجب النصب، لأن الكلام حينئذ تام موجب، وإن كان مستثنى من قوله: (أحد) فهو جائز النصب، لأن الكلام تام منفي، فإن المستثنى منه إن كان واقعًا بعد نفي أو شبهه جاز نصب المستثنى بعده، وجاز فيه الاتباع، إلا أن كتب النحو تكاد تجمع على

---

(١) هود: ٨١.
(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٤٨).
(٣) المقتضب (٤/ ٣٩٥).
(٤) النساء: ٦٦.
(٥) البحر المحيط (٥/ ٢٤٨).

ترجيح الاتباع على البدل أو عطف البيان[١].

فقال المبرد في معرض حديثه عن جواز نصب المستثنى بعد النفي: «وإن كان الأجود فيه غيره نحو: ما جاءني أحد إلا زيد -بالرفع- وما مررت بأحد إلا زيد -بالجر-»[٢].

ومن هنا ضعَّف النحويون قراءة ابن عامر بنصب المستثنى في قوله تعالى: ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾[٣]، فقد تفرد ابن عامر بنصب (قليلًا) مكان الرفع في قراءة الباقين[٤]. ويكاد النحاة يجمعون على تفضيل قراءة الرفع على قراءة النصب، فقال المبرد: «والقراءة الجيدة: ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾ بالرفع، وقد قرئ: (إلا قليلًا) بالنصب»[٥].

وقال ابن خالويه: «والرفع وجه القراءة لأن من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب نُصِبَ، وإذا أتى بعد منفي رُفِعَ»[٦].

وقال ابن الأنباري: «النصب على الأصل في الاستثناء، والرفع على البدل أوجه الوجهين»[٧].

ولما كان الرفع في هذه الآية أولى من النصب عند النحاة، لأن الكلام تام منفي -لجئوا إلى تخريج قراءة النصب تخريجات متكلفة، ومن ذلك ما ذكره ابن خالويه،

---

(١) شرح الكافية للرضي (١/ ٢٣٠)، والتسهيل لابن مالك، ١٠١، ١٠٢.
(٢) المقتضب (٤/ ٣٩٠).
(٣) النساء: ٦٦.
(٤) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ١٢٤.
(٥) الكامل (٤/ ٢٤٤).
(٦) الحجة في القراءات السبع، ص١٢٤، ١٢٥.
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٥٨).

واختاره، فقال: «والاختيار في هذا أن لفظ النفي مردود على ما كان في الإيجاب كأن قائلًا قال: (قد فعلوه إلا قليلًا منهم)، فرد عليه بما لفظه مجحود فقال: ما فعلوه إلا قليلًا منهم، كما تقول: قد قام زيد، فيرد عليك: ما قام زيد، فهذا وجه قريب. ووجه ثان: أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيد، أبدلت زيدًا من أحد فرفعته، فكأنك قلت: ما قام إلا زيد، ولم تأتِ (بأحد) فإن لم تقدر البدل في كلامك، وجعلت قولك: ما قام أحد كلامًا تامًّا، لا تنوي فيه الإبدال من (أحد)، ثم استثنيت، على هذا نصب فقلت: ما قام أحد إلا زيدًا، فعلى هذا تصبح قراءة ابن عامر بالنصب كأنه قال: ما فعلوه على تمام الكلام، وترك تقدير البدل فيه، ثم قال بعد ذلك: إلا قليلًا منهم»[1].

وما ذكره ابن خالويه من أن لفظ النفي مردود على الإيجاب، ليكون ذلك مسوغًا للنصب –فهو افتراض عقلي.

وقد رد القرافي هذا الافتراض فقال: «وهذا لا حجة فيه لأنه لا يلزم أن نقدر أداة النفي داخلة على كلام موجب قد استقر فيه نصب الاسم على الاستثناء، بل يجوز أن يكون المتكلم بنى كلامه على النفي ابتداء. ومما يدل على فساده اجتماع القراء على رفع (قليل) من قوله تعالى: ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾، مع أن (فعلوه) قد يتصور فيه أن يكون كلامًا تامًّا»[2].

أما ما ذكره ابن خالويه من عدم إرادة البدل في الكلام، وأن تمام الكلام (ما فعلوه) ثم استثنى، فهذا أيضًا مجرد افتراض بعيد عن التصور اللغوي، إذ لا يدري السامع ما إذا قصد المتكلم البدل أو لم يقصده.

وقد ذكر أبو زرعة وجهًا آخر وهو: أن (قليلًا) منصوب بفعل محذوف تقديره:

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ص١٢٤، ١٢٥.

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق الدكتور طه محسن، ١٩٤.

(استثنى)[١]. وهذا خروج بأسلوب الاستثناء إلى أسلوب آخر وهو: حذف عامل المفعول به، لأن (قليلًا) لا يكون حينئذ مستثنى، وإنما يكون مفعولًا به لفعل محذوف.

وأنتهي من ذلك كله إلى القول بأن كل هذه التخريجات لقراءة ابن عامر ما دفع النحويين إليها إلا وضعهم لقواعد مسبقة اصطدمت بقراءات صحيحة متواترة، فإذا بهم يؤولونها ويخرجونها حتى يخضعوها لما وضعوه من قواعد، وكان الأولى أن يخضعوا القواعد النحوية لما ورد من قراءات متواترة، لا سبيل إلى الشك فيها، وينبغي أن تكون هذه القراءة شاهدًا على جواز نصب المستثنى إذا أتى بعد كلام تام منفي مطلقًا، حتى يريح النحاة أنفسهم من عناء البحث عن مسوغ آخر غير الاستثناء.

الاستثناء بغير:

كان الكلام السابق عن الاستثناء بـ(إلا) وهي الأصل في الاستثناء؛ لأنها حرف وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها لمشابهة بينهما، فمن ذلك (غير) و(سوى) و(حاشا).

فأما (غير) فمحمولة على (إلا) ومشبهة بها، لأن (غير) يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات.

فلما كان في (غير) من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل (إلا) لما بعدها حُملت عليها، وجُعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة (إلا) وما بعدها إلا أن ما بعد (غير) لا يكون إلا مخفوضًا؛ لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها[٢].

---

(١) حجة القراءات، ص٢٠٦، ط٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٨٣).

وعلى هذا فإن (غير) إذا استثنى بها أُعربت إعراب التالي لـ (إلا)، فتنصب على الاستثناء إن كانت بعد كلام تام موجب، ويجوز نصبها على الاستثناء واتباعها على ما قبلها على أنها بدل أو صفة إن كانت بعد كلام تام منفي[١].

وقد جاءت منصوبة على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ﴾[٢] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (غير)، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصبها[٣].

قال ابن الأنباري: «النصب على الاستثناء أو على الحال من القاعدين»[٤].

ويقوي النصب على الاستثناء أنها (غير أولي الضرر) نزلت استثناء بعد ما قبلها متأخرة عنها في الزمان[٥]. فقد روي في الأحاديث أنه لما نزلت الآية: وهي قوله تعالى: ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين... والمجاهدون ﴾ جاء ابن أم مكتوم رضي الله عنه حين سمعها فقال: يا رسول الله، هل من رخصة؟ فإني ضرير البصر، فنزل عند ذلك: ﴿ غير أولي الضرر ﴾[٦].

وقد جاءت (غير) منصوبة أيضًا في قوله تعالى: ﴿ أو التابعين غير أولي الإربة ﴾[٧] فقد قرأ شعبة وابن عامر بنصب (غير) والباقون بجرها[٨]. قال الزمخشري: «نصبت (غير) على الاستثناء أو الحال»[٩].

---

(١) المغني لابن هشام (١/ ١٥٨).
(٢) النساء: ٩٥.
(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٣٧، وشرح ابن القاصح ص٢٤١.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٦٤).
(٥) الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، ص٣٤٠.
(٦) المرجع السابق، ص٣٤٢.
(٧) النور: ٣١.
(٨) شرح ابن القاصح، ص٣٣٠.
(٩) الكشاف (٣/ ٧٢).

الحـال

ومن المنصوبات كذلك (الحال)، وقد عرفه ابن مالك بأنه «ما دل على هيئة صاحبها متضمنًا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة»[١].

وعرفه ابن هشام بأنه: «وصف فضلة يقع في جواب كيف»[٢].

والغالب في الحال أن تكون نكرة.

وقد مثَّل لها سيبويه في معرض حديثه عن المقارنة بينها وبين المفعول به فقال: «وذلك قولك: ضربت عبد الله قائمًا، وذهب زيد راكبًا. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو: عبد الله وزيد ما جاز في ذهبت، ولجاز أن تقول: ضربت زيدًا أباك، وضربت زيدًا القائم: لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل»[٣].

أي أن الحال تكون نكرة مبينة لهيئة صاحبها وهي بذلك تختلف عن المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل، وعن التابع نعتًا كان أو بدلًا.

والعامل في الحال إما فعل أو شيء يكون بدلًا منه أو دالًّا عليه[٤]: كالوصف والمصدر.

ومما نُصِبَ على الحال على قراءة ابن عامر ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قل هي للذين

---

(١) التسهيل، ص١٨.
(٢) قطر الندى (٢/ ٦٢).
(٣) الكتاب (١/ ٤٤).
(٤) المقتضب (٤/ ٣٠٠).

آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾[١] فقد قرأ نافع: (خالصة) بالرفع، والباقون بالنصب، وهي قراءة ابن عامر كذلك[٢].

قال ابن الأنباري: «والنصب على الحال من الضمير الذي في (للذين) الذي هو الخبر وهو العامل في الحال، والعامل في الحال على الحقيقة هو الفعل الذي قام (للذين آمنوا) مقامه، وتقديره: (قل هي) استقرت للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة، وإنما حذف الفعل وأقيم (للذين) أي الجار والمجرور مقامه، وانتقل الضمير الذي كان في الفعل إلى الجار والمجرور، فارتفع به كما يرتفع بالفعل، وجعله (الجار والمجرور) العامل في الحال كالفعل»[٣].

ومما قيل: إنه منصوب على الحال أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فورب السماء والأرض أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾[٤] فقد قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (مثل ما) نصبًا. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (مثل ما) بالرفع[٥].

قال ابن الأنباري: «والنصب على الحال من الضمير في (حق)، لأنه مصدر، وما زائدة، وقيل: هو مبني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن (أي إلى مبنى وهو: أن المؤولة بمصدر)، وقيل: هو مبني على الفتح لأن (مثلما) مركبة جعلًا بمنزلة خمسة عشر»[٦].

وعلى القول بالبناء يمكن أن يكون في محل رفع صفة (لحق) والأحسن -كما قال

---

(١) الأعراف: ٣٢.
(٢) شرح ابن القاصح، ص٢٦٧.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٦٠).
(٤) الذاريات: ٢٣.
(٥) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٦٠٩.
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٣٩١).

مكي بن أبي طالب- أن يكون حالًا من المضمر المرفوع في (لحق) وهو العامل في المضمر، وفي الحال، وتكون على هذا (ما) زائدة، و(مثل) مضافًا إلى (أنكم) ولم يتصرف بالإضافة لأنه نكرة لا يتصرف بإضافته إلى معرفة لكثرة الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين[١].

ومن المنصوب على الحال كذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ عاليهم ثياب سندس﴾[٢] فقد قرأ نافع وحمزة وأبان والمفضل عن عاصم: (عاليهم) ساكنة الياء، وقرأ الباقون: (عاليهم) بفتح الياء وهي قراءة ابن عامر[٣].

قال العكبري: «و(عاليهم) على قراءة النصب فيه قولان: أحدهما: هو الفاعل (أي اسم الفاعل)، وانتصب على الحال من المجرور في (عليهم) في قوله تعالى: ﴿ ويطوف عليهم ولدان مخلدون ﴾[٤]، والقول الثاني: هو ظرف، بمعنى: عاليَهم جلودُهم، وفي هذا القول ضعف»[٥].

مجيء الحال جملة:

قد تجيء الحال جملة اسمية أو فعلية، وقد تجيء مفردة كما في الآيات السابقة. فإذا جاءت الحال جملة كانت في موضع نصب[٦].

ومن شروط الجملة الواقعة حالًا أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها:

(١) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٢٨٧، ٢٨٨).
(٢) الإنسان: ٢١.
(٣) السبعة في القراءات، ص٦٦٤.
(٤) الإنسان: ١٩.
(٥) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٢٦٠).
(٦) المغني لابن هشام (٢/ ٤١٠).

كالضمير، أو الواو أو هما معًا[١].

وقد جاءت الجملة الاسمية حالًا في قوله تعالى: ﴿ يغشى الليل النهار يطلبه حثيثا والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمر ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر وحده: (والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بالرفع فيها كلها، ونصب الباقون هذه الكلمات الأربع[٣].

قال ابن خالويه: «والحجة لمن رفع: أنه جعل الواو حالًا لا عاطفة، فاستأنف بها فرفع كما تقول: (لقيت زيدًا وأبوه قائم) تريد: وهذه حال أبيه»[٤].

وقد جاءت الحال جملة اسمية أيضًا في قوله تعالى: ﴿ سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ﴾[٥].

فقد قرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة وهي: (والشمس والقمر والنجوم مسخرات)[٦] وشاركه حفص في رفع الاسمين الأخيرين.

قال ابن خالويه: «والحجة لمن رفع أنه جعل الواو حالًا لا عاطفة كقولك: كلمت زيدًا وعمرو قائم. فترفع عمرًا بالابتداء، وقائم (خبره) وكذلك قوله: (والشمس والقمر والنجوم) مبتدآت، و(مسخرات) خبرٌ عنهن»[٧].

وعلى هذا فتكون (الشمس) مبتدأ، وما بعدها (أي: القمر والنجوم) معطوفًا

---

(١) الهمع (١/ ٢٤٦).
(٢) الأعراف: ٥٤.
(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٢٨٢، ٢٨٣.
(٤) الحجة في القراءات السبع، ص١٥٧.
(٥) النحل: ١٢.
(٦) البحر المحيط (٥/ ٤٧٩).
(٧) الحجة في القراءات السبع، ص٢٠٩.

على المبتدأ، و(مسخرات) خبر عن الجميع[1]. والجملة في محل نصب والرابط هو الواو.

obeikandl.com

(١) تفسير الألوسي (٤/ ٣٤٩).

إعمال اسم الفاعل

سبق أن تحدثتُ عن اسم الفاعل في الباب الثاني الخاص بالدراسة الصرفية، ولكن كان الحديث من حيث بنيته وصوغه من الثلاثي وغيره، والحديث عنه هنا من حيث إعماله عمل الفعل.

وتُعرِّف كتب النحو اسم الفاعل بأنه: «الصفة الدالة على (فاعل) جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي»[١].

ويعمل اسم الفاعل بشرطين:

أحدهما: أن يكون في معنى المضارع بأن يكون دالًّا على الحال أو الاستقبال.

وثانيهما: أن يعتمد على شيء، كأن يكون واقعًا بعد (نفى، أو استفهام، أو مسند إلى مبتدأ أو نحوه: كاسم كان، أو اسم إن)[٢].

وهذان الشرطان في إعمال اسم الفاعل ينطبقان على قوله تعالى: ﴿ وأن الله موهن كيد الكافرين ﴾[٣].

ففي هذه الآية ثلاث قراءات:

الأولى: (موهن كيد) بإسكان الواو، وتخفيف الهاء مع التنوين في (موهن) ونصب (كيد) وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وشعبة.

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٢).
(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٩٣).
(٣) الأنفال: ١٨.

والثانية: بإسكان الواو، وتخفيف الهاء مع ترك التنوين (موهن) وخفض (كيد) وهي قراءة حفص.

والثالثة: بفتح الواو وتشديد الهاء مع التنوين في (موهن) ونصب (كيد) وهي قراءة الباقين[١].

فتبين من ذلك أن ابن عامر يقرأ (موهن كيد) بإسكان الواو وتخفيف الهاء من (أوهن) مع تنوين اسم الفاعل ونصب (كيد). وعلى هذه القراءة يكون اسم الفاعل: (موهن) من (أوهن) المتعدي بالهمزة «والتعدية بالتضعيف فيما عينه حرف حلق غير الهمزة قليل نحو: ضعفت ووهنت. وبابه أن يعدى بالهمزة نحو: أوهنته»[٢].

وقد عمل اسم الفاعل أيضًا فنصب ما بعده على المفعولية كذلك في قوله تعالى: ﴿ والله متم نوره ﴾[٣] فقد قرأ «ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر: (متم) بغير تنوين، و(نوره) بالخفض على الإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين في (متم) وبالنصب في نوره»[٤]. وهذه قراءة ابن عامر.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ إن الله بالغ أمره ﴾[٥]، فقد قرأ القراء إلا حفصًا بتنوين (بالغ)، ونصب (أمره)[٦].

فقد عمل اسم الفاعل في هذه الآيات على قراءة ابن عامر عمل فعله، فنصب ما بعده لدلالته على الحال أو الاستقبال، ولاعتماده على المبتدأ، أو اسم إن وهو في معنى المبتدأ.

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٤/ ٤٧٨).
(٢) البحر المحيط (٤/ ٤٧٨).
(٣) الصف: ٨.
(٤) النشر (٢/ ٣٨٧، ٣٨٨)، والمستنير (٣/ ٢٢٨).
(٥) الطلاق: ٣.
(٦) المستنير (٣/ ٢٤١).

بعض أحكام المنادى

لا أريد أن أتحدث هنا عن كل أحكام النداء، إذ ليس ذلك من أهداف هذه الدراسة، ولكن سأقصر الحديث على بعض أحكام المنادى مما جاء في قراءة ابن عامر.

«والنداء هو: توجيه الدعوة إلى المخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلم»[١]، «وأشهر حروفه ثمانية: الهمزة المفتوحة مقصورة أو ممدودة، يا، أيا، هيا، أي مفتوحة الهمزة أو الممدودة مع سكون الياء في الحالتين، وا»[٢].

«ويجوز حذف حرف النداء إلا في حالات ثلاث وهي: الندبة، والضمير، والاستغاثة»[٣].

وتجمع كتب النحو على أن المنادى ثلاثة أنواع: مفرد، ومضاف، وشبيه بالمضاف. والمراد بالمفرد ألا يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وهو يشمل العلم والنكرة المقصودة وغير المقصودة، فإن كان المنادى علمًا أو نكرة مقصودة -بُني على ما يُرفع به، أما إن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير مقصودة -نصب[٤].

ومثال ما بُني على الضم: (أي) كما في قوله تعالى: ﴿ أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ ياأيها الساحر ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ أيها

(١) النحو الوافي (٤/ ١).
(٢) المرجع السابق.
(٣) شرح ابن عقيل (٣/ ٢٥٦).
(٤) المرجع السابق (٣/ ٢٥٨، ٢٥٩).
(٥) النور: ٣١.
(٦) الزخرف: ٤٩.

الثقلان ﴾[١]، ولا خلاف في الحقيقة بين القراء حول بناء (أي) على الضم، ولكن الخلاف بينهم حول حركة (هاء) التنبيه عند الوصل والوقف؛ فقد قرءوا كلهم في المواضع الثلاثة بفتح الهاء عند الوصل إلا ابن عامر؛ فإنه قرأ بضم الهاء عند الوصل، ووقف عليها بالسكون وشاركه في ذلك القراء إلا أبا عمرو وحمزة فقد وقفا عليها بالفتحة والألف[٢].

ويوجه الزمخشري ضم الهاء بأنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين اتبعت حركتها حركة ما قبلها[٣].

ويعزو أبو حيان ضم الهاء بأنه لغة لبني مالك رهط شقيق ابن سلمة[٤].

ويرجع هذا الخلاف بين القراء إلى أن قوله تعالى: ﴿ ياأيها ﴾ رسمت في جميع المصاحف بالألف بعد الهاء إلا في هذه المواضع الثلاثة، فقد رسمت الهاء من غير ألف[٥]، وكأنهم أشاروا بذلك إلى جواز كتابتها على هذا الوجه إما اجتزاء بالفتحة عن الألف على قراءة الجماعة، وإما على اللغة الأخرى التي قرأ عليها ابن عامر: بضم الهاء في الوصل كما يضم المفرد، وهي لغة عربية حكاها الكسائي والفراء[٦]. وقد سبق الحديث عن هذه الآيات في الباب الأول الخاص بالظواهر الصوتية.

وقد جاء المنادى منصوبًا لأنه مضاف في قوله تعالى: ﴿ أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾[٧]، فقد قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي: (أدخلوا) بهمزة قطع مفتوحة

(١) الرحمن: ٣١.
(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ٤٥٥.
(٣) الكشاف (٣/ ٧٣).
(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٥٠).
(٥) القراءات واللهجات، ١٠٣.
(٦) المرجع السابق.
(٧) غافر: ٤٦.

وكسر الخاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة (ادخلوا) بهمزة وصل مضمومة في الابتداء وضم الخاء أمرًا من دخل فيكون (آل فرعون) على هذه القراءة منادى مضافًا[1].

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم أحكام خاصة تتعلق بالياء، وتقسم كتب النحو المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إلى أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتل بالألف أو الياء نحو: يا فتاي، ويا قاضِيَّ. فليس فيه إلا ثبوت الياء مع فتحها.

والثاني: ما فيه لغتان: إسكان الياء، وتحريكها بالفتح، وهو الوصف المشبه للفعل المضارع نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي.

الثالث: ما فيه ست لغات، وهو ماعدا ذلك إلا الأب والأم فيجوز فيه حذف الياء مع بقاء الكسرة، وثبوت الياء مع إسكانها، وتحريكها بالفتح، ويجوز إبدال الياء ألفًا، ويجوز حذف الألف وبقاء الفتحة، أما اللغة السادسة فهي حذف الياء ونية إضافتها وبناء ما قبلها على الضم. وقد فصلت هذه في كتب النحو، ولا يتسع المقام هنا لتفصيلها.

الرابع: ما فيه عشر لغات وهو أب، وأم[2]، وسيأتي الكلام عن ذلك.

أما ما يتعلق بحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة فإن هذه اللغة أجود اللغات وأكثرها، لكثرة ذلك في القرآن الكريم. ويوضح المبرد سبب هذه الكثرة بأن ياء

(١) حجة القراءات ٤٣٣، الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٧٣)، البحر المحيط (٧/ ٤٦٨).
(٢) أوضح المسالك، ٢٠١، ٢٠٢

المتكلم في المنادي المضاف «زيادة في الاسم غير منفصلة منه معاقبة للتنوين حالة في محله فكان حذفها هاهنا لحذف التنوين من قولك: يا زيد، ويا عمرو»[١].

ومما جاء في القرآن من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم قوله تعالى: ﴿ يابني اركب معنا ﴾[٢]، فإن القراء إلا عاصمًا قرءوا (بني) بكسر الياء المشددة، بل وقرءوا بذلك كل ما جاء في القرآن من لفظ (بني) مضموم الياء إلا حفصًا فقد قرأ بفتح الياء، وابن كثير فإنه قرأ بفتح الياء كذلك في بعض المواضع، وبسكونها في بعض المواضع، ولا خلاف بين القراء في القراءة بفتح الياء في (بني) مفتوح الباء لأنه جمع[٣]. فتكون قراءة ابن عامر بكسر الياء في جميع القرآن من لفظ (بني) المفرد: تصغير ابن .. (أرادوا: بنيي) بثلاث ياءات: الأولى للتصغير، والثانية أصلية (يعني لام الكلمة)، والثالثة: ياء الإضافة إلى النفس فحذفت الأخيرة اجتزاء بالكسر وتخفيفًا، وأدغمت ياء التصغير في ياء الكلمة، فالتشديد من أجل ذلك[٤].

وابن تصغيره (بني) بضم الباء وفتح النون وتشديد الياء، وأصله (بُنَيْو) لأن الكلمة واوية اللام، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياءً، وأدغمت الياء في ياء التصغير، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم اجتمعت ثلاث ياءات فتخفف الأخيرة لأن الكسرة قبلها تدل عليها، وقوى حذفها شيئان؛ أحدهما: اجتماع الأمثال، والثاني: النداء، فإن الحذف في النداء أكثر[٥].

هذا هو الكلام في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وليس أبًا أو أمًا، أما أب وأم إذا نودي أحدهما جاز أن تدخله التاء فقيل: (يا أبت ويا أمت)، وهذه التاء هي تاء

(١) المقتضب (٤/ ٢٤٦).
(٢) هود: ٤٢.
(٣) شرح ابن القاصح، ٢٩٠.
(٤) حجة القراءات، ٥٦٤.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٤، ١٥).

التأنيث كما في: قائمة وامرأة، وعمة، وخالة، والذي يدل على أنها للتأنيث الوقف عليها بالهاء «دخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة، والأصل: يا أبي، ويا أمي، فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها، ثم دخلت التاء عوضًا منها، ولذلك لا تجتمعان: فلا يقال يا أبتي ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ... وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو: راوية وعلامة، وفيه لغات قالوا: يا أبت بالكسر وبالفتح وبالألف»[١].

فإن يا أبت ويا أمت فيه أربع لغات بالإضافة إلى ست لغات قبل دخول التاء، وأكثر هذه اللغات الكسر، ويجوز فتح التاء وهو أقيس لأن التاء بدل من الياء، وقيل: لأن الأصل (يا أبتا) وهو لغة ثالثة فيها، ويجوز ضم التاء على التشبيه بنحو: ثبة وهبة وهو شاذ[٢].

وعلى لغة فتح التاء في (أبت) جاءت قراءة ابن عامر لكل ما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿ يا أبت ﴾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾[٣] بفتح التاء من (أبت)[٤]، ووقف ابن كثير وابن عامر عليها بالهاء، ويذكر أبو حيان وجوهًا كثيرة في الفتح[٥] نقلًا عن النحاة لا يتسع المقام لذكرها، فإن هذه اللغة شائعة ومقيسة عند النحاة كما تقدم.

أما إذا أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء إلا في (ابن أم وابن عم) فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال، وتكسر الميم أو تفتح[٦].

---

(١) شرح المفصل (٢/ ١١، ١٢).
(٢) شرح التصريح (٢/ ١٧٨).
(٣) يوسف: ٤.
(٤) شرح ابن القاصح، ص٢٩٥.
(٥) البحر المحيط (٥/ ٢٧٩).
(٦) شرح ابن عقيل (٣/ ٢٧٥).

واختلف النحاة في سبب حذف الياء وفتح الميم في (ابن أم وابن عم) فقيل: للتركيب المزجي، وقيل: الأصل (عما وأما) بقلب الياء ألفًا فحذفت الألف ويقيت الفتحة دليلًا عليها، والأكثر حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة[١].

وقد جاءت القراءة بكسر الميم في قوله تعالى: ﴿ قال ابن أم ﴾[٢]، فقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وشعبة بكسر الميم، وقرأ الباقون بفتحها[٣]. وأصل (ابن أم) على قراءة ابن عامر (ابن أمي) فلما حذفت الياء بقيت الكسرة دليلًا عليها[٤].

والكسر والفتح لغتان مشهورتان وبكل منهما قرأ غير واحد من السبعة.

(١) شرح التصريح (٢/ ١٧٩).
(٢) الأعراف: ١٥٠ وطه: ٩٤.
(٣) شرح ابن القاصح، ص٢٧٣.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ١٥٣).

openkandil.com

أسماء الأفعال

لقد درج النحاة على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ولكن هذا التقسيم لم يكن جامعًا لأنواع الكلمة إذ إنهم وجدوا نوعًا آخر لا يندرج تحت هذا التقسيم لاشتماله على بعض خصائص الاسم وبعض خصائص الفعل في آن واحد، وهذا النوع يتمثل في أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة تصرف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تتصرف تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها، ولا تكون مفعولًا بها أو مجرورة[١]، ولما وجدوا هذه الكلمات تشبه الأسماء من وجه، وتشبه الأفعال من وجه آخر، أطلقوا عليها أسماء الأفعال، وحكمها غالبًا في التعدي واللزوم وغيرهما كإظهار فاعلها وإضماره حكم ما يوافقها من الأفعال[٢]، ولكن أسماء الأفعال تختلف عن الأفعال في أنها لا يبرز معها ضمير بل يستكن فيها مطلقًا، ولا يتقدم عليها معمولها، ولا تعمل مضمرة بأن تحذف ويبقى عملها[٣].

واسم الفعل يدل من حيث الزمن على ما يدل عليه الفعل الذي تضمن معناه، فإن كان دالًا على الطلب سُمِّي اسم فعل أمر، وإن كان دالًا على الحال أو الاستقبال سُمِّي اسم فعل مضارع، وإن كان دالًا على المضي سُمِّي اسم فعل ماض.

ومن أسماء الأفعال الدالة على الأمر (هيت) كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وغلقت الأبواب وقالت هيت لك ﴾[٤]، فقد قرأ ابن كثير (هَيْتُ) بفتح الهاء وتسكين الياء

(١) الهمع (٢/ ١٠٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) الهمع (٢/ ١٠٥).
(٤) يوسف: ٢٣.

وضم التاء، وقرأ نافع وابن عامر من رواية ابن ذكوان بكسر الهاء وتسكين الياء وفتح التاء.

وروى هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر (هِئتُ لك) بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء، وروى الحلواني عن هشام كسر الهاء وهمز الياء وفتح التاء، وقرأ الباقون بفتح الهاء وتسكين الياء وفتح التاء[١].

فلابن عامر في (هيت) ثلاث قراءات:

الأولى: (هِيْتَ) بكسر الهاء وسكون الياء وفتح التاء، وهي قراءة ابن ذكوان.

والثانية: (هِئْتَ) بكسر الهاء وهمزة ساكنة بعدها وفتح التاء.

والثالثة: (هِئتُ) بكسر الهاء وهمزة ساكنة بعدها وضم التاء. وهذان الوجهان عن هشام.

وقد نقل أبو حيان فيها تسع قراءات[٢].

وقد تعددت أقوال النحاة فيها؛ فقال الفراء: «إنها لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها»[٣].

وقال العكبري موجهًا قراءة ابن ذكوان التي هي بكسر الهاء وفتح التاء: «والكلمة اسم للفعل، فمنهم من يقول: إنها خبر بمعنى تهيأت، يريد أنها اسم للفعل الماضي وبُني كما بُني (شتان) أي: مبني على الفتح، ومنهم من يقول: هو اسم للأمر، أي: أقبل وهلم».

---

(١) السبعة في القراءات، ص٣٤٧.
(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٩٤).
(٣) معاني القرآن (٢/ ٤٠).

أما بالنسبة لقراءة هشام وهي بكسر الهاء وهمزة ساكنة وضم التاء وفتحها فيقول العكبري موجهًا ضم التاء: «وهو على هذا فعل من: هاء يهاء مثل: شاء يشاء، أو يهيء مثل: فاء يفيء، والمعنى: تهيأت لك، أو خلقت ذا هيئة لك، واللام متعلقة بالفعل».

أما الوجه الآخر لقراءة هشام وهو فتح التاء فيقول: «الأشبه أن تكون الهمزة بدلًا من الياء، أو تكون لغة في الكلمة التي هي اسم للفعل، وليست فعلًا، لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف عليه السلام، وهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أنه لم يتهيأ لها، وإنما هي تهيأت له.

والثاني: أنه قال: لك بفتح الكاف، ولو أراد الخطاب لكان: هئت لي»[1].

وقد ذكر أبو حيان ما ذكره العكبري إلا أن أبا حيان لا يمنع احتمال أن تكون اسم فعل أمر على جميع القراءات[2].

وقال ابن الجزري: «والصواب أن هذه القراءات كلها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى: هلم، وليست في شيء منها فعلًا، ولا التاء فيها ضمير متكلم أو مخاطب»[3].

وهذا ما أميل إليه لأن هذه الكلمة لو كانت فعلًا واضحًا لما وردت فيها كل هذه القراءات والوجوه. فهذا الاختلاف الكبير حول نطقها يدل على أنها اسم، لأن اسم الفعل كثيرًا ما تكثر فيه اللغات واللهجات.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٢٨).

(٢) البحر المحيط (٥/ ٢٩٤).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥).

ومن أسماء الأفعال ما هو في معنى الفعل المضارع نحو: (أف) وقد أسهبت كتب النحو في ذكر ما فيها من لغات، فقد ذكر الرضي فيها إحدى عشرة لغة وهي (أف) مضمومة مشددة الفاء مثلثتها بتنوين ودونه ...[١]، بل ذكر بعضهم فيها أربعين لغة وكلها بمعنى (أتضجر)[٢].

وقد وردت (أف) في ثلاثة مواضع من القرآن وهي قوله تعالى: ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ أف لكم ولما تعبدون من دون الله ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ والذي قال لوالديه أف لكما ﴾[٥]، فقد قرأ نافع وحفص (أف) بالكسر والتنوين، وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ الباقون بالكسر من غير تنوين[٦].

و(أف) على جميع القراءات مبنية «فمنهم من بناها على الكسر؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين، ومنهم من بناها على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، ومنهم من بناها على الضم أتبع الضم الضم ونظيرها (مُدُّ)، ومن لم ينون أراد التعريف»[٧].

ومن أمثلة اسم الفعل الذي هو للمضارع (وي)، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[٨].

---

(١) شرح الكافية (٢/ ٧٤).
(٢) شرح التصريح (١/ ٤٤، ٤٥)، (٢، ١٩٧).
(٣) الإسراء: ٢٣.
(٤) الأنبياء: ٦٧.
(٥) الأحقاف: ١٧.
(٦) السبعة في القراءات ٣٧٩، والنشر (٢/ ٣٠٦، ٣٠٧).
(٧) البيان لابن الأنباري (٢/ ٨٨، ٨٩).
(٨) القصص: ٨٢.

وقد اختلف القراء حول الوقف على (وي)، أو على ما ركبت فيه، فإن «أبا عمرو يقف في (ويك) على الكاف، ويبتدئ (أن الله) (أنه)، والكسائي يقف على الياء في (وي) ويبتدئ (كأن الله)، (كأنه)، والباقون (ومنهم ابن عامر) يقفون على (ويكأن)، (ويكأنه)، ويبدءون بالكلمة بكمالها»[١].

فـ(وي) اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب، و(الكاف) حرف تعليل و(أن) مصدرية مؤكدة (أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه، وقال أبو الحسن: (وي) بمعنى: أعجب و(الكاف) حرف خطاب، وقيل: (الكاف) للتشبيه بمعنى: الظن -فهما كلمتان، وقال الكسائي: (وي) محذوف من (ويلك)[٢]، قال عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها		قول الفوارس ويك عنتر أقدم[٣]

فهما كلمة واحدة.

ومن أسماء الأفعال ما هو في معنى الماضي نحو: (هيهات) وهي اسم فعل ماض بمعنى (بعد). وقد حكى الصغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة (هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وهايهان، وآيهان) كل واحدة من هذه الستة مضمومة ومفتوحة ومكسورة، وكل واحدة منها منونة وغير منونة إلى غير ذلك من اللغات[٤].

وقد قرئت (هيهات) في القرآن ببعض هذه اللغات، وذلك في قوله تعالى: ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾[٥]، فقد قرأ يزيد بكسر التاء، وروي عنه بالكسر

(١) شرح ابن القاصح، ١٥٦.
(٢) الخصائص (٣/ ١٦٩، ١٧٠)، شرح التصريح (٢/ ١٩٧).
(٣) شرح التصريح (٢/ ١٩٧).
(٤) الهمع (٢/ ١٠٥، ١٠٦).
(٥) المؤمنون: ٣٦.

والتنوين فيها، كما قرأ بالكسر أيضًا أبو جعفر، وقرأ الباقون بفتح التاء فيها[١]، وهي قراءة ابن عامر.

والقراءة بالكسر هي لغة تميم وأسد، والقراءة بالفتح لغة أهل الحجاز[٢].

ولم يختلف القراء حول حركة التاء في (هيهات) فقط، بل اختلفوا كذلك في الوقف عليها، فوقف البزي والكسائي عليها بـ (الهاء) ووقف غيرهما بالتاء[٣].

وعلى كل فإن (هيهات) بمعنى: بعد «وهو في الأصل اسم صوت وفاعله مستتر فيه يرجع للتصديق أو الصحة أو الوقوع أو نحو ذلك مما يفهمه السياق»[٤].

(١) تفسير النسفي (٣/ ١١٩).
(٢) البحر المحيط (٦/ ٤٠٤)، المستنير في تخريج القراءات المتواترة (٢/ ١٣٧).
(٣) سراج القارئ المسمى بشرح ابن القاصح، ١٦٣.
(٤) روح المعاني المعروف بتفسير الألوسي (٥/ ٥٠١).

obeikandl.com

الفصل الرابع
المركبات النحوية
من حروف الجر

بعد أن تحدثت عما جاء في القرآن من المرفوعات والمنصوبات على قراءة ابن عامر -أتحدث هنا عن بعض المركبات النحوية وهي من متعلقات الجملة، وأبدؤها بالحديث عن المجرور بالحرف وبالإضافة.

والجر خاص بالأسماء، لا يدخل الأفعال.

وسأبدأ الحديث بذكر بعض حروف الجر، ومن ذلك (الباء)، وهي ترد في اللغة لمعانٍ كثيرة، وقد ذكر ابن هشام لها أربعة عشر معنى[١]، ليس ذكرها كلها من هدف هذه الدراسة. ومن هذه المعاني: «المصاحبة أو الملابسة كما في قوله تعالى: ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن ﴾[٢]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (تنبت) بضم التاء وكسر الباء، وقرأ الباقون: بفتح التاء وضم الباء»[٣]، وهي قراءة ابن عامر. فيكون الفعل من (نبت) الثلاثي اللازم، وعلى هذا تكون الباء في قوله: (بالدهن) للمصاحبة.

قال أبو حيان: «والباء في (بالدهن) على هذا باء الحال؛ أي: تنبت مصحوبة بالدهن؛ أي: ومعها الدهن»[٤].

---

(١) المغني (١/ ١٠١-١٠٦).
(٢) المؤمنون: ٢٠.
(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص٤٤٥.
(٤) البحر المحيط (٦/ ٤٠١).

وقال الألوسي: «والباء للملابسة والمصاحبة مثلها في قولك: جاء بثياب السفر، وهي متعلقة بمحذوف وقع حالًا من ضمير الشجرة أي: تنبت متلبسة بالدهن»[١].

ومن حروف الجر على الأصح: (رب) وهي تفيد التكثير، أو التقليل، ولكن «ليس معناها التقليل دائمًا خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا. فمن الأول: ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾[٢] فإن (رب) في الآية تفيد التكثير»[٣].

ولم يختلف القراء في معناها أو عملها، بل اختلفوا في لفظها. فقد قرأ نافع وعاصم بتخفيف الباء منها، والباقون بتشديدها، وهي قراءة ابن عامر[٤].

وليست (رب) في هذه الآية جارة، لاتصال (ما) بها: فقد كفتها عن العمل، وجعلتها لا تختص بالأسماء.

قال سيبويه: «جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل»[٥]، والتشديد والتخفيف في باء (رب) لغتان فيها، قال ابن الأنباري: «فالتشديد على الأصل والتخفيف لكثرة الاستعمال، وهاتان لغتان جيدتان، و(ما) فيها كافة العمل، وخرجت بها عن مذهب الحرف؛ لأن (رب) حرف جر يلزم الأسماء»[٦].

(١) تفسير الألوسي (٥/ ٤٩٥).
(٢) الحجر: ٢.
(٣) المغني (١/ ١٣٤).
(٤) شرح ابن القاصح، ص٣٠٥.
(٥) الكتاب (٣/ ١١٥).
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٦٣).

إعادة حرف الجر:

إذا أُعيد حرف الجر مع المعطوف على المجرور، كان في إعادته زيادة في المعنى، ومن ذلك إعادة الباء في قوله تعالى: ﴿ جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير ﴾[١]، فقد قرأ ابن عامر (وبالزبر) بزيادة الباء، كما روي عن هشام (وبالكتاب) بزيادة الباء، بينما قرأ الباقون بترك الباء في الموضعين. فقد أعيد حرف الجر في المعطوف على قوله: (بالبينات): فأعيدت الباء في قوله: (وبالزبر وبالكتاب)، وهي في مصاحف أهل الشام بالباء[٢].

واختلف النحويون في ذلك؛ فقالت طائفة: إثباتها وطرحها بمعنى واحد، وفرَّق الخليل بينهما فقال: إذا قلت: مررت بزيد وعمرو فكأنك مررت بهما في مرور واحد، وإذا قلت: بزيد وبعمرو فكأنك مررت بهما في مرورين حتى تقع الفائدة بإثبات الحرف لأنه جاء لمعنى[٣].

حذف حرف القسم:

من الحروف الجارة للأسماء ما يُؤتى به للدلالة على القسم، فيدخل على المقسم به. وحروف القسم ثلاثة: الباء، والواو، والتاء. وهذه الحروف متعلقة بفعل القسم المحذوف غالبًا لعلم السامع به. قال المبرد: «اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به لأن الحلف مضمر مطرح لعلم السامع به»[٤].

والباء هي أصل حروف القسم ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو: أقسم

---

(١) آل عمران: ١٨٤.
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٥).
(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص١١٨.
(٤) المقتضب (٢/ ٣١٧).

بالله[١]. ولأن فعل القسم يتعدى إلى المقسم به بالباء، ولما كان فعل القسم لا يتعدى إلى المقسم به بالواو، ولا بالتاء، فلا يقال: أقسم والله، أو أقسم تالله –فقد ذهب المبرد إلى أن الواو مبدلة من الباء، لأنهما من مخرج واحد وهو الشفة، وأن التاء مبدلة من الواو، وإبدال التاء من الواو كثير في اللغة، كما في نحو: تراث: من ورث، وتجاه من الوجه[٢].

وقد يحذف حرف القسم الخافض للمقسم به، وإذا حذف حرف القسم تبعًا لحذف الفعل –نصب المقسم به. قال المبرد: «واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة (يعني حروف القسم الجارة) من المقسم به –نصبته، لأن الفعل يصل فيعمل فتقول: الله لأفعلن (بنصب لفظ الجلالة)، لأنك أردت: أحلف الله لأفعلن، وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده كما قال الله عز وجل: ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾[٣] أي: من قومه[٤].

وقد نصب المقسم به في قوله تعالى: ﴿ قال فالحق والحق أقول * لأملأن جهنم ﴾[٥]، فقد قرأ عاصم وحمزة برفع (فالحق) الأول، ونصب (والحق) الثاني، وقرأ الباقون بالنصب فيهما، وهي قراءة ابن عامر[٦].

ويرى أبو زرعة أن قوله: (فالحق) منصوب بفعل مضمر وذلك الفعل هو ما ظهر في نحو قوله تعالى: ﴿ ويحق الله الحق ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ ليحق الحق ﴾[٨] وهذا

(١) شرح الأشموني (٢/ ٢٢١، ٢٢٢).
(٢) المقتضب (٢/ ٣١٧-٣١٩).
(٣) الأعراف: ١٥٥.
(٤) المقتضب (٢/ ٣٢٠)، والتسهيل لابن مالك، ص١٥٠.
(٥) ص: ٨٤، ٨٥.
(٦) حجة القراءات لأبي زرعة، ٦١٨، ط٤.
(٧) يونس: ٨٢.
(٨) الأنفال: ٨.

هو الوجه (عنده). وجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصب لـ (الحق) ما ينصب المقسم به في نحو: (الله لأفعلن) بنصب لفظ الجلالة فيكون التقدير: (والحق لأملأن)، والاعتراض بين القسم وجوابه بقوله: (الحق أقول) -لا يمنع من ذلك، لأن ذلك مما يؤكد القصة.

كما ذكر أبو زرعة وجهًا ثالثًا وهو: أن (الحق) الثاني هو الأول على سبيل التوكيد اللفظي[١]. وعلى هذا يكون (الحق) الأول مفعولًا به مقدمًا للفعل: (أقول).

وأرى أن أحسن الوجوه الثلاثة ما قيل: من أنه منصوب على القسم. وقد أكد الزمخشري هذا[٢]، وتبعه أبو حيان فقال: «أما (الحق) الأول فمقسم به حذف منه الحرف كقوله: أمانة الله لأقومن (بنصب أمانة)، والمقسم عليه (لأملأن)، (والحق أقول) اعتراض بين القسم وجوابه»[٣].

ومما قيل: إنه منصوب على القسم قوله تعالى: ﴿ وقيله يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾[٤]. فقد قرأ عاصم وحمزة بجر اللام في (وقيله)، وقرأ الباقون: بالنصب، وهي قراءة ابن عامر[٥]. وقد رجح الزمخشري أن يكون منصوبًا على حذف حرف القسم، وأن الضمير في (وقيله) لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وإقسام الله بقيله رفع منه وتعظيم لدعائه والتجائه إليه[٦].

وقد سبق ذكر هذه الآية عند الكلام عن حذف عامل المفعول به، وعند الكلام عن المفعول المطلق، وقد رجحت أن يكون (قيله) منصوبًا على أنه مفعول به لفعل

---

(١) حجة القراءات، ٦١٨، ط٤.
(٢) الكشاف (٣/ ٣٣٦).
(٣) البحر المحيط (٧/ ٤١١).
(٤) الزخرف: ٨٨.
(٥) السبعة في القراءات، ٥٨٩.
(٦) الكشاف (٣/ ٤٢٨).

محذوف دل عليه كلام سابق، والتقدير: ونعلم قيله، أو نسمع قيله. وليس هذا من أسلوب القسم على قراءة النصب، وإن كان ذلك محتملًا على قراءة الجر، لأن هذه الواو يتبادر إلى الذهن أنها واو القسم في حالة الجر، أما على القول بأن (قيله) منصوب على حذف حرف القسم، فإن هذه الواو تلتبس بواو القسم وهي ليست للقسم، لأنها لو كانت للقسم لما نصب المقسم به.

اجتماع الشرط والقسم:

أحيانًا يجتمع الشرط والقسم في جملة واحدة، وكل منهما يتطلب جوابًا، فلا يذكر الجواب لكل منهما في آن واحد، بل يذكر جواب أحدهما استغناء به عن جواب الآخر. «فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فيقال: إن قام زيد والله يقم عمرو (فيحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه)، ويقال: والله إن قام زيد ليقومن عمرو، فيحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه»[1].

وقد اجتمع الشرط والقسم، وتقدم القسم في قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرته ﴾[2]، فقد قرأ حمزة (لِما) بكسر اللام وقرأ الباقون بفتحها وهي قراءة ابن عامر كذلك[3]. فتكون اللام المفتوحة على قراءة ابن عامر ومن معه هي اللام الموطئة للقسم، و(ما) اسم موصول تضمن معني الشرط، ولما تقدم القسم على الشرط ذكر جواب القسم وهو قوله تعالى: ﴿ لتؤمنن به ﴾، وما رواه سيبويه عن الخليل يدل على هذا، فقد قال سيبويه: «سألت الخليل عن هذه الآية فقال: (ما) هاهنا بمنزلة الذي،

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ١١٢).
(٢) آل عمران: ٨١.
(٣) غيث النفع، ص٨٧.

ودخلتها اللام كما دخلت على «إنْ» الشرطية، حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إنْ)، واللام التي في الفعل: (لتؤمنن) كهذه التي في الفعل هنا (لأفعلن)»[1].

ويذكر ابن الأنباري في إعراب (ما) واللام وجهين:

أحدهما: أن تكون (ما) موصولة بمعنى: الذي دخلت عليها لام الابتداء، فتكون (ما) في موضع رفع على الابتداء.

وثانيهما: أن تكون (ما) شرطية دخلت عليها اللام الدالة على القسم.

وقد فصَّل ابن الأنباري هذين الوجهين فقال: «ومن فتح اللام جعلها لام الابتداء وهي جواب (لما) دل عليه الكلام من معنى القسم، لأن أخذ الميثاق إنما يكون بالأيمان والعهود، ويجوز في (ما) وجهان: أحدهما: أن تكون بمعنى الذي، والثاني: أن تكون شرطية. وإذا كانت بمعنى الذي كانت في موضع رفع لأنها مبتدأ، و(آتيتكم) صلته، والعائد من الصلة محذوف وتقديره (آتيتكموه) وخبر المبتدأ (من كتاب وحكمة)، و(من) زائدة، وقيل: خبره (لتؤمنن به)، و(ثم جاءكم رسول) معطوف على الصلة، والعائد منه على (ما) محذوف وتقديره: ثم جاءكم رسول به أي: بتصديقه، أي: بتصديق ما آتيتكموه، واشترط تقدير هذا الضمير في الجملة المعطوفة على الصلة لأنها تنزل منزلة الصلة.

وحذف العائد من الجملة المعطوفة فيه ضعف لاتصاله بحرف الجر، وفيه حذف حرف وضميره وذلك ضعيف. وإذا كانت شرطية فهي في موضع نصب بـ(آتيتكم)، و(آتيتكم) في موضع جزم بـ(ما)، وكذا (ثم جاءكم) في موضع الجزم، وقوله: (لتؤمنن به) جواب قسم مقدر ينوب عن جواب الشرط، واللام في (لما) بمنزلة

(١) الكتاب (٣/ ١٠٧).

اللام في (لئن) في قوله تعالى: ﴿ قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾[١] (فلا يأتون) جواب قسم مقدر ينوب عن جواب (أن) وليس جوابها. وإذا كانت (ما) شرطية لم تفتقر الجملة المعطوفة إلى عائد، كما تفتقر إلى عائد إذا كانت بمعنى الذي، ولهذا كان هذا الوجه أوجه من الوجه الأول عند كثير من المحققين»[٢].

الإضافة

هذا هو النوع الثاني من أنواع الجر وهو الجر بالإضافة، وقد تقدم الكلام على النوع الأول وهو الجر بالحرف. والمقصود بالإضافة على ما يبدو من كلام النحاة عنها: ضم اسم إلى اسم بقصد التعريف أو التخصيص أو التخفيف بحيث يكون الجزء الثاني مكملًا لمعنى الجزء الأول. ولعل هذا هو المفهوم من قول المبرد: «فإذا أضفت اسمًا مفردًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعًا اسمًا واحدًا، وانجر الآخر بإضافة الأول إليه كقولك: هذا عبد الله»[٣].

ويُقسِّم النحاة الإضافة إلى قسمين: معنوية ولفظية. فالمعنوية هي التي لا يكون المضاف فيها وصفًا والمضاف إليه معمولًا له، بل يكون المضاف اسمًا جامدًا نحو: «غلام زيد»، «كاتب القاضي»، «ضرب اللص»، وتسمى هذه الإضافة معنوية، وذلك لأنها تفيد أمرًا معنويًا وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة.

ومن قبيل المحضة أو المعنوية على قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ نرفع درجات

(١) الإسراء: ٨٨.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٠٩، ٢١٠).
(٣) المقتضب (٤/ ١٤٣).

من نشاء ﴾[١]، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (نرفع) بالنون (درجات من نشاء) مضافًا، وقرأ الباقون بالتنوين[٢].

أما اللفظية: فهي التي يكون المضاف فيها وصفًا كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمضاف إليه معمولًا له. وتسمى هذه الإضافة لفظية لأنها تفيد أمرًا لفظيًا وهو التخفيف ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا نحو: (هذا ضارب زيد الآن أو غدًا)[٣].

أنواع الإضافة:

ثم إن الإضافة المعنوية ثلاثة أنواع وهي:

١ - أن تكون بمعنى اللام.

٢ - وبمعنى من.

٣- وبمعنى في.

فإذا كان المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف ولا ظرفًا له كانت الإضافة بمعنى اللام. أما إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف كانت بمعنى من، والمقصود بكون المضاف إليه جنسًا للمضاف كما يقول الرضي: «أن يصح إطلاقه على المضاف ويصح على غيره»[٤].

وأما إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف، كانت بمعنى (في)، وما يعني هذه

---

(١) الأنعام: ٨٣، يوسف: ٧٦.

(٢) السبعة في القراءات، ص٢٦١، ٢٦٢.

(٣) قطر الندى (٢/ ٩٢).

(٤) شرح الكافية (١/ ٢٧٣).

الدراسة من هذه الأنواع هو النوع الثاني وهو بمعنى (من).

وعلامة الإضافة التي هي بمعنى من: صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه من غير فساد في المعنى، مثل: ثياب حرير، حلي ذهب ... فالحرير: مضاف إليه وهو جنس عام يشمل أشياء كثيرة منها الثياب وغيرها، والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة منها الحلي وغيره، فالمضاف في الحالتين ونظائرهما بعض مما يشمله المضاف إليه، ولو سُمِّي باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى، كأن يقال: الثياب حرير، والحلي ذهب[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾[٢]، فقد قرأ نافع وابن ذكوان عن ابن عامر بترك التنوين في (فدية)، وخفض (طعام) على الإضافة، وقرأ الباقون بتنوين (فدية) ورفع (طعام) وهي قراءة هشام عن ابن عامر[٣].

فعلى قراءة ابن ذكوان أضيفت (فدية) إلى (طعام). قال الطبري: «بمعنى: وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام مسكين، فلما جعل مكان أن يفديه الفدية أضيف إلى الطعام كما يقال: لزمني غرامة درهم لك؛ بمعنى: لزمني أن أغرم لك درهما»[٤]. واختار الطبري هذه القراءة وقال: «وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (فدية طعام) بإضافة الفدية إلى الطعام؛ لأن الفدية اسم للفعل وهي غير (الطعام) المفدى به الصوم، وذلك أن (الفدية) مصدر من قول القائل: فديت صوم هذا اليوم بطعام

(١) النحو الوافي (٣/ ١٨).
(٢) البقرة: ١٨٤.
(٣) التيسير للداني، ص٧٩.
(٤) تفسير الطبري (٣/ ٤٣٨، ٤٣٩)، تحقيق: محمود محمد شاكر.

مسكين أفديه فدية. كما يقال: جلست جِلْسة، ومشيت مِشْية»[١].

وما ذكره الطبري في معنى الإضافة هنا يدل على أن (فدية) مصدر يعمل عمل الفعل، وأن إضافة (فدية) إلى (طعام) من إضافة المصدر إلى مفعوله الثاني، لأن المفعول الأول محذوف والتقدير: (فدية صيامهم طعام مسكين)، فلما حذف المفعول الأول أضيف المصدر إلى المفعول الثاني، وقد سلك الطبري هذا المسلك حتى تتحقق المغايرة بين المضاف والمضاف إليه فهو لا يريد أن يجعل (طعام) بيانًا لجنس الفدية، ومن ثم ضعف قراءة الجمهور بتنوين (فدية) ورفع (طعام)، لأن هذه القراءة تقتضي أن يكون (طعام مسكين) عطف بيان (للفدية) أو بدلًا منها.

والأصح -كما يبدو لي- أن (فدية) ليست مصدرًا يعمل عمل الفعل، وإنما هي اسم يطلق على الشيء الذي يفدى به من طعام أو غيره، كما أن (طعام مسكين) يطلق على الفدية وغيرها، فإضافة (فدية) إلى (طعام مسكين) من إضافة الشيء إلى ما يبين جنسه: فهي إضافة بيانية. والدليل على ذلك أن المضاف إليه لو قطع عن الإضافة، وجر بمن المبينة للجنس لاستقام المعنى إذ يمكن أن يقال: (فدية من طعام مسكين)، وقد بينت الفدية بمن في قوله تعالى: ﴿ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾[٢].

وفي هذا يقول أبو حيان: «ومن لم ينوّن فأضاف كان في ذلك تبيين وتخصيص بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه لأن الفدية اسم للقدر الواجب، والطعام يعم الفدية وغيرها»[٣].

أما القول بأنها من إضافة الموصوف إلى الصفة فيضعفه أبو حيان بقوله: «وهذا

(١) المصدر السابق (١/ ٤٣٩).
(٢) البقرة: ١٩٦.
(٣) البحر المحيط (٢/ ٣٧).

ليس بجيد»[١]؛ لأن الفدية لا توصف بأنها طعام مسكين، وقد أضيف الشيء إلى جنسه في قوله تعالى: ﴿ ومن قتله منكم متعمدا فجراء مثل ما قتل من النعم ﴾[٢]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر برفع (جزاء) من غير تنوين وبخفض (مثل) على الإضافة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي برفع (جزاء) منونًا ورفع (مثل)[٣]. (فجزاء) كما يقول مكي: «خبره محذوف والتقدير: (فعليه جزاء) و(مثل) على القراءة بتنوين (جزاء) صفة لـ (جزاء)»[٤].

أما قراءة ابن عامر ومن معه بإضافة (جزاء) إلى (مثل)، فقد أثارت مشكلة صورها مكي بقوله: «وبعدت الإضافة في المعنى لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل، إنما عليه جزاء المقتول بعينه لا جزاء مثله، لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله، فيصير المعنى على الإضافة عليه جزاء ما لم يقتل»[٥].

ولكن يبين (مكي) حجة هذه القراءة فيقول: وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله، يقولون: إني أكرم مثلك؛ أي أكرمك. وقد قال الله - جل ذكره-: ﴿ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ﴾[٦] أي: بما آمنتم به لا بمثله، لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا. فالمراد بالمثل الشيء بعينه، ومن أجل هذا فإن (مكيًا) يفضل قراءة التنوين وعدم الإضافة لأنها لا إشكال فيها[٧].

وقد ضعَّف الطبري هذه الإضافة واتهم أصحابها بأنهم فهموا الحكم الشرعي

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المائدة: ٩٥.
(٣) السبعة في القراءات، ص٢٤٧، ٢٤٨.
(٤) الكشف (١/ ٤١٨).
(٥) المرجع السابق (١/ ٤١٨).
(٦) البقرة: ١٣٧. .
(٧) الكشف (١/ ٤١٨).

لهذه الآية فهمًا غير صحيح[١].

ولكن الدكتور لبيب السعيد تصدى له مدافعًا عن هذه القراءة فقال: «قول الطبري هنا اتهام باطل لا يعيب أولئك الأئمة الجهابذة الثقات قدر ما يعيب القرآن الكريم المحفوظ ولا حول ولا قوة إلا بالله»[٢].

ولا ينبغي أن تثير قراءة الإضافة هذا الإشكال إذا ردت إلى قراءة الكوفيين بتنوين (جزاء) ورفع (مثل)، فإن كان (مثل) صفة لـ(جزاء) على قراءتهم فلماذا لا تكون إضافة (جزاء) إلى (مثل) على القراءة الأخرى من إضافة الموصوف إلى صفته؟ وهذا كثير في العربية. ثم إن هذه الإضافة يمكن اعتبارها من إضافة الشيء إلى جنسه فتكون إضافة بيانية بمعنى (من)، فإن (مثل ما قتل من النعم) بيان لجنس الجزاء، فكأنه قال: فعليه جزاء من مثل ما قتل من النعم؛ أي يكون الجزاء من جنس المقتول، وعلى هذا التخريج فلا تعد (مثل) زائدة أو مقحمة، وهذا ما أريد وأميل إليه.

ومن الإضافة البيانية كذلك قوله تعالى: ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾[٣]، فقد قرأ نافع وابن عامر بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ورفع (طعام)، وكلهم قرأ (مساكين) بالجمع[٤]، فإضافة (كفارة) إلى (طعام) كإضافة (الفدية) إلى (طعام)، وقد تقدم الكلام على ذلك فهي من إضافة الشيء إلى جنسه.

ومما يعد من الإضافة البيانية كذلك قوله تعالى: ﴿ فله جزاء الحسنى ﴾[٥] فقد قرأ حمزة والكسائي وحفص وغيرهم (جزاء) بالنصب والتنوين، وقرأ باقي السبعة –

(١) تفسير الطبري (١١/ ١٣).
(٢) دفاع عن القراءات في مواجهة الطبري، ص٦١.
(٣) المائدة: ٩٥.
(٤) الكشف (١/ ٤١٨).
(٥) الكهف: ٨٨.

ومنهم ابن عامر- (جزاء الحسنى) برفع (جزاء) مضافًا إلى (الحسنى)[١].

قال الفراء: «وقوله: (جزاء الحسنى) مضاف، وقد تكون الحسنى حسناته فهي جزاؤه وتكون الحسنى الجنة، تضيف الجزاء إليها وهي كما قال: ﴿ حق اليقين ﴾[٢] بإضافة حق إلى اليقين»[٣].

ونقل أبو حيان عن أبي على الفارسي قوله في معنى هذه الإضافة: «جزاء الخلال الحسنة»[٤] أي: أن (الحسنى) صفة لموصوف محذوف أضيف إليه الجزاء حتى تتحقق المغايرة بين المتضايفين، والظاهر أن إضافة الجزاء إلى الحسنى من قبيل الإضافة البيانية أيضًا لأن (الحسنى) بيان لجنس الجزاء. وهذا الاعتبار لا يحتاج إلى تقدير محذوف.

وقد يكون المضاف إليه في الإضافة البيانية بعضًا للمضاف؛ بمعنى: أن يكون المضاف شيئًا عامًّا يتخصص المضاف إليه.

وفي هذا يقول المبرد: «ولا يضاف الشيء إلى الشيء إلا وهو غيره أو بعضه، فالذي هو غيره: غلام زيد، ودار عمرو، والذي هو بعضه: ثوب خز، وخاتم حديد»[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أو آتيكم بشهاب قبس ﴾[٦]، فقد قرأ الكوفيون بتنوين (شهاب)، وقرأ باقي السبعة بعدم التنوين على الإضافة، وهي قراءة ابن عامر[٧].

---

(١) البحر المحيط (٦/ ١٦٠)، وتفسير الألوسي (٥/ ١٣٥).
(٢) الواقعة: ٩٥.
(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥٩).
(٤) البحر المحيط (٦/ ١٦٠).
(٥) الكامل (١/ ٢٩٩).
(٦) النمل: ٧.
(٧) البحر المحيط (٧/ ٥٥).

قال أبو الحسن: «الإضافة أجود وأكثر في القراءة كما تقول: دار آجر، وسوار ذهب»[١].

وقال الزمخشري: «وأضاف الشهاب إلى القبس لأنه يكون قبسًا وغير قبس»[٢].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب ﴾[٣]، فقد قرأ حمزة وحفص بتنوين (زينة) وجر (الكواكب)، وقرأ شعبة بتنوين (زينة) ونصب (الكواكب)، وقرأ الباقون بترك التنوين من (زينة) وجر (الكواكب) على الإضافة[٤]؛ أي: بإضافة (زينة) إلى (الكواكب) وهي قراءة ابن عامر.

ويرى أبو زرعة أن (زينة) مصدر أضيف إلى مفعوله كقوله: ﴿ من دعاء الخير﴾[٥]، والمعنى بأن زينا الكواكب[٦].

ويذكر الزمخشري أربعة احتمالات في معنى هذه الإضافة: احتمالان منها مع اعتبار (زينة) مصدرًا، والآخران مع اعتبارها اسمًا.

فقال الزمخشري: «فإن أردت المصدر فعلى إضافته إلى الفاعل؛ أي: بأن زانتها الكواكب، وأصله بزينة الكواكب، أو على إضافته إلى المفعول؛ أي: بأن زان الله الكواكب وحسنها .. وإن أردت الاسم فللإضافة وجهان: أن تقع الكواكب بيانًا للزينة، لأن الزينة مبهمة في الكواكب وغيرها مما يزان به، وأن يراد ما زينت به الكواكب وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: (بزينة الكواكب): بضوء

---

(١) المرجع السابق.
(٢) الكشاف (٣/ ١٣٤).
(٣) الصافات: ٦.
(٤) شرح ابن القاصح، ص٣٥٩.
(٥) السجدة: ٤٩.
(٦) حجة القراءات، ص٦٠٤، ط٤.

الكواكب»[1].

وأختار من بين هذه الاحتمالات ما ذكره الزمخشري من أن الكواكب بيان للزينة، لأن الكواكب مما زين الله تعالى به السماء، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح﴾[2]، ومهما يكن من أمر، فإن الإضافة البيانية هي التي يكون المضاف إليه فيها مبينًا لمعنى المضاف سواء كان المضاف إليه أعم من المضاف أو كان المضاف أعم من المضاف إليه، وقد يكون كل منهما أعم من الآخر من جهة وأخص منه من جهة أخرى كما في نحو: (فدية طعام) و(كفارة طعام) فإن الطعام يكون فدية وغيرها فهو أعم منها، كما أن الفدية تكون من طعام وغيره، فهي أعم منه والأمر كذلك في (كفارة طعام).

ومما يدل على أن الإضافة فيما ذكرته من الآيات السابقة إضافة بيانية أن المضاف إليه لو قطع عن الإضافة وأعرب تابعًا لما قبله لصلح أن يكون عطف بيان لما قبله.

إضافة الموصوف إلى الصفة:

اختلف النحويون في جواز إضافة الموصوف إلى الصفة، لأن إضافة الموصوف إلى صفته تعد من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد منع البصريون أن يضاف الشيء إلى نفسه، ومن ثم إلى صفته، واحتج البصريون بأن الإضافة تكون لفائدة: فإن المضاف يتعرف بالمضاف إليه، أو يتخصص به، وإضافة الشيء إلى صفته لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

وفي ذلك يقول ابن جني: «وإنما امتنع ذلك من قبيل أن الغرض في الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما

(١) الكشاف (٣/ ٢٩٦).
(٢) الملك: ٥.

احتاج إلى إضافة»[١].

أما الكوفيون فقد أجازوا إضافة الموصوف إلى صفته، لأنهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان واستدلوا بما ورد من قول العرب: (صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء)[٢].

وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ وللدار الآخرة خير للذين يتقون ﴾[٣]، فقد قرأ ابن عامر وحده (ولدار) بلام واحدة وجر (الآخرة) على الإضافة، بينما قرأ الباقون (وللدار) بلامين، ورفع الآخرة[٤]. أي: أضيف الموصوف إلى صفته، أما المانعون لهذا النوع من الإضافة، فقد أولوا هذه الأمثلة وأشباهها وهذه الآية على أن المضاف إليه صفة لموصوف محذوف هو المضاف إليه في الحقيقة، فقالوا في صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى، والتقدير في الآية: ولدار الساعة الآخرة[٥].

والذي دفع البصرية إلى هذا التأويل أنهم وضعوا قواعدهم المسبقة دون أن يضعوا في حسبانهم ما يصطدم بها من قراءات متواترة لا يمكن ردها، وأقوال مأثورة عن العرب لا يمكن تجاهلها، وقد فسر الرضي هذا النوع من الإضافة تفسيرًا مناسبًا لم يحتج معه إلى تقدير موصوف محذوف، فقال فيما ورد عن العرب من قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء: «ويجوز عندي أن يكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدًا مخصوصًا، والجانب الغربي مخصوصًا، وصلاة الأولى مخصوصة، والحمقاء بقلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة إلى هذه

(١) سر صناعة الإعراب (١/ ٣٩).
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١/ ٢٥٢، ٢٥٣).
(٣) الأنعام: ٣٢.
(٤) السبعة في القراءات ص٢٥٦، وشرح ابن القاصح ص٢٥٠.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٠، ١١).

المختصة لفائدة التخصيص، فيكون صلاة الأولى كصلاة الوتيرة، وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة، وجانب الغربي كجانب اليمين»[١].

ثم يعقب الرضي بقوله: «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه»[٢]، وعلى هذا فإن إضافة الدار الآخرة في الآية الكريمة جائز، ولا يحتاج إلى تأويل.

وقد أجمع القراء على قراءة قوله تعالى: ﴿ ولدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا تعقلون ﴾[٣] بإضافة الدار إلى الآخرة، وكذا في قوله تعالى: ﴿ ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين ﴾[٤].

والذي أتصوره أن إضافة الموصوف إلى الصفة تقبل في السماع، ولا تقبل في القياس؛ بمعنى: أنه ليس كل موصوف يضاف إلى صفته. أما الإضافة في الآيات الكريمة، وفيما ورد عن العرب فهي لغرض معين وهو إبراز صفة خاصة في الموصوف حتى أصبح الموصوف بإضافته إليها كالعلم الذي يتعرف بالإضافة، ولعل هذا هو ما يقصده الرضي بقوله آنفًا، فمن الممكن أن تكون (صلاة الأولى) علمًا على صلاة الوتر، وأن يكون (مسجد الجامع) علمًا على كل مسجد تقام فيه الجمعة، وهو علم جنس كما يطلق أسامة على جنس الأسد، وأن تكون (دار الآخرة) علمًا على يوم القيامة.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

قرأ ابن عامر وحده قوله تعالى: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم

---

(١) شرح الكافية (١/ ٢٨٨).
(٢) المرجع السابق.
(٣) يوسف: ١٠٩.
(٤) النحل: ٣٠.

شركاؤهم ﴾[1] بضم الزاي وكسر الياء المشددة من (زين)، وبرفع (قتل) ونصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء ببنائه للفاعل ونصب (قتل)، وجر (أولادهم)، ورفع (شركاؤهم)[2].

فقراءة ابن عامر تقتضي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل (قتل شركائهم أولادهم)، ومن ثم كانت هذه القراءة موضع جدل كبير بين النحاة.

فقد اختلف البصريون والكوفيون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا لضرورة الشعر، وأن يكون الفصل بالظرف أو الجار والمجرور فقط، أما في الاختيار فلا يجوز عندهم مطلقًا وحجتهم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

أما قراءة ابن عامر فلا يسوغ الاحتجاج بها عندهم، لأنهم يذهبون إلى القول بضعف القراءة ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافها دليل على وَهْي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبًا بالياء، وفي مصاحف أهل الحجاز والعراق مكتوبًا بالواو.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا؛ أي: في الشعر وغيره، وبالظرف أو الجار والمجرور وغيرهما، واحتجوا بقراءة ابن عامر فقد فصل فيها بين المضاف وهو (قتل)، والمضاف إليه وهو: (شركائهم) بمفعول المصدر وهو (أولادهم)[3]. ومذهب الكوفيين هنا هو المختار. «ولما تبع بعض النحاة والمفسرين مذهب البصريين ردوا قراءة ابن عامر، ولا عبرة بذلك مع ثبوتها

(١) الأنعام: ١٣٧.
(٢) السبعة في القراءات، ص٢٧٠.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١/ ٢٤٩-٢٥٢).

بالتواتر»[١].

ورغم ذلك فإن قراءة ابن عامر كانت غرضًا لسهام الطاعنين، وأول من أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المحذور كما يقول ابن الجزري هو ابن جرير الطبري في الثلاثمائة، حتى قال السخاوي: «قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر»[٢].

ومن قول الطبري في هذا: «ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح»[٣]، ولا يستجيز الطبري غير قراءة الجمهور، ومهما يكن من شيء فإن إنكار القراءة لا ينبغي أن يصل إلى حد وصفها بالقبح، وقد تعقبه النيسابوري فقال: «والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه، والقراءات السبع كلها متواترة فكيف يمكن تخطئة بعضها، فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته، وأن لا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتركيبهم أو لا، وإن ورد فكثير أم لا؟»[٤] حتى الذين احتجوا للقراءات لم يتورعوا عن إنكار هذه القراءة الصحيحة. فقد قال ابن خالويه: «وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر، وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط»[٥]. وقال مكي: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد»[٦].

---

(١) حاشية الصبان (٢/ ٢٧٦).
(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٦٤).
(٣) تفسير الطبري (٨/ ٣١).
(٤) رغائب القرآن (٨/ ٣١) بهامش الطبري.
(٥) الحجة في القراءات السبع، ص١٥١.
(٦) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤٥٤).

وقال الزمخشري: «وأما قراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا كما سمج ورد (زجَ القلوصَ أبي مَزادة)[1]. فكيف به في الكلام المنثور! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته! والذي حمله على ذلك: أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوب بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم –لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب»[2].

وتبع الزمخشري في هذا القول أبو البركات بن الأنباري، وزعم أن هذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع[3].

كما وصف أبو البقاء العكبري الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر بأنه بعيد[4].

كما وصفه ابن يعيش بأن القياس يدفعه[5]، كما وصفه الرضي بالشذوذ[6].

ولكن هذا كله لا يغض من شأن ابن عامر، ولا يقدح في قراءته، وكل ما ساقه هؤلاء الطاعنون في قراءة ابن عامر لا ينهض دليلًا على ضعفها، على أن هذه القراءة

(١) وهو ما أنشده أبو الحسن الأخفش سعيد بن سعده النحوي صاحب الخليل وسيبويه، والبيت هو:

فزججتها بمزجة		زج القلوص أبي مزادة

وتقديره: زج أبي مزادة القلوص، فالقلوص مفعول بقوله: زج، فصل به بين المتضايفين. شرح ابن القاصح، ص٢٦٣.

(٢) الكشاف (٢/ ٤٢).

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٤٣).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤١).

(٥) شرح المفصل (١/ ٢٢).

(٦) شرح الكافية (٢/ ٢٠٣).

لم تعدم من يدافع عنها من أهل اللغة، وليس الدفاع في الحقيقة عن ابن عامر بقدر ما هو دفاع عن القرآن، وقد تصدى أحمد بن المنير -رحمه الله تعالى- للزمخشري فقال: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء -أئمة الوجوه السبعة- اختار كل منهم حرفًا قرأ به اجتهادًا لا نقلًا وسماعًا، ولذلك غلَّط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يُبيِّن أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في (شركائهم)، فاستدل بذلك على أنه مجرور، وتعين عنده نصب (أولادهم) بالقياس، إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معًا، فقرأه منصوبًا، (وكان الأفضل عند الزمخشري أن يقرأ ابن عامر بجر الأولاد والشركاء معًا على البدل)، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه قرأها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها، ويقرءون بها خلفًا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها كما سمعها. فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلًا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم»[1].

كما عقب أبو حيان على قراءة ابن عامر بقوله: «وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب»[2].

وقد عقد ابن الجزري مبحثًا خاصًا للدفاع عن ابن عامر وقراءته، فقال في معرض رده على الزمخشري: «فأتعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتاب من غير نقل؟ ويمضي ابن الجزري إلى القول بأن مثل هذا الفصل بين المتضايفين بالمفعول به جائز في الاختيار، وليس خاصًا بالشعر،

(١) الانتصاف بذيل الكشاف (٢/ ٤١، ٤٢).
(٢) تفسير البحر المحيط (٤/ ٢٢٩).

ويكفي في ذلك دليلًا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان، وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقد قرأ بما تلقى، وتلقن، وسمع، ورأى»[١].

وكانت قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به شاهدًا على جواز ذلك عند كثير من النحاة المنصفين. فقد قال ابن مالك: «وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضاف نظمًا ونثرًا إلى فاعله مفصولًا بمفعوله»[٢].

وقد استند ابن مالك في تقريره لهذه القاعدة إلى قراءة ابن عامر، وجعلها عمدة له فقال:

وعمدتي قراءة ابن عامر		وكم لها من عاضد وناصر[٣]

ثم عقب على هذا بقوله: «فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قُبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساوِ صحتها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها كقولهم: (استحوذ) وقياسه (استحاذ)، وكقولهم: (نبات ألبُبَة) وقياسه (ألُبَّه)»[٤].

وتوضح كتب النحو أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يكون في سبع مسائل: منها ثلاثة جائزة في السعة (أي: في الشعر والنثر):

إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل معمول المصدر سواء أكان مفعولًا به أو ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا.

---

(١) النشر (٢/ ٢٦٣) ويمكن الرجوع إلى باقي دفاعه في المرجع نفسه (٢/ ٢٦٤).
(٢) التسهيل، ص١٦١.
(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٩).
(٤) المرجع السابق (٢/ ٩٨١، ٩٨٢).

الثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني كما في قراءة بعضهم: (فلا تحسبن الله مخلف وعدَه رُسُلِه)[١] بنصب (وعده)، وجر (رسله).

الثالثة: أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم نحو: (هذا غلام والله زيد) بإضافة (غلام) إلى (زيد) حكى ذلك الكسائي.

أما الفصل بين المتضايفين بالأجنبي، أو بفاعل المضاف، أو بالنعت، أو بالنداء فهو خاص بالشعر، وتفضيل ذلك كله مبسوط في كتب النحو[٢].

من هذا يتبين أن المصدر في قراءة ابن عامر هو: (قتل) أضيف إلى فاعله وهو: (شركائهم)، وقد فصل بينهما بالمفعول به للمصدر وهو: (أولادهم) وحسَّن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية[٣].

وقد أوردت كتب النحو شواهد كثيرة في ذلك منها قول الشاعر:

عَنَوْا إذْ أَجَبْنَاهُمْ إلى السِّلم رأفةً		فسُقْناهُمُ سَوْقَ البغاثَ الأجادلِ[٤]

ولا أظن أن هناك حاجة إلى كد الذهن في البحث عن شواهد شعرية أو نثرية

---

(١) إبراهيم: ٤٧.

(٢) أوضح المسالك ص١٥٠-١٥٢، وشرح الأشموني (٢/ ٢٧٦).

(٣) شرح التصريح للأزهري (٢/ ٥٧)، وحاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ١٧).

(٤) البغاث: هو كل طائر ليس من جوارح الطير، ويقال: هو اسم للجنس من الطير الذي يصاد. والأجدل: هو الصقر مفرد الأجادل. والشاهد فيه (سوق البغاث الأجادل) حيث أضيف المصدر وهو (سوق) إلى فاعله (الأجادل) وقد فصل بينهما بمفعول هذا المصدر وهو: (البغاث)، والأصل (سوق الأجادل البغاث). لسان العرب (١/ ٣١٧)، وشرح شواهد العيني (٢/ ٢٧٦) بهامش حاشية الصبان.

لتعضيد هذه القراءة، لأن القراءة الصحيحة المتواترة كفيلة أن تشهد وحدها لصحة القاعدة. والحق أن مذهب الكوفيين هنا أولى بالتقبل؛ لما فيه من شمولية وعمومية تتسع لكثير من الظواهر اللغوية.

وحسب مذهبهم من القوة أن تؤيده قراءة ابن عامر وهو من الأئمة السبعة الذين أجمعت الأمة على قبول قراءتهم.

obeikandl.com

التوابع

بعد أن انتهيت من الكلام على المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات حسبما جاء في قراءة ابن عامر، أبدأ الكلام هنا على الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب، وهي ما تسمى بالتوابع، وهي خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. فهذه الأشياء تتبع ما قبلها في الإعراب لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا[١].

وفيما يلي أتتبع ما جاء في قراءة ابن عامر من هذه التوابع:

النعت:

فالنعت هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به. وهذا المعنى يشمل نوعي النعت الحقيقي والسببي[٢]. وكل ما جاء في قراءة ابن عامر يعد من النعت الحقيقي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ سبحان الله عما يصفون ۞ عالم الغيب والشهادة ﴾[٣] فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وابن عامر: (عالم الغيب) بالجر، وقرأ الباقون بالرفع[٤].

فإن قوله تعالى: ﴿ عالم ﴾ على قراءة ابن عامر: بالجر صفة للفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ﴿ سبحان الله ﴾[٥].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٧).
(٢) المرجع السابق (٢/ ١٠٨).
(٣) المؤمنون: ٩١، ٩٢.
(٤) السبعة في القراءات ٤٤٧، والإرشادات الجلية ص٣٢٢.
(٥) الكشاف (٣/ ٥٥).

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ لهم عذاب من رجز أليم ﴾[١] فقد قرأ ابن كثير وعاصم من رواية حفص: (أليم) بالرفع، وقرأ الباقون: بالجر، وهي قراءة ابن عامر[٢]. فقوله: (أليم) بالجر صفة لـ(رجز)، وكما يقول أبو حيان: «هو العذاب السيئ»[٣].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ﴾[٤]، فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر من رواية ابن ذكوان: بتنوين (قلب)، وقرأ الباقون بترك التنوين على الإضافة. فمن نوَّن جعل (متكبر) نعتًا لقلب وصفة له، لأن القلب إذا تكبر تكبر صاحبه[٥].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ تبارك اسم ربك ذي الجلال والإكلام ﴾[٦] فقد قرأ ابن عامر: (ذو) بالواو، وقرأ الباقون بالياء، فيكون (ذو) على قراءة ابن عامر نعتًا (لاسم) في قوله تعالى: ﴿ تبارك اسم ﴾[٧].

وقد جاءت (ذو) نعتًا، لأنها في معنى المشتق فهي بمعنى: صاحب[٨].

هذه النعوت في الآيات السابقة كانت تابعة للمنعوت لفظًا ومحلًّا. وقد يتبع النعت منعوته على الموضع لا على اللفظ كما في قوله تعالى: ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ﴾[٩]، فقد قرأ حمزة والكسائي: (غير) بالجر، وقرأ ابن

---

(١) سبأ: ٥، والجاثية: ١١.
(٢) شرح ابن القاصح، ص٣٥٤.
(٣) البحر المحيط (٧/ ٢٥٩).
(٤) غافر: ٣٥.
(٥) حجة القراءات لأبي زرعة ٦٣٠، والبحر المحيط (٧/ ٤٦٥).
(٦) الرحمن: ٧٨.
(٧) حجة القراءات، ٦٩٤.
(٨) شرح التصريح (٢/ ١١١).
(٩) فاطر: ٣.

كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو: (غير) بالرفع[١].

فقد ذُكر في (غير) على قراءتها بالرفع ثلاثة وجوه:

أولها: أن يكون (غير) نعتًا (لخالق) على الموضع، لأن (خالق) -وإن كان مجرورًا في اللفظ- مرفوع في المحل على الابتداء لأن (من) زائدة.

وقد رجح أبو حيان هذا الوجه، وقال: «وهذا أظهر لتوافق القراءتين»[٢]. أي: قراءة الرفع، وقراءة الجر.

وثانيهما: أن يكون (غير) خبرًا (لخالق).

وثالثها: أن يكون فاعلًا لاسم الفاعل (خالق)، لأنه وقع في سياق الاستفهام. وقد ضعَّف أبو حيان هذا الوجه، وسبب هذا الضعف أن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل، ويرفع ما بعده وهو مجرور بمن الزائدة، فلم يسمع من كلام العرب: (هل من قائم الزيدون) وإنما يقال: (هل قائم الزيدون) ويعقب أبو حيان على هذا بقوله: «وينبغي ألا يقدم على إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب»[٣].

وأخلص من هذا إلى القول بأن أظهر هذه الوجوه التي ذكرها أبو حيان هو الوجه الأول، وهو أن (غير) نعت لخالق تبعه على المحل، و(خالق) مبتدأ خبره الجملة الفعلية: (يرزقكم).

وقد ينعت الاسم المفرد بالجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية، وقد تكون في موضع رفع أو نصب أو جر حسب منعوتها[٤].

---

(١) السبعة في القراءات، ٥٣٤.
(٢) البحر المحيط (٧/ ٣٠٠).
(٣) المرجع السابق.
(٤) مغني اللبيب (٢/ ٤٢٤).

ولكن يشترط في النعت بالجملة ثلاثة شروط: شرط منها في المنعوت وهو: أن يكون منكرًا لفظا ومعنى، أو معنى فقط: كالمقترن بأل الجنسية، وشرطان في الجملة المنعوت بها وهما: أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، وأن تكون خبرية؛ أي: محتملة الصدق والكذب[١].

وقد وقعت الجملة الفعلية نعتًا في قوله تعالى: ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم ﴾[٢]، فقد قرأ حمزة والكسائي وخلف: (تغشى) بتاء التأنيث، وقرأ الباقون: بياء التذكير، وهي قراءة ابن عامر[٣].

فجملة (يغشى) في موضع نصب، لأنها نعت لقوله: (نعاسًا)، والدليل على أنها نعت للنعاس اشتمالها على الضمير المذكر المستتر.

قال ابن الأنباري: «فمن قرأ (يغشى) بالياء رده إلى النعاس»[٤].

كما جاءت الجملة الفعلية نعتًا كذلك في قوله تعالى: ﴿ فهب لي من لدنك وليا * يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾[٥]، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي بجزم الفعلين (يرثني ويرث) وقرأ الباقون برفعهما وهي قراءة ابن عامر[٦]. على أن الفعل الأول صفة لقوله: (وليًّا) والثاني معطوف عليه، والمعنى: فهب لي من لدنك وليًّا وارثًا من آل يعقوب[٧].

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦٣).
(٢) آل عمران: ١٥٤.
(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٢).
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٢٦).
(٥) مريم: ٥، ٦.
(٦) البحر المحيط (٦/ ١٧٤).
(٧) المستنير في تخريج القراءات المتواترة للدكتور محمد سالم محيسن (٢/ ٣).

التوكيد المعنوي:

والتوكيد: «هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول»[١] وهو قسمان: لفظي، ومعنوي. فالتوكيد اللفظي هو إعادة المتبوع أو المؤكد بذاته، أما المعنوي فيكون بألفاظ مخصوصة نحو: كل وجميع[٢].

ومن التوكيد المعنوي ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قل إن الأمر كله لله ﴾[٣]، فقد قرأ البصري (وهو أبو عمرو): (كله) بالرفع مبتدأ، ولله خبره، والجملة خبر (إن)، وقرأ الباقون بنصب (كله) تأكيدًا لاسم (إن) وهي قراءة ابن عامر[٤].

عطف النسق:

وعف النسق: «هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف، ويؤدي معنى خاصًا»[٥].

ومن حروف العطف: (الواو) «ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولًا»[٦] أي: مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه دون النظر إلى الترتيب بينهما.

ومما جاء العطف فيه بالواو قوله تعالى: ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيدكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾[٧]، فقد

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام، ٤٢٨.
(٢) النحو الوافي (٣/ ٥٠١).
(٣) آل عمران: ١٥٤.
(٤) غيث النفع ٩٢ بهامش ابن القاصح.
(٥) النحو الوافي (٣/ ٥٥٥، ٥٥٦).
(٦) المقتضب (١/ ١٤٨).
(٧) المائدة: ٦.

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص بالنصب في (وأرجلكم)، وقرأ الباقون بالجر[١]. فإن (أرجلكم) على قراءة ابن عامر بالنصب يكون معطوفًا على (وجوهكم وأيديكم)، لأن الأرجل داخلة مع الوجوه واليدين في حكم واحد وهو الغسل.

قال ابن خالويه: «فالحجة لمن نصب: أنه رده بالواو على أول الكلام، لأنه عطف محدودًا على محدود، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحد، وما أوجب مسحه أهمله بغير حد»[٢].

ومما جاء فيه العطف بالواو قوله تعالى: ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ﴾[٣]، فقد قرأ نافع وعاصم وحمزة بنصب المعطوفات كلها وهي: العين والأنف والأذن والسن والجروح. وقرأ الكسائي برفعها كلها، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بنصب الأربعة ورفع (الجروح)[٤]، فإن الأسماء الأربعة وهي: العين والأنف والأذن والسن منصوبة عطفًا على النفس وهو اسم (أن) أما جملة (والجروح قصاص) برفع الجروح فهي مستأنفة معطوفة على محل (أن) واسمها، فهو من عطف الجمل. والدليل على انقطاع الكلام من الأول أنه لم يقل فيه: والجروح بالجروح قصاص، فكان الرفع بالابتداء أولى، لأنه لما فقد لفظ (أن) استأنف لطول الكلام[٥].

ويذكر مكي بن أبي طالب في هذه القراءة ثلاثة وجوه:

أولها: أن يكون الكلام وهو (والجروح قصاص) مقطوعًا عن الأول، فيكون ليس مما كتب عليهم في التوراة، وإنما هو استئناف لشريعة محمد صلى الله عليه وسلم.

---

(١) شرح ابن القاصح، ص٢٤.
(٢) الحجة في القراءات السبع، ص١٢٩.
(٣) المائدة: ٤٥.
(٤) شرح ابن القاصح ص٢٤٥، وتفسير النسفي (١/ ٢٨٥).
(٥) الحجة لابن خالويه، ص١٣١.

وثانيها: أن تكون الجملة معطوفة على موضع النفس وهو الابتداء.

وثالثها: أن يكون ذلك معطوفًا على المضمر المرفوع في الجار والمجرور وهو (بالنفس)[١].

وما عطف فيه بالواو أيضًا قوله تعالى: ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾[٢]، فقد قرأ حمزة بخفض الميم في قوله: (والأرحام)، وقرأ الباقون بنصبها[٣]، وهي قراءة ابن عامر. فإن (الأرحام) على قراءة النصب معطوفة على اسم الله تعالى وتقديره: (واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها)[٤].

ومن العطف بالواو أيضًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان ﴾[٥]، فقد قرأ المكي (وهو ابن كثير) والبصري (وهو أبو عمرو)، وحفص بالرفع في (زرع ونخيل، صنوان وغير)، وقرأ الباقون بالجر في هذه الأسماء، ولا خلاف بينهم في رفع (جنات)[٦]. فإن هذه الأسماء على قراءة الجر وهي قراءة ابن عامر معطوفة على (أعناب).

قال الفراء: «ولو خفضت كان صوابا .. ومن خفض جعله مردودًا على الأعناب؛ أي: من أعناب ومن كذا وكذا»[٧].

وضعَّف قوم هذه القراءة لأن الزرع ليس من الجنات، وقال آخرون: قد يكون

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٤١٠).
(٢) النساء: ١.
(٣) غيث النفع، ص٩٥.
(٤) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٤٠).
(٥) الرعد: ٤.
(٦) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٩٧)، وغيث النفع، ص١٨١.
(٧) معاني القرآن (٢/ ٥٨).

في الجنة زرع ولكن بين النخيل والأعناب. وقيل: التقدير: ونبات زرع فعطفه على المعنى[١]. ولا وجه لتضعيف هذه القراءة فهي قراءة الجمهور، ولا أظن أن هناك مانعًا من عطف الزرع وما بعده على الأعناب، لأن العطف بالواو لمطلق الجمع بين الأشياء.

ومما عطف بالواو قوله تعالى: ﴿ يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ﴾[٢] فقد قرأ نافع وعاصم وغيرهما بنصب (لؤلؤًا)، وقرأ الباقون بالخفض وهي قراءة ابن عامر عطفًا على (أساور)، أو على (ذهب)، لأن السوار يكن من ذهب ولؤلؤ[٣].

ومما عطف بالواو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ عاليهم ثياب سندس خضر واستبرق ﴾[٤].

فإن في (خضر واستبرق) أربع قراءات:

الأولى: برفعهما وهي قراءة نافع وحفص.

والثانية: بخفضهما وهي قراءة حمزة والكسائي.

والثالثة: بخفض الأول ورفع الثاني وهي قراءة ابن كثير وشعبة.

والرابعة: برفع الأول وخفض الثاني وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر[٥].

فإن قوله: (خضر) بالرفع على قراءة ابن عامر صفة لقوله: (ثياب)، أما قوله:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٧٥٠، ٧٥١).
(٢) الحج: ٢٣.
(٣) البحر المحيط (٦/ ٣٦١).
(٤) الإنسان: ٢١.
(٥) شرح ابن القاصح، ص٣٨٨.

(واستبرق) بالجر فهو معطوف على (سندس) المجرور بالإضافة[١].

ومن حروف العطف (أو) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم أو قصد أحدهما[٢].

ومما جاء فيه العطف بـ(أو) قوله تعالى: ﴿أئنا لمبعوثون * أوآباؤنا الأولون﴾[٣]، فقد قرأ ابن عامر وقالون بسكون الواو من (أو)، وقرأ غيرهما بفتحها[٤].

فعلى قراءة ابن عامر يكون حرف العطف (أو) لا الواو وحدها، ويرى الزمخشري أن قوله: (آباؤنا) معطوف على محل إن مع اسمها، أو على الضمير في (مبعوثون).[٥]

وقد عقب أبو حيان على هذين الاحتمالين فقال: «أما قوله: معطوف على محل إن واسمها، فمذهب سيبويه خلافه، لأن قولك: (إن زيدًا قائم وعمرو) فعمرو فيه مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف، وأما قوله: أو على الضمير في (مبعوثون) إلى آخره، فلا يجوز عطفه على الضمير، لأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفرد، لأنه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملًا في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، (وهذا الاعتراض وارد على القراءة بفتح الواو وبهمزة الاستفهام قبلها)، فقوله: (أوآباؤنا) مبتدأ خبره محذوف تقديره: (مبعوثون) ويدل عليه ما قبله. فإذا قلت: أقام زيد أو عمرو، فعمرو مبتدأ محذوف الخبر»[٦].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ١٢٦٠).
(٢) المقتضب (١/ ١٤٨).
(٣) الصافات: ١٦، ١٧، الواقعة: ٤٧، ٤٨.
(٤) شرح ابن القاصح، ص٣٥٩.
(٥) الكشاف (٣/ ٢٩٨).
(٦) البحر المحيط (٧/ ٣٥٥).

فعلى قول الزمخشري: يكون ذلك من عطف المفرد على المفرد، أما على قول أبي حيان فهو من عطف الجمل.

ومن حروف العطف كذلك (الفاء) وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب[١]. أي: للترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه مع التعقيب، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فإن عصوك فقل إني بريء مما تعملون * وتوكل على العزيز الرحيم ﴾[٢]، فقد قرأ نافع وابن عامر: (فتوكل) بالفاء، وقرأ غيرهما بالواو.

وللعطف بالفاء محملان:

أحدهما: أن يعطف قوله: (توكل) على قوله: (فقل).

والثاني: أن يعطف على قوله تعالى: ﴿ فلا تدع ﴾[٣]، وبذلك يتسق المعطوف مع المعطوف عليه، فكل منهما أمر[٤].

ومما عطف فيه بالفاء أيضًا قوله تعالى: ﴿ فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها فلا يخاف عقباها ﴾[٥]، فقد قرأ نافع وابن عامر: (فلا يخاف) بالفاء، وقرأ غيرهما بالواو[٦]. «والفاء للعطف على قوله: (فكذبوه فعقروها): (فلا يخاف عقباها) كأنه تبع: تكذيبهم وعقرهم ترك خوف العاقبة، ووحد الضمير في قوله: (فلا يخاف) بعد أن جمعه في (فكذبوه فعقروها) لأن العاقر واحد»[٧]. ويجوز أن يكون الضمير في (فلا

(١) المقتضب (١/ ١٤٨).
(٢) الشعراء: ٢١٦، ٢١٧.
(٣) الشعراء: ٢١٣.
(٤) الكشاف (٣/ ١٢٩).
(٥) الشمس: ١٤، ١٥.
(٦) شرح ابن القاصح، ٣٩٣.
(٧) الكشف (٢/ ٣٨٢).

يخاف) عائدًا على الله تعالى، وعلى هذا يكون: (فلا يخاف) معطوفًا على قوله تعالى: ﴿ فدمدم عليهم ربهم ﴾[١].

العطف على التوهم:

مما هو معروف عند النحاة أن المعطوف يتبع المعطوف عليه على اللفظ أو المحل، ولكن هناك وجه آخر لتبعية المعطوف للمعطوف عليه وهو ما يسمى بالعطف على التوهم. وقد مثَّلت كتب النحو لذلك بقولهم: «ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وهو (قائمًا)، والتقدير: (ليس زيد بقائم ولا قاعد)، لأن دخول الباء على خبر ليس كثير»[٢].

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في المجزوم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ﴾[٣]. فقد قرأ أبو عمرو: بنصب النون وبالواو قبلها، وقرأ الباقون: (وأكن) بجزم النون وحذف الواو قبلها، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف[٤].

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن هذه الآية فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى		ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فإنما جر الشاعر (سابق) لأن قوله: (مدرك) قد يدخله الباء. وكذلك الآية لما كان الفعل الذي قبل (أكن) وهو: (أصدق) قد يكون مجزومًا ولا فاء فيه، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا»[٥].

---

(١) تفسير النسفي (٤/ ٣٦١).
(٢) المغني لابن هشام (٢/ ٤٧٦).
(٣) المنافقون: ١٠.
(٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٨٨).
(٥) الكتاب (٣/ ١٠٠، ١٠١).

فما رواه سيبويه عن الخليل يتبين أن الفعل وهو: (أكن) مجزوم عطفًا على الفعل قبله وهو: (أصدق) على توهم عدم وجود الفاء، لأن الفعل المضارع إذا وقع جوابًا للتحضيض كما في الآية، وخلا من فاء السببية كان حقه الجزم.

وإذا كان الفراء يرى جواز القراءة بالنصب مع حذف الواو من الفعل، فقال: «وقد يجوز نصبها في قراءتنا وإن لم تكن (أكن) فيها الواو، لأن العرب قد تسقط الواو في بعض اللهجات كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه، ورأيت في بعض مصاحف عبد الله (فقولا): (فقلا) بغير واو»[1].

وواضح أن الفراء يقصد بهذا أن الواو محذوفة في الرسم، ولكنها موجودة في النطق، فيقرأ الفعل بالنصب والواو. وقول الفراء هذا لا يستلزم منع القراءة بالجزم. ويبدو أن هذا الوجه مجرد تخريج آخر إضافة إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وربما كانت قراءة أبي عمرو محتملة لهذا الوجه.

ويرى الزجاج أن الفعل (أكن) معطوف على مَوضع الفاء في (فأصدق) وهو الجزم، وكأنه في التقدير قال: إن أمهلتني أصدق وأكن[2].

وقال ابن خالويه: «فالحجة لمن جزم: أنه رده على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل، لأن الأصل كـ (لولا أخرتني أتصدق وأكن) كما قال الشاعر:

فَـــأَبلُوني بليـــتَكُمْ لَعـــلِّي		أُصـــالِحُكُم وأَســـتدرِجْ نويًّـــا

فجزم (أستدرج) عطفًا على موضع (أصالحكم) قبل دخول (لعل) عليه ومعناه: فأبلوني بليتكم أصالحكم»[3].

(١) معاني القرآن (٣/ ١٦٠).
(٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٣/ ٩٣٠).
(٣) الحجة في القراءات السبع، ص٣٤٦، ٣٤٧.

وتعبير الزجاج وابن خالويه وغيرهما بأن الفعل وهو (أكن) معطوف على موضع الفاء وما اتصل بها تعبير غير دقيق «فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر»[١].

ويرى ابن هشام أن هذا النوع من العطف من قبيل العطف على المعنى، ولا مانع من تسميته بالعطف على التوهم في غير القرآن[٢].

عطف البيان والبدل:

من التوابع أيضًا عطف البيان والبدل، وقد اعتادت كتب النحو أن تذكر عطف البيان سابقًا لعطف النسق، لما بينهما من تشابه في التسمية، غير أن عطف النسق بواسطة وعطف البيان بغير واسطة، ولما كان التشابه بين عطف البيان والبدل أقوى وأوضح، آثرت أن أجمعهما في حديث واحد. فعطف البيان في معظم الأحوال يجوز أن يكون بدلًا كما سيأتي، وقد عرَّف ابن هشام عطف البيان بأنه: «هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة»[٣]. «وسمي بيانًا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنه عطف على نفسه»[٤]. «وتخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين، وأثبته الكوفيون وبعض البصريين وتبعهم جماعة كالزمخشري وابن مالك وولده. وجمهور البصريين يوجبون في ذلك البدلية محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول، ودفع هذا القول

(١) المغني (٢/ ٤٧٧).
(٢) المغني (٢/ ٤٢٣).
(٣) أوضح المسالك ص١٨٣، وشرح شذور الذهب ص٤٣٤.
(٤) شرح التصريح (٢/ ١٣٠، ١٣١).

بأن بعض النكرات يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص»[١]. ومن ثم كان مذهب الكوفيين أقرب إلى الواقع اللغوي.

وإذا كان البدل كما يقول المبرد جائزًا في كل اسم معرفة كان أو نكرة، مظهرًا كان أو مضمرًا، كان الأول في المعنى، أو كان بعضه[٢]. وإذا كان البدل كما يقول ابن يعيش ثانيًا يقدر في موضع الأول[٣] -أمكن القول بأن عطف البيان والبدل يشتركان في كثير من الوجوه، فكل عطف بيان جاز الاستغناء عنه أو جاز إحلاله محل متبوعه جاز أن يكون بدلًا.

أما إذا امتنع الاستغناء عن التابع أو امتنع إحلاله محل الأول تعين أن يكون عطف بيان، وامتنع أن يكون بدلًا، لأن البدل على نية تكرار العامل[٤].

ورأيي في هذا الموضوع أن التابع ومتبوعه إذا كانا نكرتين مستويتين في العموم أو الخصوص بحيث لا يضيف الثاني للأول تخصيصًا فالأولى أن يكون بدلًا؛ لأن المبدل منه على نية الترك وإحلال البدل محله. أما إذا كان التابع أخص من المتبوع بحيث يضيف له بيانًا، ولا يستغنى عنه من جهة المعني فالأولى أن يكون عطف بيان. وهذا أيضًا ينطبق عليهما إن كانا معرفتين، لأن بعض المعارف أعرف من بعض، وعلى هذا فإن ما أذكره من آيات تعد من عطف البيان، ومن البدل أيضًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾[٥] فقد قرأ نافع وابن ذكوان عن ابن عامر بترك التنوين من (فدية)، وبخفض (طعام) على الإضافة وجمع (مساكين) مع فتح النون، وقد تقدم الكلام على هذه القراءة في الإضافة، وقرأ

(١) المصدر السابق، ص١٣١.
(٢) المقتضب (١/ ١٦٤).
(٣) شرح لمفصل (٣/ ٦٣).
(٤) شرح لتصريح (٢/ ١٣٣).
(٥) البقرة ١٨٤.

الباقون بتنوين (فدية)، ورفع (طعام) وهي قراءة هشام عن ابن عامر، إلا أن هشامًا قرأ (مساكين) بالجمع[١].

فإن (طعام مساكين) على قراءة هشام عطف بيان للفدية على مذهب الكوفيين، ويجوز أن يكون بدلًا كذلك كما قاله البعض تبعًا للبصريين[٢].

ومما قيل: إنه بدل أو عطف بيان ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا ﴾[٣] فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بتنوين (مائة) وقرأ حمزة والكسائي بترك التنوين[٤].

وقد اضطرب النحاة في تخريج قراءة التنوين كما اضطربوا أيضًا في تخريج القراءة بترك التنوين، ويرجع اضطرابهم إلى أن العدد «إن كان مائة فما فوقها مُيِّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو: مائة رجل، ومائتا عام، وألف إنسان، وجمعه مع المائة ضرورة، وجوزه الفراء في السبعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي بترك التنوين»[٥].

ولما كان تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا، فقد خرجوا (سنين) على القراءة بتنوين مائة، وهي قراءة ابن عامر والجمهور على أنها بدل من (ثلاث) أو عطف بيان. فقال أبو رزعة: «أوقعوا اللباث على السنين، ثم بينوا عددها بعد، فقالوا: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مائة، فقوله: (سنين) بدل من (ثلاث)»[٦].

كما ذكر مكي أيضًا أن (سنين) بدل. وقيل: هو عطف بيان[٧]، كما قال بالبدلية

(١) غيث النفع، ص٦٣.
(٢) المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٥٠).
(٣) الكهف: ٢٥.
(٤) السبعة في القراءات، ص٣٨٩، ٣٩٠.
(٥) الهمع (١/ ٢٥٣).
(٦) حجة القراءات لأبي زرعة، ص٤١٢.
(٧) الكشف عن وجوه القراءات (٢/ ٥٨).

أيضًا أبو البقاء العكبري[١] والرضي الذي عقب على هذه القراءة بقوله: «ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند النحاة من قراءة حمزة والكسائي بالإضافة»[٢].

ويرجح أبو حيان كذلك أن يكون بدلًا، وعقب على القول بأنه عطف بيان، وعلى القول بأنه تمييز فقال: «فأما عطف البيان فلا يجوز على مذهب البصريين، وأما نصبه على التمييز فالمحفوظ من لسان العرب: المشهور أن مائة لا يفسر إلا بمفرد مجرور»[٣].

ومما قيل: أنه بدل ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم * والذين اتخذوا مسجدا ضرارا ﴾[٤]، فقد قرأ نافع وشيبة وأبو جعفر وابن عامر (الذين) من غير واو قبلها، وقرأ الباقون (والذين) بالواو، وهي في مصاحف أهل الشام والمدينة من غير واو، فاحتمل أن يكون (الذين) بدلًا من قوله: (وآخرون)[٥].

ومما يرجح أنه بدل اختلاف التابع والمتبوع في التعريف والتنكير، لأن البدل لا يلزم أن يوافق المبدل منه في التعريف أو التنكير، فالبدل هنا وهو (الذين) معرفة، لأنه اسم موصول، والمبدل منه وهو (آخرون) نكرة، وهذا بدل كل من كل، لأنه مطابق للمبدل منه ومساوٍ له في المعنى[٦].

وهناك ما يسمى ببدل الاشتمال، وهو الدال على معنى في متبوعه[٧]، ومنه قوله

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/ ١٠١) طبعة أولى.
(٢) شرح الكافية (٢/ ١٥٤، ١٥٥).
(٣) البحر المحيط (٦/ ١١٧).
(٤) التوبة: ١٠٦، ١٠٧.
(٥) البحر المحيط (٥/ ٩٧، ٩٨).
(٦) شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٩).
(٧) شرح ابن عقيل (٣/ ٢٤٩).

تعالى: ﴿ الذي أحسن كل شيء خلقه ﴾[١]، فقد قرأ نافع والكوفيون (خلقه) بتحريك اللام: أي بفتحها، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (خلقه) بإسكان اللام [٢].

قال الفراء: «فالخلق منصوبون بالفعل الذي وقع على (كل) كأنك قلت: أعلمهم كل شيء وأحسنهم»[٣].

فكلام الفراء يحتمل أمرين:

أولهما: أن يكون قوله: (خلقه) المفعول الأول للفعل (أحسن) على تضمينه معنى (أعلم)، والمفعول الثاني هو (كل شيء) وقد تقدم على المفعول الأول والتقدير: (أعلم خلقه كل شيء).

وثانيهما: أن يكون (خلقه) بدلًا من (كل شيء)[٤] وهو بدل اشتمال، وهو ما أميل إليه. ولا يلزم من هذا القول تضمين الفعل معنى فعل آخر، لأن الفعل في الآية وهو (أحسن) يتعدى إلى مفعول واحد، وهو بمعنى أتقن، والتقدير: (أحسن خلق كل شيء).

وهذان الاحتمالان ذكرهما أبو البركات بن الأنباري فقال: «فمن قرأ بسكون اللام نصب (خلقه) من وجهين: أحدهما: على البدل من قوله: (كل شيء)، والثاني على أن يكون مفعولًا ثانيًا لـ (أحسن)، وهو بمعنى (أفهم) فيتعدى إلى مفعولين»[٥].

إلا أن ابن الأنباري عد (خلقه) مفعولًا ثانيًا لا أول بمعنى: أفهم كل شيء خلقه، وهذا أيضًا يستلزم تضمين الفعل معنى فعل آخر، وهذا ما لا أميل إليه ما دام

(١) السجدة: ٧.
(٢) شرح ابن القاصح، ص٣٥٠.
(٣) معاني القرآن (٢/ ٣٣١).
(٤) الكشاف (٣/ ٢١٩).
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٢٥٨).

للكلام مندوحة في الإعراب لا يلزم معها تقدير أو تضمين، وهي اعتبار (خلقه) بدل اشتمال من (كل شيء).

obeikandl.com

تعقيب

هذه هي الظواهر النحوية كما جاءت في القرآن الكريم على قراءة ابن عامر، وقد راعيت قدر الإمكان التسلسل المنطقي في ترتيب الموضوعات والقضايا.

وأول ما يلحظ من قراءة ابن عامر كثرة ما أثير حولها من جدل. وفي اعتقادي أن تعدد الوجوه الإعرابية في القرآن الكريم إثراء للغة، ومن ثم ينبغي أن نقبل كل ظاهرة في القرآن الكريم قرئ بها ما دامت القراءة بها منسوبة إلى أئمة ثقات في النقل والرواية أجمعت الأمة على تلقي قراءاتهم بالقبول.

وسوف أتعرض -إن شاء الله تعالى- في خاتمة الرسالة للإشارة إلى بعض الظواهر اللغوية صوتية كانت أو صرفية أو نحوية مما عد عند بعضهم من الظواهر الغريبة، أو المخالفة للقياس.

obeikandl.com

الخاتمة

لقد استهدفت هذه الدراسة وضع قراءة ابن عامر تحت المنظار اللغوي حيث تبرز مستويات اللغة من أصوات وأبنية وتراكيب، وقد أظهرت الدراسة كثيرًا من النتائج المتعلقة بابن عامر وقراءته أذكر أهمها فيما يلي:

١ - لقد ألقيت الضوء على حياة ابن عامر وشيوخه وتلاميذه وراوييه وطرقه، فبينت أن قراءة ابن عامر (من القراء السبعة) قد أجمعت الأمة على تواترها وعلى تلقيها بالقبول، وعلى صحة القراءة بها في صلاة وغيرها، وعلى عدم جواز إنكارها أو ردها، كما بينت أن ابن عامر أعلى القراء السبعة سندًا، وأقربهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدًا.

٢ - كما أظهرت موقف ابن عامر من الإمالة: فقد أمال كثيرًا من الحروف، ومن ذلك إمالة الألف من لفظ (التوراة) حيث ورد في القرآن الكريم، وإمالة الألف بعد الهمزة وفتح الراء قبلها من لفظ (رأى) حيث وقع، كما أمال ابن ذكوان عنه كل ما جاء في القرآن الكريم من لفظ (جاء وشاء)، كما انفرد ابن ذكوان بإمالة كل ما جاء في القرآن الكريم من ألفاظ: (عمران) و(المحراب)، (إكراههن) (حمارك) (الحمار)، كما انفرد هشام بإمالة (مشارب) (آنية)، (عابدون)، (عابد)، كما ورد عن ابن عامر إمالة بعض الحروف من فواتح السور، كإمالة الراء من (الر) والحاء من (حم). وقد بينت أن الإمالة ليست أصلًا في قراءة ابن عامر بل الفتح عنده هو الأصل، كما بينت أن نوع الإمالة عنده هو الإمالة المحضة التي ينحى فيها بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء بصورة واضحة في السمع، كما بينت أيضًا أن الإمالة واقعة على حركة الحرف لا على الحرف نفسه سواء كانت حركته قصيرة أم طويلة، كما بينت أن الإمالة من مظاهر اللغة الفصحى.

٣- إن مذهب ابن عامر في هاء الكناية من حيث حركتها يتفق مع ما يطرد من قواعد اللغة وأصول القراء إلا في مواضع قليلة ظاهرة قراءته فيها يخالف القياس، ومن ذلك ما رُوي عن ابن ذكوان من أنه كسر حركة الهاء في (أرجئه) في قوله تعالى: (قالوا أرجه وأخاه ﴾ بسورتي الأعراف والشعراء بناء على قراءة ابن عامر لها بهمزة ساكنة بعد الجيم وتحريك الهاء، إلا أن حركة الهاء عند هشام هي الضمة مع القصر والإشباع. أما ابن ذكوان فقد انفرد بكسر الهاء رغم سكون الهمزة قبلها إذ القياس ضم حركة هاء الضمير إذا سبق بساكن غير الياء. وقد عرضت لآراء بعض الذين ضعَّفوا هذه القراءة. والغريب أن أبا بكر بن مجاهد الذي اختار ابن عامر إمام أهل الشام في القراءة، وروى هذه القراءة في كتابه: السبعة في القراءات -من الذين ضعفوها، فرماها بالغلط. وقد حاول بعضهم أن يلحق هذه القراءة بالقياس بأن الهمزة حاجز غير حصين فهي بمنزلة الياء الساكنة.

٤- ومما تختص به قراءة ابن عامر من ظواهر صوتية كسر الهاء وصلًا في قوله تعالى: ﴿ فبهداهم اقتده قل لا أسألكم ﴾ بسورة الأنعام، فهذه الهاء كما تبدو من قراءة العامة هي هاء السكت فتثبت وقفًا وتسقط وصلًا إذ لا حاجة إليها. وقد استغرب النحاة قراءة ابن عامر هذه فهو لم يجر الوصل مجرى الوقف في إثبات الهاء فقط، بل تجاوز ذلك إلى تحريكها بالكسر وكأنه أنزل هاء السكت منزلة الضمير مما جعل بعضهم يذهب إلى أنها ضمير المصدر المأخوذ من الفعل والتقدير: اقتد الاقتداء، وعليه يكون الضمير في موضع المفعول المطلق.

٥- وقد بينت كذلك أن ابن عامر يميل إلى الضم في تخلصه من التقاء الساكنين كما في نحو: ﴿ وقالت أخرج ﴾ بيوسف، ﴿ قل ادعوا الله ﴾ بالإسراء، فهو يحرك التاء واللام بالضم اتباعًا لحركة الحرف الثالث من الكلمة الثانية، كما يضم الهاء وصلًا اتباعًا لضمه (أي) المنادى في قوله تعالى: ﴿ أيها المؤمنون ﴾ بالنور، ﴿ ياأيها الساحر ﴾

بالزخرف، ﴿ أيها الثقلان ﴾ بالرحمن.

٦- كما تبين من هذه الدراسة أن الإدغام أصل في قراءة ابن عامر، فهو يدغم معظم الحروف التي اختلف القراء حول إدغامها، ولكن الإدغام السائد في قراءة ابن عامر من قبيل الإدغام الصغير وهو ما كان الحرف الأول من الحرفين المدغمين ساكنًا: كتاء التأنيث الساكنة، ودال (قد)، وذال (إذ)، ولام (هل، بل). أما الإدغام الكبير، فليس في قراءة ابن عامر منه إلا القليل وهو ما كان الحرفان المدغمان فيه متحركين. وقد انفرد ابن عامر من رواية هشام بإدغام النون الأولى في الثانية في: (أتعداني) بالأحقاف.

٧- ومما يتضح كذلك من قراءة ابن عامر إدخال ألف بين الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة كما في نحو: (أأنذرتهم، أئنا، أؤلقي)، وله أيضًا تسهيل الهمزة الثانية بين بين، كما اتضح أن هشامًا يخفف الهمزة المتطرفة في الكلمة الموقوف عليها، وهذا التخفيف يختلف باختلاف طبيعة الهمزة وما يسبقها من حروف ساكنة أو متحركة: فتارة يكون تخفيف الهمزة بإبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها كما في نحو: (اقرا، يبدي، اللؤلو)، وتارة يكون التخفيف بإلقاء حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفها كما لو وقف على: (دفء، الخبء) إلى غير ذلك من وجوه التخفيف التي سبق الحديث عنها.

٨- كما بينت الدراسة أن ابن عامر انفرد بكثير من الظواهر الصرفية في القرآن ومن ذلك زيادة الهمزة في الفعل: (ننسخ) في قوله: ﴿ ما ننسخ ﴾ بالبقرة بضم النون الأولى وكسر السين من (أنسخ) وهي همزة النقل على الأصح، ومن ذلك صيغة اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿ ولكل وجهة هو مولاها ﴾، ومجيء اسم المفعول من الرباعي المضعف العين في قوله تعالى: ﴿ من الملائكة منزلين ﴾ بآل عمران بفتح النون وتشديد الزاي، كما انفرد بتضعيف العين في نحو: (قتلوا، فتحنا).

٩- ومما اختصت به قراءة ابن عامر مجيء المصدر على وزن (فعل) بكسر الفاء وفتح العين كما في نحو: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما) بالنساء، وقوله تعالى: (جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس)، وقد وافقه في النساء نافع، ومجيء المصدر على وزن (فعلان) بفتح الفاء وسكون العين في قوله تعالى: (ولا يجرمنكم شنئان قوم) بالمائدة بسكون النون، ومجيء المصدر من الفعل الرباعي بزيادة الهمزة على (إفعال) في قوله تعالى: (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم) بالتوبة، فهو من (آمن)، وأصله (أأمن) فقلبت الهمزة الثانية ألفًا كما قلبت ياء في المصدر، ومجيء المصدر من الرباعي بزيادة الألف على (فعال) في قوله تعالى: (لإلاف قريش) بقريش، فالمصدر (إلاف) من (آلف) على وزن (فاعل) المزيد بالألف ونظيره: القتال والمقاتلة.

١٠- ومن الظواهر الصرفية كذلك القلب المكاني في الفعل (تاء) في قوله تعالى: (أعرض وناء بجانبه) بالإسراء وفصلت، بتقديم الألف على الهمزة على وزن (فلع) على قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان.

١١- ومن ذلك: إشباع الكسرة في جمع التكسير (أفئدة) في قوله تعالى: ﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ﴾ بإبراهيم، فقد قرأه هشام عن ابن عامر (أفئيدة) بزيادة ياء ساكنة بعد الهمزة، وقد بينت أن هذه القراءة جاءت على لغة المشبعين من العرب.

١٢- ومن ذلك أيضًا: مجيء اسم الآلة الذي هو على وزن (مفعلة) والذي هو متصل بهاء الضمير ساكن اللام على قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان في قوله تعالى: (تأكل منسأته) سبأ، بسكون الهمزة، وقد بينت أن هذه القراءة لا تخرج اسم الآلة من وزنه، وإنما هي من مظاهر التخفيف في نطق الكلمات المهموزة.

١٣- ومما اختصت به قراءة ابن عامر من الظواهر النحوية: حذف الرابط من

جملة الخبر الفعلية في قوله تعالى: (وكلٌّ وعد الله الحسنى) الحديد، برفع (كل) وعليه تكون جملة (وعد) هي الخبر وقد حذف منها الضمير، والتقدير: وكل وعده الله الحسنى، وقد بينت أن هذا الحذف جائز إلا أنه في جملة الصلة أكثر.

١٤- ومن الظواهر النحوية كذلك: مجيء المثنى ملازمًا للألف في كل أحواله في قوله تعالى: (إنَّ هذان لساحران) طه، فهو هنا كالاسم المقصور يعرب بالحركات المقدرة على الألف وهذه لغة لبعض قبائل العرب ومنهم بلحارث بن كعب، ولم ينفرد ابن عامر بهذه القراءة، بل هي قراءة الجمهور، ولم يجيء المثنى على هذه اللغة إلا في هذه الآية.

١٥- ومما اختصت به قراءة ابن عامر كذلك: نصب المضارع بعْد الفاء في قوله تعالى: (كن فيكونَ) في ستة مواضع من القرآن انفرد ابن عامر بالنصب في أربعة منها، وهي: في البقرة، آل عمران في الموضع الأول منها، مريم، غافر، وقد شاركه الكسائي في النصب في موضعي النحل ويس. وقد بينت أن هذا النصب ليس مرده وقوع الفعل جوابًا للأمر، إذ الأمر هنا ليس على حقيقته، وهذه النظرة أوقعت النحويين في الخلط والاضطراب لتعارض القاعدة النحوية مع المعنى -وإنما مرد النصب وقوع الفعل بعد (إنما) التي هي أداة الحصر، بذلك يمكن أن تضاف هذه الحالة إلى الحالات التي ينصب فيها المضارع بعد الفاء.

١٦- ومن الظواهر النحوية أيضًا إضافة الموصوف إلى الصفة في قوله تعالى: (ولدار الآخرة خير) بالأنعام، وقد بينت أن هذه الإضافة جائزة عند الكوفيين لاتفاق القراء على هذه الإضافة في قوله تعالى: ﴿ ولدار الآخرة خير ﴾ بيوسف والنحل، وقد ورد من كلام العرب ما يشبه ذلك كقولهم: مسجد الجامع، وبقلة الحمقاء.

١٧- ومما انفرد به ابن عامر من بين العشرة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

في قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالأنعام، ببناء الفعل (زين) لغير الفاعل، ورفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم) وقد أنكر الكثيرون هذه القراءة للفصل بين المتضايفين وهما متلازمان كالكلمة الواحدة، كما دافع عنها الكثيرون وجوزوا هذا الفصل مستشهدين بهذه القراءة المتواترة. وقد اتخذ ابن مالك هذه القراءة أساسًا لقاعدة نحوية وهي جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به للمصدر المضاف.

١٨- ويتضح من هذه الدراسة أن ما تضمنته قراءة ابن عامر من ظواهر نحوية إلى مذهب الكوفيين أقرب لما يتميز به مذهبهم من التوسع في القواعد النحوية.

١٩- كما تجدر الإشارة إلى أن قراءة ابن عامر لم تشهد نشأة المدارس النحوية في البصرة والكوفة لأن ابن عامر من التابعين تلقى القراءة عن الصحابة الذين أخذوا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن كانت بذور النحو قد وضعت في البصرة على عهد ابن عامر فإن الخلاف لم يحتدم بين النحاة إلا بعد ظهور مدرسة الكوفة. وعلى كل يجب علينا أن نؤمن بأن القراءات القرآنية سنة متبعة، وينبغي أن تكون إثراء للغة، وتوسيعًا لقواعدها، وتنويعًا لأنماط التعبير فيها.

المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة (١٩٧٨م).

٣- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٣٤٩هـ).

٤ - إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر للدمياطي البنا، علق عليه علي محمد الضباع، القاهرة، عبد الحميد أحمد حنفي (١٣٥٩هـ).

٥ - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٤م).

٦ - أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، د/ عفيف دمشقية، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا (١٩٧٨م).

٧- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، تأليف: محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م).

٨- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي، تحقيق: د/ طه محسن (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، الجمهورية العراقية، إحياء التراث، مطبعة الإرشاد ببغداد.

٩- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، طبعت هذه النسخة طبقًا للنسخة المطبوعة سنة (١٨٥٣م) في بلدة كلكتا.

١٠- أصوات اللغة للدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة (١٩٦٨م).

١١- أصوات اللغة العربية للدكتور عيد محمد الطيب (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م)، مطبعة الأمانة، ٣ش جزيرة بدران، شبرا مصر.

١٢- الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس،دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، سنة (١٩٦١م).

١٣- الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع للعلامة الشيخ محمود العالم المغربي، الطبعة الأولى، مطبعة التقدم العلمية بدرب الدليل بمصر المحمية (١٣٢٢هـ).

١٤- إعراب الأفعال للدكتور علي أبو المكارم، مكتبة دار العلوم، شارع المتبديان، القاهرة (د.ت).

١٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، طبع تحت إدارة جميع دار المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، مطبعة المتنبي بالقاهرة (١٣٦٠هـ).

١٦- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة، عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

١٧- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، طبعة ثانية (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

١٨- الأعلام، لخير الدين الزركلي، طبعة ثالثة، (د. ت).

١٩- الانتصاف بذيل الكشاف للإمام أحمد بن المنير الإسكندري.

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: كمال الدين بن البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، مطبعة حجازي بالقاهرة، طبعة أولى عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٦٥م) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، طبعة خامسة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٢٢- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٢٣- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

٢٤- تأريخ القرآن الكريم، تأليف: إبراهيم الإبياري، دار الشروق، بيروت.

٢٥- تاريخ الأدب العربي -العصر الإسلامي، د/ شوقي ضيف، طبعة ثامنة، دار المعارف بمصر (١٩٦٣م).

٢٦- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع بدار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، وهو المسمى بإملاء ما منَّ به الرحمن.

٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين عبد الله المعروف بابن مالك النحوي، حققه: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).

٢٨- تصريف الفعل، للدكتور أمين علي السيد، مكتبة الشباب، المنيرة، القاهرة (د.ت).

٢٩- التطور النحوي للغة العربية - سلسلة محاضرات بالقاهرة في الجامعة المصرية للأستاذ المستشرق أ. برجستراسر، أستاذ اللغات السامية بجامعة ميونيخ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة (١٩٨٥م)، طبعة مصغرة عن طبعة (١٩٢٩م) التي عني بطبعها محمد حمدي البكري.

٣٠- التيسير في القراءات السبع، للإمام ابن عمرو عثمان سعيد الداني، استانبول، مطبعة الدولة (١٩٣٠م).

٣١- جامع البيان في تفسير القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، طبعة أولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق (١٣٢٣هـ)، وطبعة دار المعارف تحقيق: محمود محمد شاكر.

٣٢- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مطبعة دار الكتب، القاهرة (١٩٤٦م).

٣٣- الجمع الصوتي الأول للقرآن، د/ لبيب السعيد، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية (١٩٧٨م).

٣٤- حاشية الخضري، للشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري على شرح ألفية ابن مالك، طبع بالمطبعة العامرة الشرقية سنة (١٣٢٠هـ)، نسخة مقابلة على نسخة مقابلة للمؤلف.

٣٥- حاشية الشيخ يس علي شرح التصريح على التوضيح.

٣٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (د.ت).

٣٧- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، ومراجعة محمد علي النجار، سلسلة تراثنا، القاهرة (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م).

٣٨- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق وشرح: د/ عبد العال سالم مكرم، مكتبة دار الشروق (١٩٧١م).

٣٩- حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، طبعة رابعة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٠- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب المصرية (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م).

٤١- دراسات في علم الصرف، للدكتور عبد الله درويش، طبعة ثانية، مكتبة الشباب بالمنيرة، القاهرة (د.ت).

٤٢- دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر، د/ لبيب السعيد، دار المعارف (د.ت).

٤٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، القاهرة، المطبعة الأميرية (١٣٤٥هـ) وهو المعروف بتفسير الألوسي.

٤٤- روضة الشاكر في قراءة ابن عامر، للشيخ محمد عابدين الدسوقي بلدًا المالكي مذهبًا، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم فن قراءات ٢٨٠ - ٥٥٣/ ١٩٢١.

٤٥- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية منقحة، دار المعارف (د.ت).

٤٦- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، شرح أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن الحسن القاصح، المعروف بشرح ابن القاصح على الشاطبية، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، طبعة أولى (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤م).

٤٧- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق لجنة من الأساتذة منهم مصطفى السقا، الجزء الأول، إدارة الثقافة العامة، مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م).

٤٨- سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، تأليف: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، توزيع دار المعارف بمصر (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

٤٩- شذا العرف في فن الصرف، للأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا (د.ت).

٥٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة، الطبعة السادسة عشرة (١٩٧٤م).

٥١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي (د.ت).

٥٢- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الجزء الأول، الطبعة الأولى، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

٥٣- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي (د.ت).

٥٤- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الإمام المحقق/ رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة (١٣٥٦هـ).

٥٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف: جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد (د.ت).

٥٦- شرح الشواهد للعيني بهامش شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه.

٥٧- شرح كافية ابن الحاجب في النحو، للإمام رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٥٨- شرح الكافية الشافية، تأليف ابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، طبعة أولى (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٥٩- شرح المفصل للشيخ يعيش بن علي بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر (١٩٢٨م).

٦٠- صحيح البخاري لأبي عبد الله بن إسماعيل إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعيفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).

٦١- طبقات الحُفَّاظ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى، طبعة أولى (١٩٧٣م).

٦٢- علم اللغة العام (الأصوات) للدكتور كمال محمد بشر، الطبعة الخامسة، دار المعارف بالقاهرة (١٩٧٩م).

٦٣- عنقود الزواهر في التصريف، تأليف: علاء الدين القوشجي، دراسة وتحقيق رسالة ماجستير، إعداد: أحمد مصطفى عفيفي عوض (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، مكتبة كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

٦٤- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، مطبعة السعادة بمصر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٦٥- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين الحسين بن محمد بن حسن النيسابوري، بهامش تفسير الطبري.

٦٦- غيث النفع في القراءات السبع، للعلامة سيدي النوري الصفاقسي، بهامش شرح ابن القاصح.

٦٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ج٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

٦٨- في تصريف الأسماء للدكتور عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة القاهرة الحديثة (١٩٨٣م).

٦٩- في علم الصرف للدكتور أمين علي السيد، مطبعة قاصد خير، القاهرة (١٩٧٠م).

٧٠- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د/ عبد الصبور شاهين، دار القلم (١٩٦٦م).

٧١- القراءات واللهجات، د/ عبد الوهاب حمودة، مكتبة النهضة المصرية، طبعة أولى (١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م).

٧٢- قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية، رسالة دكتوراه، إعداد: الدكتور عبد الهادي الفضلي، مكتبة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، (١٩٧٥م).

٧٣- قراءة الكسائي القرآنية، رسالة دكتوراه، إعداد: الدكتور محمود أبو سمرة، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة (١٩٨٠م).

٧٤- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، شرح: طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م)، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

٧٥- قراءة الفكر في توجيه القراءات العشر، للأستاذين/ قاسم أحمد الدجوي، ومحمد الصادق قمحاوي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، طبعة ثالثة (د.ت).

٧٦- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، تأليف: الإمام أبي العباس المبرد مصطفى البابي الحلبي بمصر، تحقيق: الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م).

٧٧- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٧م).

٧٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام محمود بن عمر الزمخشري، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى (١٣٥٤هـ).

٧٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت).

٨٠- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف بالقاهرة (د.ت).

٨١- لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام شهاب الدين القسطلاني، تحقيق وتعليق: الشيخ عامر السيد عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، مطابع الأهرام التجارية.

٨٢- اللهجات العربية، د/ إبراهيم أنيس، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة (د.ت).

٨٣- مباحث في علوم القرآن، تأليف: مناع القطان، طبعة خامسة (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، دار غريب للطباعة.

٨٤- المثال في تصريف الأفعال، د/ علي طلب، مطبعة الأمانة، القاهرة (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٨٥- مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الحادي والثلاثون، (صفر ١٣٩٣هـ/ مارس ١٩٧٣م).

٨٦- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد بن قاسم العاصم النجدي الحنبلي وابنه محمد، طبعة ثانية (١٣٩٩هـ).

٨٧- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، عني بترتيبه: محمود خاطر بك، طبعة وزارة المعارف (١٩٠٤م) بالمطبعة الأميرية بالقاهرة (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م).

٨٨- المدارس النحوية، تأليف: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، طبعة ثالثة (د.ت).

٨٩- مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بتفسير النسفي، للإمام أبي البركات عبد الله أحمد بن محمود النسفي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د.ت).

٩٠- المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث: اللغة والإعراب والتفسير للدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة جمهورية مصر العربية بالقاهرة (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

٩١- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، الجزء الثاني، تحقيق ومراجعة: الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة مايو (١٩٦٦م)، والجزء الثالث منه تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة: الأستاذ علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩٢- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للحافظ أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: بشار عواد، شعيب الأرناءوط، صالح مهدي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة أولى (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري المصري، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة (د.ت).

٩٤- المفردات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، مكتبة القرآن، عبد الرحمن السيد حبيب، المطبعة الفاروقية الحديثة، أرعون بالناصرية.

٩٥- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة (١٣٩٩هـ)، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٩٦- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط لأبي عمرو عثمان الداني باعتناء (أوتوبرنزل) استانبول، مطبعة الدولة (١٩٣٢)، لجمعية المستشرقين الألمانية.

٩٧- مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة.

٩٨- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد.

٩٩- المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

١٠٠- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، الطبعة السادسة (د.ت).

١٠١- النشر في القراءات العشر للحافظ أبي محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (٥-٧) أشرف على تصحيحه ومراجعته: الشيخ علي الضباع.

١٠٢- همع الهوامع بشرح جمع الجامع في علم العربية، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عني بتصميمه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (د.ت).

١٠٣- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، تأليف: عبد الفتاح القاضي.

obeikandl.com